AL-MIZAN
# الميزان
ARABIC INDEPENDENT ECONOMIC JOURNAL

جريدة اقتصادية مستقلة
يصدرها من لندن
«اللبنانيون المتحدون للصحافة والنشر»

رئيس التحرير
سليمان الفرزلي

Vol. 5. Issue 5. March 1998
المجلد الخامس - العدد الخامس - آذار / مارس ١٩٩٨

## بين الحرب والحصار واحتمالات «اللبننة»

# برنامج غامض لتفريغ العراق من السكان!

واشنطن - «الميزان»

□ بعدما فرغت هيئة الأركان المشتركة للقوات الأميركية من إعداد خططها بشأن الضربة العسكرية للعراق، قبل محاولة التسوية السلمية التي قام بها كوفي أنان، الأمين العام للأمم المتحدة، لفتت أنظار المراقبين في واشنطن العبارة التي قالها الجنرال هنري شيلتون رئيس هيئة الأركان المشتركة، «إن العرب شيء قذر»، لأنها كشفت المدى الذي كانت ستذهب اليه الضربة العسكرية.

وقال مصدر أميركي مطلع لـ«الميزان»: إن هذه هي المرة الثانية التي تستخدم فيها العبارة المذكورة في التاريخ العسكري الأميركي، بعدما استخدمها لأول مرة الجنرال شيرمان في الحرب الأهلية الأميركية في منتصف القرن الماضي، عندما سلك سياسة «الأرض المحروقة».

ومما أكد ذلك تعليق لوزير الدفاع وليام كوهين، استشهد فيه بالخطيب والمؤرخ الروماني القديم تاسيتوس، بقوله إن سياسة أميركا تجاه العراق «ليست تحويله الى صحراء، وتسمية ذلك سلاماً». والمعروف أن كوهين هو مترجم كتابات تاسيتوس من اللاتينية الى الإنكليزية، مما أشاع التشبيه بين الإمبراطورية الرومانية القديمة والإمبراطورية الأميركية الحديثة، للاستنتاج بأن السياسة الإمبراطورية تقوم على إدارة الأزمات لا على حلها!

وقال المصدر المذكور، إن المداولات التي دارت وراء جدران مقفلة بشأن الأزمة العراقية الأخيرة تنبئ، بوجود برنامج غامض لتفريغ العراق من السكان على المدى الطويل، مستخدماً التعبير الإنكليزي A Vague Program For The Depopulation Of Iraq

وفي قراءة تحليلية لهذا التصور، أن تخفيف عدد سكان العراق الى النصف أو أقل، بما لا يزيد عن ١٠ ملايين نسمة، أمر مؤات لدول الخليج المجاورة، لأن العراق في هذه الحالة يصبح متناسباً مع تلك الدول، أو بكلام آخر تحويل العراق الى دولة خليجية بالمعنى المتداول. أما الاحتمالات الأخرى التي يمكن أن تنشأ من ذلك، مثل الهيمنة الإيرانية، أو مثل لبننة العراق وخطر التقسيم، فإن لها حسب المصدر المذكور، معالجة جيوبوليتيكية متاحة في الظروف الراهنة.

فبالنسبة الى إيران، تقضي هذه المعالجة «بإدارة الوجه الإيراني من الناحية العربية الى الناحية الآسيوية» (راجع الميزان الجيوبوليتيكي بعنوان «الذئب الفارسي بين النمور الآسيوية» على الصفحة ١١). وأما بالنسبة الى اللبننة وخطر التقسيم، فإن نشوء مثل هذا الوضع يضع الحل النهائي لأزمة العراق في يد سوريا بالشراكة مع المملكة العربية السعودية على غرار ما حدث في لبنان، مع شريط أمني لتركيا في الشمال كالشريط القائم في جنوب لبنان بالنسبة الى اسرائيل، وذلك لمنع قيام دولة كردية في شمال العراق الى جنوب تركيا.

وقال المصدر الأميركي، إن نجاح التجربة السورية في لبنان تشجع على اعتماد الوضع ذاته في العراق لاستقامة التوازن بين سوريا وتركيا من جهة، وبينها وبين اسرائيل من جهة ثانية، وهو وضع أضمن للاستقرار في الخليج من أي وضع آخر، خصوصاً لجهة الوجود العسكري الأميركي المباشر في المنطقة.

ويقدر المصدر الأميركي، أن عدد القتلى العراقيين في حرب الخليج والأولى مع إيران، وفي الحرب الثانية مع التحالف الدولي، بحدود المليونين، والذين غادروا العراق مهاجرين الى الدول الأخرى، يصل الى حدود نصف مليون، يمكن أن يتزايد مع الوقت في ظروف الحصار الى أكثر من مليون، إضافة الى مثل هذا العدد من الأطفال الذين قضوا بفعل الحصار.

ويشير المصدر المذكور الى أن هذه الحالة ليست فريدة في التاريخ العراقي، حيث هبط سكان العراق بعد الغزو المغولي في منتصف القرن الثالث عشر من أكثر من ١٠ ملايين نسمة، الى أقل من المليونين!

## سياسة «تلبيس الطرابيش»!

□ بعدما نجحت حكومة الحريري في السنة الماضية في الحصول على تصنيف ائتماني جيد من شركات التصنيف العالمية، وذلك لأول مرة في تاريخ لبنان الحديث، راحت شركات التصنيف هذه في الآونة الأخيرة تلمح الى انها قد تضطر الى خفض درجة التصنيف اللبناني، بسبب عدم اقتناعها بجدية الإجراءات الحكومية لخفض عجز الميزانية وترتيب البيت المالي.

ففي السابق لم يكن لبنان بحاجة الى تصنيف من هذا النوع، لأنه لم تكن عليه ديون خارجية، وما كان بحاجة الى الاستدانة من الخارج قبل قدوم الحريري الى الحكم مع خطته الإعمارية الفضفاضة. كما إن لبنان في السابق لم يتخلف يوماً عن الوفاء بأي التزام مالي عليه لأي جهة خارجية، حتى في سنوات الحرب الطويلة.

ومما لا شك فيه أن هذا السجل اللبناني السابق، قد كان في رأس العوامل المشجعة على إعطاء لبنان تصنيفاً جيداً عندما عكفت حكومة الحريري على الاقتراض الخارجي. لكن الحديث المتزايد عن خفض درجة التصنيف هذه، يعني أنه بات من الأصعب على لبنان أن يقترض من الخارج، أو على الأقل سيكون اقتراضه بشروط أصعب وبفوائد أعلى، في وقت أصبحت الحكومة بحاجة أكبر الى الاقتراض الخارجي، خصوصاً بالنسبة الى عزم الحكومة على تحويل جزء من الدين الداخلي الى دين خارجي، بقيمة مليارين من الدولارات.

وهذا يعني أن تصور الحكومة للخطوة المذكورة، لن تكون نتيجته العملية مطابقة لتحسابات من حيث الإفادة من فارق سعر الفائدة بين الدين الداخلي والدين الخارجي، مما يعطل الغاية المتوخاة من هذه العملية بدرجة ملحوظة، وبالتالي يجعل عملية التصحيح المرجوة للاختلالات المالية أمراً أصعب، بل ربما مستحيلاً، قياساً على سجل الحكومة خلال السنوات الخمس الأخيرات.

ذلك أن من الأسباب الجوهرية لعجز الحكومة عن تحقيق الإصلاحات المنشودة، اعتمادها دائماً على الحلول الوسط في الشأن الاقتصادي والمالي، في تمازج سيء بين الشأن السياسي والشأن الاقتصادي.

فإذا كان الحل الوسط أمراً مرغوباً أحياناً في الشأن السياسي، خصوصاً في بلد كلبنان تحكمه التوازنات من كل نوع، فإن الحل الوسط في الشأن الاقتصادي هو أسوأ الحلول. أي انه أسوأ من الحل الجذري الصارم الذي يؤدي الى الضنك العام لفترة طويلة، وأسوأ من الحل الاسترخائي الذي يقوم على سير الأمور كما تيسر بانتظار معجزة ما قد لا تأتي أبداً.

وقد كان من المنتظر أن يتخلخل التصنيف الأول الذي أعطي للبنان في الفترة الأخيرة، بعدما لاحظت أسواق المال العالمية أن سياسة الحكومة لجهة الديون تقوم على «تلبيس الطرابيش»، أي سداد الدين بالدين الى ما لا نهاية، مما أكد لتلك الأسواق عدم قدرة الحكومة اللبنانية، أو عدم جديتها، من حيث إجراء الإصلاحات المطلوبة، وفي رأسها زيادة طاقة البلاد التصديرية، واعتماد سياسة ضريبية واضحة ومجدية وقابلة للتطبيق العملي، مع توفر الإرادة اللازمة لتطبيقها، بصرف النظر عن النتائج السياسية.

وفي النهاية فإن الحكومة اللبنانية، أو أي حكومة أخرى لهذه الغاية، تحصد ما زرعت. فالحكومة الحريرية توهمت انها قد زرعت قمحاً، وقد يكون ذلك صحيحاً الى حد ما، لكنها زرعت قمحها في أرض مليئة بالزؤان، فجنت من الزؤان أكثر مما جنت من القمح!

«الميزان»

## سلة الأخبار

### ماو .. ماو البحرين

صرفت حكومة البحرين من الخدمة، البريطاني إيان هندرسون، مدير الشرطة السرية، وهو المسؤول عن عمليات القمع والتعذيب بحق المنشقين سياسياً منذ استقلال الجزيرة. وكان هندرسون قبل استخدامه في البحرين ضابط مخابرات في كينيا أيام الحكم البريطاني لتلك الدولة في شرق افريقيا، واشتهر بعملياته ضد ثوار الماو ماو المطالبين بالاستقلال. وقد تم تعيين الشيخ خالد بن محمد آل خليفة من العائلة الحاكمة خليفة له في هذا المنصب الحساس، حيث يأمل المعارضون البحرينيون أن ينتهج سياسة أقل تشدداً لتعزيز الانفراج في البلاد.

### مدرسة بندر

تقوم ضجة الآن في جوار العاصمة الأميركية واشنطن، بسبب مدرسة سعودية ينوي الأمير بندر بن سلطان، السفير السعودي لدى البيت الأبيض، إنشاءها على أرض مزرعة قريبة من مبنى وزارة الدفاع الأميركية (البنتاغون). وقد انقسم الأهالي في تلك المنطقة انقساماً حاداً حول السماح أو عدم السماح بالترخيص لمدرسة بندر. وتردد في واشنطن أن هذه الضجة حملت السفير السعودي على البحث عن مكان آخر أقل حساسية في ولاية ماريلاند القريبة من العاصمة أيضاً.

### شركة تركي الفيصل

يجد الأمير تركي الفيصل، مدير جهاز الاستخبارات السعودي، نفسه في منازعة نفطية قانونية في أفغانستان، بسبب عقد كانت شركة النفط التي يملكها باسم «نينغاود» مع شركة النفط الأرجنتينية «بريداس» لنقل النفط والغاز من تركمانستان عبر أفغانستان. لكن حكومة تركمانستان ألغت عقد الشركة الأرجنتينية لصالح الشركة الأميركية «يونيكال» المتعاونة مع شركة سعودية أخرى باسم «دلتا»، فانتقلت القضية الى المحاكم الأميركية. (راجع التفاصيل في الميزان النفطي والمعدني على الصفحة ١٤)

### سيدة «الأعمال»

تتحدث صالونات رجال الأعمال العرب في لندن وفي دبي عن سيدة «الأعمال» العربية و. س. ق. التي تشاهد منهمكة دائماً في ردهات فنادق لندن الفخمة. وتقول مصادر هؤلاء إن السيدة المذكورة، وهي مطلقة حسناء ذات مزاج طروب، تتردد كثيراً في هذه الأيام على دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث يقال إنها على علاقة حميمة مع رجل معروف هناك باسم ح. د.، ولا يستبعدون أن تكون لهذه العلاقة، بالإضافة الى الود الشخصي، جوانب تتعلق بعمليات تجارية، مع أن السيدة المذكورة مليئة مالياً وليست بحاجة الى المزيد!

ومن التندرات التي تساق في صالونات لندن حول هذه العلاقة، انها أشبه بمسلسلات «ديناستي» و«دالاس»، تصلح للإنتاج كمسلسل تلفزيوني عربي. وتقوم «الميزان» بجمع تفاصيلها والتحقق منها.

## تذهب عبر بوابة جنوب لبنان

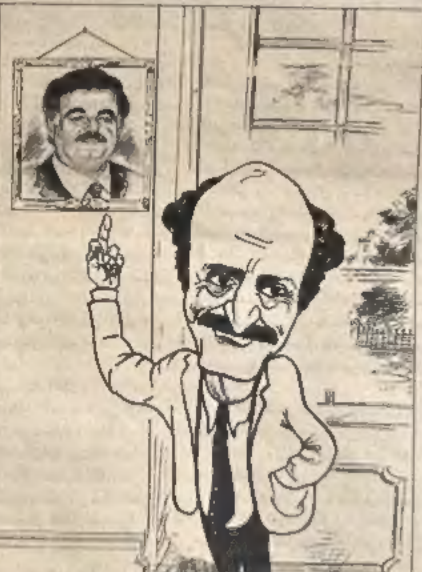
# بضائع إسرائيلية الى سوريا والعراق!

□ كشف الصحافي الإسرائيلي إسرائيل شاهاك، في مقال نشرته جريدة «أوبزرفر» البريطانية أخيراً، أن بضائع اسرائيلية الصنع تجد طريقها الى الأسواق السورية والعراقية عبر بوابة جنوب لبنان. وقال شاهاك في مقاله، وفحواه أن حالة الحرب في الشرق الأوسط لا تمنع ازدهار التجارة: «إن الحرب في جنوب لبنان قائمة منذ سنوات عديدة، لكن المنطقة ذاتها هي أفضل منفذ للصادرات الاسرائيلية الى البلدان العربية».

وزعم قائلاً: إن الشرط الوحيد لهذه التجارة، هو عدم وضع شارة «صنع في إسرائيل» على البضاعة المصدرة. وهكذا تم تصدير المنتوجات الإسرائيلية الى سوريا، خصوصاً البيض وملابس العمل، مع أن سوريا تعارض التطبيع مع اسرائيل. وتشمل هذه الصادرات بضائع الى عراق صدام حسين، الذي كان لسنوات يعلن عداءه لإسرائيل. فخلال حرب صدام مع إيران، اشترى خضراوات معلبة في اسرائيل لجيشه، وقد أعدت خصيصاً لتلائم الذوق العراقي!

وقال أيضاً: وحتى بعد حرب الخليج والحصار الدولي في مطلع التسعينات، بعثت إسرائيل بصادراتها الى العراق بقدر ما تتجرأ. وكان يتم دفع أثمان تلك البضائع إما بالذهب أو بالعملات الصعبة، وهي تشكل مصدراً مهماً من مصادر الدخل الإسرائيلي!

ويخلص الكاتب الى القول: إن مثل هذه التجارة تجري بشرط حفظ اللياقات من الجانبين. فالتعاون الاقتصادي مع النزاع، أو حتى مع الحرب، سوف يستمر طالما بقيت البنية العشائرية الاقطاعية سائدة في الشرق الأوسط!



**فك الارتباط بين الحريري وجنبلاط يعزز الحلف الماروني - الشيعي**
الصفحة ٣

اسعار الموزعين

Austria: AS26. Bahrain: Fils250. Belgium: BF50. Canada: C$2.50. Cyprus: C£1. Egypt: E£1. France: FF8. Germany: DM2.5. Greece: DR400. Italy: L300. Jordan: Fils200. Lebanon: LL1000. Libya: Din0.75. Morocco: Dh7. Oman: Peiza300. Spain: Pts150. Switzerland: SFr3. Syria: L.S.15. Tunisia: M600. U.A.E: Dirh3. UK: £1. USA: $2.

## الاحصاء المركزي درس الأوضاع المعيشية للأسر وطلع بالنتائج

# اللبنانيون ٤ ملايين دخل نصفهم دون الحد الادنى و٨,١٦٪ مرتاحون مادياً!

في دراسة ادارة الاحصاء المركزي عن «الاوضاع المعيشية للاسر في لبنان سنة ١٩٩٧»، تبيّن ان عدد المقيمين في لبنان بلغ اربعة ملايين وخمسة آلاف نسمة، منهم ٣٠٤٣٨٠ نسمة من غير اللبنانيين، ويشكل هؤلاء المقيمون ٨٣٤٣٧٥ اسرة بمعدل ٤٫٧ اشخاص للاسرة الواحدة.

واتاحت هذه النتائج كشف نسبة الاسر «المرتاحة مادياً» وهي لا تتجاوز ١٦٫٨٪، ومعظمها يعتقد ان دخلها لا يكفي لتأمين الحاجات الضرورية.

وفي لبنان ١٢٫٩٪ من الاسر تضم ١٧٫٦٪ من السكان لديها دخل فردي شهري اقل من ١٠٠ الف ليرة، بينما ١٨٫٩٪ من الاسر تضم ١٤٫٨٪ من السكان، يتجاوز دخلها الشهري ٤٨٠ الف ليرة للفرد الواحد.

ويبلغ الدخل الفردي الوسطي الشهري ٢٠٢ الف ليرة، اي ان دخل نصف السكان اقل من هذه القيمة، وتشكل مداخيلهم كلها ٢٠٫٨٪ من المجموع العام للمداخيل. وثمة ٣٨٫٩٪ من السكان لديهم مدخول شهري اقل من ١٦٠ الف ليرة. ويحصل مجموع افراد هذه الفئة على ١٣٫٤٪ من كتلة المداخيل.

وبلغ متوسط الاستشفاء للاسرة الواحدة ١١٦٧٠٠٠ ليرة لبنانية، ونسبة الاسر المعنية ٢٨٫٨٪ من المجموع، ومعدل نفقات شراء الادوية ٥٥٦ الف ليرة لـ ٨٣٪ من الاسر، ومعدل الاستشارات الطبية ٣٥٨ الف ليرة لـ ٧٣٫٥٪ من الاسر، و٢٤٩ الف ليرة للمختبرات والتصوير للاشعة لـ ٤٥٫٩٪ من الاسر. وصرح ٧٫٧٪ من الاسر انه دفع نفقات علاج بمعدل ٥٢٠ الف ليرة للاسرة الواحدة، وبلغت الكلفة السنوية للعناية بالاسنان ٧٠٥ الاف ليرة للاسرة الواحدة من ٢٩٫٧٪ من الاسر.

ويشار الى انه بين نتائج «مسح المعطيات الاحصائية للسكان والمساكن» الذي انجزته وزارة الشؤون الاجتماعية في ١٩٩٦ و«الاوضاع المعيشية للاسر» الذي انجزته ادارة الاحصاء المركزي في ١٩٩٧، مدة سنة، وفارق مليون نسمة.

ففي الاول، بلغ عدد السكان المقيمين في لبنان ثلاثة ملايين و١١١ الفاً و٨٢٨ نسمة، منهم ١١٨٥٢٦ من غير اللبنانيين، بحيث يصير عدد اللبنانيين ٢٩٩٣٣٠٢ نسمة. وفي الثاني قدر عدد سكان لبنان باربعة ملايين وخمسة آلاف نسمة، بينهم ٧٫٦٪ من غير اللبنانيين، اي ما يوازي ٣٠٤٣٨٠ نسمة، ولا ينتمي اليهم القاطنون خارج المساكن والعاملون الموسميون. وبلغ عدد الاسر المقيمة ٨٣٤٣٧٥ اسرة، بمعدل ٤٫٧ اشخاص للاسرة الواحدة، في مقابل ٦٦٨٩٠٦ اسر في مسح المعطيات السكانية، وبمعدل ٤٫٦٥ اشخاص للاسرة الواحدة، وهكذا، يلتقي البحثان في عدد الافراد في الاسرة الواحدة.

وفي قراءة لنتائج البحثين الميدانيين فروق عديدة يجب ازالتها وتوحيد الراي في شأنها، وخصوصاً اذا عممت هذه النتائج على المراكز الدولية وهيئات الامم المتحدة المعنية بالسكان وشؤونهم.

المدير العام لادارة الاحصاء المركزي الدكتور روبير كسباريان اذاع نتائج «الاوضاع المعيشية للاسرة في عام ١٩٩٧»، وعرّف كسباريان بالدراسة واعلن نتائجها على النحو الآتي:

□ «ان النتائج التي نعلنها اليوم عن الاوضاع المعيشية للاسر في لبنان سنة ١٩٩٧ حلقة من سلسلة الدراسات التي تقوم بها ادارة الاحصاء المركزي ضمن برنامجها للسنوات ١٩٩٦ - ٢٠٠٠ الذي يهدف الى رسم صورة شاملة عن الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، وفقاً للمهمات التي وكلها اياها القانون. ومن نقاط هذا البرنامج التي نفذت حتى اليوم المسح الشامل للابنية والمساكن والمؤسسات القائمة على كل الاراضي اللبنانية. وسبق ان نشرنا نتائج هذا المسح لمحافظات بيروت وجبل لبنان والشمال والبقاع. وسننشر قريباً نتائج محافظتي الجنوب والنبطية. وتشكل نتائج هذا المسح القاعدة الاحصائية التي سنبني على اساسها كل الاحصاءات العائدة الى النشاط الاقتصادي وللاوضاع الاجتماعية في كل انحاء البلاد.

امن لنا هذا المسح القاعدة الاحصائية الضرورية لدرس اوضاع الاسر المعيشية التي قمنا به سنة ١٩٩٧، وسيؤمن لنا ايضاً قاعدة احصائية لدرس النشاط الاقتصادي لدى المؤسسات.

فقد تمت دراسة الاوضاع المعيشية لدى عينة من ٦٦٨٦٤ اسرة بعد التحقيق في ٢٠٤٣٢ مسكناً تم سحبها بالقرعة من معطيات تعداد المباني وتبين ان بعض المساكن كان شاغراً او غير معد اصلاً للسكن الدائم، او مهدماً ولم نواجه الا ٤٩٧ حالة رفض، تم التحقيق في شهري ايار/مايو وحزيران/يونيو ١٩٩٧، ونفتخر بأن عمليات التدقيق والتنقيح والادخال على الحاسوب والفرز والتحليل والطبع قد انجزت في مهلة سبعة اشهر فقط.

تناول هذا البحث المواضيع الآتية: الخصائص الديموغرافية للسكان، ارتياد المدارس ومستوى التعليم، النشاط المهني، السكن، النقل، اعباء التعليم، الصحة واعباء العناية الصحية، الدخل ومصادره، توازن ميزانية الاسر والديون، ارتياح الاسرة بالنسبة الى الدخل.

كل هذه الجوانب لاوضاع الاسر المعيشية معروضة في ١٣١ جدولاً احصائياً وضع معظمها على صعيد المحافظة بعد اظهار النتائج الخاصة بضواحي بيروت على حدة.

قدر عدد المقيمين على الاراضي اللبنانية في حزيران/ يونيو ١٩٩٧ باربعة ملايين وخمسة الاف نسمة، مع احتمال خطأ مقدر بـ ٤٦ الف نسمة زيادة او نقصاناً، اي بنسبة ١,٥٪ فقط ودرجة الدقة العالية مردها الى العينة المبنية على احصاء شامل للمساكن. اي ان عدد المساكن التي سحبت منها العينة معروضة مبدئياً من دون خطأ. ونشير الى ان هذا الرقم يشمل المقيمين على الاراضي اللبنانية في شكل دائم ولا يشمل جميع العمال الموسميين الذين ليس لهم مساكن ثابتة في لبنان.

- يتوزع السكان على المحافظات الآتية:

| | | |
|---|---|---|
| بيروت | ٤٠٣٠٠٠ | ١٠,٠٪ |
| ضواحي بيروت | ٩٠٠٠٠٠ | ٢٢,٥٪ |
| باقي جبل لبنان | ٦٠٨٠٠٠ | ١٥,١٪ |
| لبنان الشمالي | ٨٠٧٠٠٠ | ٢٠,١٪ |
| لبنان الجنوبي | ٤٧٢٠٠٠ | ١١,٨٪ |
| النبطية | ٢٧٥٠٠٠ | ٦,٩٪ |
| البقاع | ٥٤٠٠٠٠ | ١٣,٦٪ |

تعطي الدراسة معلومات عن:

● تكوين الاسرة
الاسرة المتوسطة مؤلفة من ٤,٦٧ اشخاص، رب اسرة واحدة و٠,٨ زوج (ة) و٢,٦ اولاد و٠,٣ اشخاص آخرين. يتغير متوسط عدد الافراد في الاسر بحسب المحافظات ويصل الى ٥,٥ في محافظة الشمال.

● هرم الاعمار
نلاحظ تقلصاً في نسبة الشباب الذين يقل عمرهم عن عشرين عاماً، وخصوصاً في بيروت وجبل لبنان.

● نسبة الاناث والذكور
النقص في نسبة الذكور في الاعمار، بين ٢٥ و٥٠ سنة.

● نسبة العزوبة
ارتفاع هذه النسبة لدى النساء بعد الاربعين.

● على صعيد التعليم
٣٠٪ من السكان يتابعون الدراسة سواء في المدارس النظامية والجامعات او في معاهد غير نظامية.

● تراجع الامية
(١١,٦٪)، خصوصاً عند السيدات، ٧,٢٪ عند الرجال و١٦٪ عند باقي الاناث.

● على صعيد النشاط المهني
قدر عدد الناشطين اقتصادياً بـ ١٣٦٢٠٠٠ (+/- ١٩٠٠٠) اي ٣٤٪ من السكان المقيمين ١١٦٠٠٠، منهم عاطلين عن العمل، بل يبحثون عن عمل. نسبة البطالة اذاً هي ٨,٥٪، ٩,٠٪ عن الذكور، و٧,٢٪ عند الاناث. تصل نسبة البطالة الى ٢٨,٦٪ لدى الشباب الذين يراوح اعمارهم بين ١٥ و٢٠ سنة، و١٧,٨٪ لدى الذين تراوح اعمارهم بين ٢٠ و٢٥ سنة بسبب صعوبة ايجاد عمل للذين يدخلون سوق العمل للمرة الاولى، وستجدون في النشرة توزيعاً للعاملين بحسب الوضع في المهنة وفقاً للمهن والقطاعات الاقتصادية.

● على صعيد خصائص السكن وتجهيزاته
تملك النسبة الكبيرة من الاسر مسكنها ٦٨,٣٪ و٢٠,٦٪ مستأجرة و١١,١٪ تسكن مجاناً. وهناك معلومات عن طريقة استملاك المسكن ومبلغ الايجار واعباء الصيانة والتدفئة.

وتبين ايضاً من مقارنة عدد افراد الاسرة بعدد الغرف ان ٢٤,٢٪ من الاسر و٣٤,١٪ من الاشخاص يعيشون في مساكن ذات كثافة غير مقبولة و٥٨,٥٪ من المساكن ليست موصولة بشبكة المجارير و٢٠٪ ليست موصولة بشبكة مياه الشفة.

ولدينا معلومات ايضاً عن نسبة الاسر التي تملك مختلف التجهيزات من براد وتلفزيون وهاتف ونعلم ان ٢٥٪ من الاسر عندها خط هاتف ثابت و٢٠٪ لديها خط هاتف خليوي.

ونشير ايضاً الى ان اسراً كثيرة تشكو من بعض المشاكل كنقص في المياه (٣٧,١٪)، او الرطوبة (٤٢,٠٪)، او التلوث (٣٠,٢٪) وهكذا ترغب ٤١٪ من الاسر في ان تغير مسكنها، ولكن غالبيتها لا امكانات عندها لذلك.

على صعيد وسائل النقل، ٦٢,٤٪ من الاسر تملك سيارة واحدة على الاقل و٤,٥٪ تملك اكثر من سيارة واحدة.

- ٥٠٪ من السيارات مؤمنة، ٤٦,٥٪ ضد الغير فقط و٣,٥٪ ضد كل الاخطار.

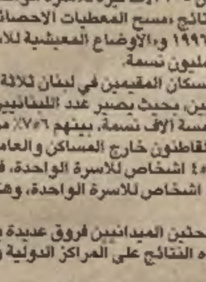
- كثير من الاسر يشكو من حال الطرق وزحمة السير ونقص في النقل المشترك.

● على صعيد الصحة والعناية الصحية
تفيدنا الدراسة ان ٨,٨٪ من السكان يشكون من مرض مزمن يتطلب علاجاً مستمراً و١,٥٪ معاقون.

- ١١٪ دخلوا المستشفى خلال الـ ١٢ شهراً السابقة.

٤٢٪ فقط من السكان يستفيدون من ضمان صحي: ١٥,٢٪ من الضمان الاجتماعي، (١٣,١٪ من تعاونية الموظفين والجيش وسواهما في القطاع العام) و٨,٧٪ من تأمين خاص. عدا ذلك ١٢٪ من الاسر صرحت انها استفادت من مساعدة طبية من وزارة الصحة خلال الـ ١٢ شهراً السابقة.

- وهناك معلومات عن قيمة النفقات الطبية، وتجدر الاشارة الى ان ١٦,٦٪ من الاسر لديها مريض يحتاج الى علاج ولم تتمكن من تأمينه.



● على صعيد اعباء التعليم
بلغ متوسط عدد الاولاد في الاسرة الذين يتابعون الدراسة ١,٤٧٪.

- ٣٤,٩٪ من الاولاد يرتادون المدارس الرسمية للتعليم العام او المهني او الجامعي.

- بلغت الاقساط المدرسية للتعليم في المدارس الرسمية ١٤٧٠٠٠ ليرة في السنة، بينما بلغت اقساط التعليم في القطاع الخاص ١٨١٧٠٠٠ ليرة، ويصل هذا المعدل الى ٦٥١٧٠٠٠ ليرة للتعليم الجامعي الخاص. ويضاف الى الاقساط اكلاف اخرى لشراء الكتب وقرطاسيات وتأمين اكلاف النقل قدرت كلها في الدراسة.

- ١٩,٢٪ من التلاميذ يستفيدون من منحة دراسية.

يتألف دخل الاسرة من عمل افرادها ومن مداخيل اخرى.

- بلغ متوسط الدخل السنوي ١٨٤٨٠٠٠٠ ليرة منها ١٥٢٤١٠٠٠، يأتي ٨٢,٥٪ من العمل و١٧,٥٪ اي ٣٢٣٩٠٠٠ من مصادر اخرى.

متوسط عدد العاملين الذين لهم دخل هو ١,٤ في الاسرة الواحدة ومتوسط دخل كل عامل يبلغ ١٠٨٢١٠٠٠ ليرة في السنة.

وهناك تحليل لدخل الفرد بحسب وضعه في المهنة، وبحسب المهنة التي يمارسها والقطاع الاقتصادي.

نشير مثلاً الى تقدير معدل الاجور الذي يبلغ ٧٦٩٠٠٠ ليرة في الشهر للاجير الدائم و٤٤٤٠٠٠ ليرة للاجير غير الدائم.

● [illegible]
تتضمن الدراسة [illegible] توزيع الدخل. ويمكن درس توزيعه اما على صعيد الاسرة واما على صعيد الفرد.

● على صعيد الاسرة
يتبين من الدراسة ان نحو ٤٠٪ من الاسر دخلها اقل من ٨٠٠٠٠٠ ليرة في الشهر، و٦٠٪ اقل من ١٢٠٠٠٠٠ في الشهر.

● على صعيد الفرد:
بلغ متوسط الدخل ٣٢٧٧٠٠ ليرة في الشهر للشخص الواحد. ويبلغ الدخل المتوسط ٢٠٢٠٠٠ ليرة، في الشهر للشخص الواحد، اي ان ٥٠٪ من السكان دخلهم اقل من ٢٠٢٠٠٠ ليرة في الشهر، وهولاء يتقاسمون ٢٠,٨٪ من مجموع الدخل الوطني المتوافر.

● الديون
- معظم الاسر تنفق بحسب تقديراتها اكثر من دخلها ولا تتوازن ميزانية الاسر الا لتلك التي يفوق دخلها ٤٠٠٠٠٠ ليرة في الشهر.

- ٣٨,٣٪ من الاسر مستدينة. ١٤,٩٪ استدانت لتأمين حاجاتها المعيشية، ٨,٩٪ لدفع الاقساط المدرسية. ٥,١٪ لدفع اكلاف استشفاء و٦,٧٪ لشراء مسكن.

● حال ارتياح الاسرة بالنسبة الى الدخل
بلغت نسبة الاسر التي صرحت ان دخلها كاف او انها مرتاحة مادياً ١٦,٨٪ فقط. وغالبيتها تعتقد ان دخلها يكاد لا يكفي لتأمين حاجاتها الضرورية.

- الاكثرية الساحقة للأسر صرحت ان مستوى دخلها تدنى خلال هذه السنة نسبة الى السنة الماضية.

وقدرت الاسر عند سؤالها عن مستوى الدخل الادنى الضروري بـ ١٧٣٠٠٠٠ للأسرة المتوسطة ونحو ١٩٦٦٠٠٠ لأسرة من خمسة اشخاص.

هذا بعض القليل من المعلومات التي تجدونها موسعة في الدراسة، املين ان يستفيد منها اصحاب القرار والباحثين والمهتمين بالشأن الاقتصادي - الاجتماعي في المجتمع اللبناني». ويبقى... هل قرأ رفيق الحريري وفؤاد السنيورة هذه النتائج؟

فرغ «بيت المال الجنبلاطي» فتغيّرت التحالفات

# فكّ الإرتباط بين جنبلاط والحريري يعزّز الحلف الماروني - الشيعي!

**تحليل سياسي**

□ شهد الوضع السياسي اللبناني في الآونة الأخيرة تغيرات ملفتة ربما تكون ابعد اثراً من المماحكات السابقة التي كانت تعصف بين حين وآخر داخل «الترويكا» الحاكمة، المؤلفة من الياس الهراوي، رئيس الجمهورية، ونبيه بري، رئيس مجلس النواب، ورفيق الحريري، رئيس الحكومة.

ومما يعطي هذه التغييرات ملامح جديدة للوضع اللبناني، انها جاءت فوراً في أعقاب الإنقضاض على حركة الشيخ صبحي الطفيلي، الأمين العام السابق لـ «حزب الله»، وقائد ما يسمى بـ «ثورة الجياع».

ومع انّ ضرب حركة الطفيلي بالقوة العسكرية كان بإلحاح من رئيس الحكومة وموافقة رئيس الجمهورية، إلاّ انّ غياب الطفيلي وازعاجاته عن المسرح، كان مؤاتياً للفريقين الشيعيين الاساسيين المتمثلين بـ «حركة امل» بقيادة نبيه بري، و«حزب الله» بقيادة الشيخ حسن نصر الله.

وقد لا يكون ذلك غائباً عن ذهن رئيس الحكومة. ومما يدل على ذلك انه فور إنهاء «تمرد» الطفيلي، طلع رفيق الحريري بمشروع إنماء المناطق اللبنانية على نحو اكثر توازناً من ذي قبل، في وقت تعاني منه خزينة الحكومة واقتصاد البلاد من ضائقة حادة بفعل تراكمات السياسات الإقتصادية والمالية لحكومات الحريري المتعاقبة!

## الخزينة الجنبلاطية

لكنّ مشروع الإنماء المتوازن للمناطق كان بالضرورة تخفيفاً للأولوية السابقة التي كانت تعطى لوزير المهجرين وليد جنبلاط تحت إسم «إعادة المهجرين».

ومن المعروف أنّ صندوق المهجرين الموضوع بتصرّف الوزير وليد جنبلاط، يشكو منذ مدة غير قليلة من «الإملاق»، على الرغم من الوعود المتكررة من رئيس الحكومة بتزويد جنبلاط بمبلغ جديد قدره ١٠٠ مليون دولار، لمتابعة عملياته. لكن هذا المال الموعود تباطأ كثيراً ومع تباطئه تزايد التململ الجنبلاطي.

وقد عبّر جنبلاط عن تبرمه بتلميحات وتصريحات مختلفة، كان آخرها انّ المائة مليون الموعودة ليست كافية لإستكمال خطته حتى في حال توفيرها، مطالباً بتزويده بمليار دولار هذه المرة!

ويجد الحريري نفسه حائراً امام هذا التبرم الجنبلاطي، ولا سيما انّه يعوّل كثيراً على تحالفه مع وليد جنبلاط لانّ هذا التحالف يغطي عجزه عن الظهور بمظهر الزعامة اللبنانية الكاملة، فيبقى محصوراً في إطار كونه مجرد زعيم بيروتي سنّي ليس إلاّ... هذا فضلاً عن عجز حكومته في تلبية المال اللازم للخزينة الجنبلاطية الشرهة والنهمة للمال قلّ هذا المال ام كثُر.

## التحالفات المتغيّرة

والواقع انّ وليد جنبلاط على خطى والده الراحل، كان يفضّل إستمرار التحالف الدرزي - السني. لكن جنبلاط الإبن، في الظروف اللبنانية السائدة، لا يملك أدوات والده الراحل، الذي كان يغطي التحالف الدرزي - السني تحت قبعة «الحركة الوطنية»، وأحزابها اليسارية والقومية و... العروبية، فضلاً عن علاقاته الواسعة مع عدد من الدول العربية والأجنبية.

إلاّ أنّ جنبلاط الإبن لا يستطيع الإنفكاك عن الحريري من غير إيجاد تحالفات موازية حتى ولو لم يكن راغباً فيها، أو مناقضة لتوجهاته، لانّ الحالة الجنبلاطية التي تختلط فيها الدرزية بالإسلامية وبالعروبة وبالإشتراكية لا تتحمل الإنعزال لأنّ الإنعزال يكشف هويتها الدرزية فوق بقية الأغطية.

وهكذا راح وليد جنبلاط يغازل الموارنة بشتى أحزابهم وتكتلاتهم، فزار «حزب الوطنيين الأحرار» بقيادة دوري شمعون، وزار «حزب الكتائب اللبنانية» في البيت المركزي في الصيفي، وزار «حزب الكتلة الوطنية اللبنانية» الذي يتزعمه العميد ريمون إده ويهيء نفسه لزيارة البطريرك الماروني الكاردينال مار نصرالله بطرس صفير، ليكمل بذلك إنفتاحه المستجد على القوى المارونية، التي بدورها تعزز تحالفها مع القوى الشيعية، خصوصاً مع الرئيس نبيه بري، الذي سبق وليد جنبلاط الى زيارة البطريركية والرهبانيات المارونية قبل سنوات.

## الجيش ورئاسة الجمهورية

وتبقى امام هذا التوجه الجنبلاطي الجديد عقبتان أساسيتان هما قيادة الجيش، ورئاسة الجمهورية.

فقيادة الجيش حتى وقت قصير مضى، لم تكن على ود ووئام مع الحريري ومع جنبلاط عندما كانا متحالفين. لكن الحريري ما لبث أن عمل على تحسين علاقاته بالجيش في السنة الماضية، وأصبح الجيش اكثر إستجابة لرئيس الحكومة من السابق، وبلغت هذه الإستجابة ذروتها اخيراً في قمع حركة الطفيلي، وقبلها حماية الحكومة من غضبة الحركة العمالية.

وكان العنصر المالي في صلب العلاقات المتوترة السابقة بين الجيش والحكومة، لأن وزارة المالية التي يحمل الحريري حقيبتها إسمياً ويمارس مهامها فعلياً الوزير فؤاد السنيورة، حاولت مراراً تقليص ميزانية الجيش والإيحاء، بأنّ هذه الميزانية تشكل عبئاً كبيراً على خزينة الدولة، مما حمل قيادة الجيش على الرد بشدة على تلك التلميحات.

ومن الأسباب الخفية للجفاء السابق بين قائد الجيش الحالي الجنرال إميل لحود وبين رئيس الحكومة رفيق الحريري، ان إميل لحود رفض مدفوعات جانبية الى الجيش لاستمالته كما كانت الحال مع القيادة السابقة.

والمعروف ان قائد الجيش السابق الجنرال ميشال عون، إعترف في حديثه التلفزيوني الذي اثار جدلاً في شهر كانون الثاني/يناير الماضي، انّه تلقّى مدفوعات من الحريري تربو على ٨ ملايين دولار كتقديمات إجتماعية الى الجيش!

وجنبلاط هو الآخر لم يكن على ود مع الجيش منذ معركة سوق الغرب، وظل يتهمه بانّه جيش فئوي. بل إنه عارض دخول الجيش الى الجبل، وعبر مرة عن هذه المعارضة بتمزيق العلم اللبناني!

اما رئيس الجمهورية، فإنّه في الخيار بين الحريري وجنبلاط يفضل الحريري لأنهما كلاهما اساس التركيبة الحالية. ثم ان مصادر رئيس الجمهورية تتخوف من ان تؤدي التحالفات الجنبلاطية المستجدة مع القوى المارونية والشيعية الى تضييق فرص «التمديد» أمامه. يضاف الى ذلك أنّ رئيس الجمهورية يعتبر نفسه بحكم منصبه الممثل الشرعي الوحيد للموارنة! وهذا على الأقل يجعل الحريري اكثر تمسكاً به. بل يرى تحت هذه اليافطة المبرر والفرصة للسعي الى تمديد ولاية حليفه الهراوي مرة ثانية بغية إجهاض التحالفات الجنبلاطية المضادة.

## «بيضة القبّان»

وفي المقابل يرى وليد جنبلاط انّ تحالفاته الجديدة تعطيه ميزة كان يتمتع بها والده الراحل من حيث كونه «بيضة القبّان»، فيميل حيث تميل، وبالتالي يضع القوى الأخرى في موضع التنافس على خطب ودّه.

وقد يكون متعذراً على جنبلاط في الظروف السائدة في ظلّ النفوذ السوري المرجّح، أن ينقل دوره هذا الى مدار أرفع، ليصبح مثل والده الراحل «لجنة فاحصة» للمرشحين الى رئاسة الجمهورية. فهو من هذه الناحية يعرف حدوده ويتصرف على اساسها. وبالتالي لا يستغرب المراقبون للوضع اللبناني، ان تكون تحركات وليد جنبلاط الأخيرة قد تمت بموافقة سورية ضمنية. فإذا كان الامر كذلك، فإنّه مؤشر مهم على إمكانية التمديد او عدم التمديد للرئيس الهراوي.

والمرجح، إذا صحت هذه الملاحظة، أن يكون التمديد مستبعداً على الرغم من التأكيد السوري العلني على انّ المسألة ما زالت سابقة لأوانها.

فهذا التحالف الماروني - الشيعي - الدرزي، الذي ما زال في طور التشكل، من شأنه أن يزيد الفرقة بين رئيس الجمهورية وبقية القوى المارونية، ولا يعدّل من ذلك رصّ صفوفه مع رفيق الحريري. ذلك ان القوة الحقيقية التي يستند إليها الرئيس الهرواي ليست القوة المارونية، على الرغم من إدعائه تمثيلها، بل المساندة السورية لعهده. والواقع أن الرئيس الياس الهراوي، لم يعد له دين في ذمة السوريين، فقد أعطوه لقاء مسيرته المخلصة لهم دينه مع... الفائدة.

## الشراكة السعودية

من جهة ثانية، فإنّ رفيق الحريري في لبنان يمثل الشراكة السعودية - السورية، التي نشأت وتبلورت منذ «مؤتمر الطائف». لكن هذه الشراكة لها ايضاً معادلاتها.

فإذا كانت المملكة العربية السعودية، وهو أمر طبيعي، ترغب وتسعى في ترجيح كفة الحريري واستمراره، كما ثمّن في الصيف الماضي، من الزيارات الطنّانة الرنّانة الى دمشق وبيروت لبعض كبار الأمراء السعوديين مثل الأمير عبدالله، ولي العهد، والأمير سلمان، امير الرياض، وأخيراً الوليد بن طلال بن عبد العزيز، الذي حظي في دمشق، في الشهر الماضي، بمقابلة الدكتور بشار الاسد، نجل الرئيس السوري، ويتردد على قصر بعبدا وقصر قريطم في بيروت كأنّه في بيته، فإنّ سوريا لها معادلة متعددة الأطراف. وهذه المعادلة لكونها متعددة الأطراف ليست مؤاتية للحريري كما يرغب. فدمشق كما يبدو، لا تريد الحريري قوياً فيطغى ولا ضعيفاً فيسقط. مع ذلك لا يستهين احد بالدور السعودي في لبنان، خصوصاً في ظلّ الأزمة الإقتصادية والمالية الراهنة.

وهذا الامر ليس خافياً على وليد جنبلاط الذي له هو الآخر خطوطه الخاصة مع السعودية، وإن كانت محدودة بحدود العلاقات السورية - السعودية.

فإذا كان وليد جنبلاط يأمل في تحرير «بيت المال الجنبلاطي»، الذي يشكو من الإملاق في هذه الأيام، فإنه يعرف ان حظوظ بيت المال الجنبلاطي مرهونة ببيت مال المسلمين في الرياض.




ومن هنا يتحفظ البعض على التحركات والتحالفات الجنبلاطية الأخيرة لاعتقادهم بأنّها مجرد تكتيكات مرحلية عابرة، لا تحالفات إستراتيجية ثابتة.

## البديل الإيراني

لكن المصادر السياسية في بيروت تتصور أن إيران يمكن ان تشكل بديلاً لسد الفراغ المالي إذا توفرت الشروط الملائمة في الوضع اللبناني.

وفي هذه الحالة، فإنّ الشروط الملائمة هي تبلور المحور الماروني - الشيعي - الجنبلاطي بشكل حاسم. وقد كانت الدولة اللبنانية، ممثلة برئيس الجمهورية ورئيس الحكومة بالدرجة الأولى، تشكو من ان المساعدات الإيرانية في لبنان تُعطى الى مجموعات خاصة وتطالب إيران بتقديم مساعداتها الى لبنان عبر الدولة اللبنانية ومؤسساتها فقط.

ويبدو انّ طهران، خصوصاً في ظلّ الرئيس الحالي الدكتور محمد خاتمي، لا تمانع بل ترحب، بأن تكون علاقاتها المالية مع الدولة مباشرة لكن ليس مع الدولة القائمة حالياً. إلاّ انّ هذا الدور الإيراني، سواء في وضعه الحالي او كبديل محتمل لدعم الدولة اللبنانية، مرهون أيضاً بظروف سوريا العربية والإقليمية. لانه يشكل افتراقاً حاسماً في التركيبة اللبنانية، قد لا تكون دمشق راغبة فيه في الوقت الحاضر.

سوريا

## ديبلوماسي أوروبي بعد زيارة جاك سانتير:

# الشراكة مع أوروبا صعبة ما لم تصلح دمشق أحوال اقتصادها

□ زيارة جاك سانتير، رئيس المفوضية الاوروبية مع نائبه مانويل مارين، الى دمشق ضمن جولته المتوسطية التي قادتهما الى القاهرة وبيروت دشنت المرحلة المتقدمة من التفاوض الصعب للشراكة مع «الاتحاد الاوروبي» التي يتوقع ان يتمدد على بضع سنوات قبل التوصل الى ما يرضي الطرفين ذلك ان الامر يتطلب تغيراً جذرياً في تركيبة الاقتصاد السوري بينها اقامة منطقة للتبادل التجاري الحر (راجع ميزان الدراسات على الصفحة ١٢). والامر بنظر كثيرين بات يتطلب تسريع النهج الانفتاحي الذي ارسته الحكومة حتى الآن على قاعدة التمهل في الخطوات مخافة التعثر والوقوع في الاخطاء.

والى الآن وقع الاتحاد الاوروبي اتفاقات شراكة وبدأ محادثات تستهدف ذلك مع كل من الجزائر وقبرص ومصر واسرائيل والاردن ولبنان ومالطا والمغرب وتونس وتركيا وفلسطين. وستكون سورية هي الاخيرة التي توقع مثل هذه الاتفاقات.

وكان كزافييه مارشال، المستشار في مكتب المفوضية الاوروبية في دمشق اعلن بعد مغادرة سانتير العاصمة السورية ان المفاوضات ستكون صعبة للغاية ولا يمكن معها تحديد موعد لانضمام دمشق الى الشراكة مع بروكسيل.

واضاف كزافييه مارشال «ان الشراكة الاوروبية المتوسطية وانضمام سوريا لاتفاقية الشراكة تهدف لتحسين الوضع الاقتصادي في سوريا».

ورسم الديبلوماسي الاوروبي صورة متفاوتة بين التفاؤل والتشاؤم لمستقبل الصناعات السورية ما بعد اتفاقية الشراكة قائلاً «هناك صناعات ستتأثر وبعض الصناعات ستستفيد من بعض الفوائد. ويمكن لبعض الشركات ان تنهار وعلى المدى البعيد ستجني بعض الشركات فوائد كبيرة من مساعدتنا» وتابع «يجب على السوريين ان يطوروا صناعاتهم».

وقال «هناك مشكلة حقيقية في سوريا، هناك تضخم سكاني، وهذا التضخم يعتبر من اعلى النسب في العالم... الموارد البترولية ستبقى لمدة عشر سنوات فقط اضافة الى شح الموارد».

وزاد: «سوريا تعتبر ثاني مصدر للقطن في العالم، وهذا شيء رائع ولكن ٧٥٪ من القطن يصدر من دون تحويل».

واضاف كزافييه مارشال: «اكرر على السوريين ان يطوروا صناعاتهم... وسوريا ستستفيد من عملية تطوير صناعاتها بالشراكة الاوروبية المتوسطية... والشراكة ستخلق وتهيىء مناخاً للاستثمار الاجنبي الخاص في البلاد».

وانتقد الديبلوماسي الاوروبي النظام المصرفي ووصفه بانه «غير متطور» واعتبره «احد اسباب عزوف الاستثمار الاجنبي» بالاضافة الى القوانين الصارمة التي تعرقل خلق فرص عمل كثيرة في سوق العمل السوري».

وقد بدأ التعاون السوري - الاوروبي باتفاقية التعاون الموقعة سنة ١٩٩٧. وتغطي اتفاقية التعاون كل العلاقات الاقتصادية بين الشريكين مع الاهتمام بشكل خاص بالتعاون التقني والمالي وفي مجال التجارة الثنائية. وقال مارشال انه يتم حالياً تنفيذ البروتوكول الثالث بين الطرفين بالترافق مع المبالغ المخصصة للبروتوكول المالي الرابع.

وتصل المخصصات المالية لهذين البروتوكولين الى ٧٩ مليون ايكو (وحدة نقد اوروبية) على شكل هبات لتنفيذ عدد من المشاريع في سوريا من ابرزها:

- برنامج دعم قطاع الكهرباء (١١ مليون ايكو)
- برنامج دعم قطاع الاعمال (٩ ملايين ايكو).
- امدادات المياه الى حماه والبصيرة (٥ ,٧ مليون ايكو).
- برنامج دعم القطاع المصرفي (٥ ,٤ مليون ايكو).
- برنامج ري وادي الفرات الاسفل (مليوني ايكو).
- برنامج الاسكان - في طور الدراسة - (مليوني ايكو)

واشار مارشال الى وجود مشروع اوروبي - سوري يسمى «برنامج ميدايا» الذي يهدف الى تحديث القطاعات الادارية.

وضمن «برنامج ميدايا»، هناك ستة برامج جزئية تحت الموافقة عليها وهي:

- برنامج دعم قطاع الغابات (٥ ,٣ مليون ايكو)
- برنامج تنمية السياحة والثقافة (٣ ملايين ايكو).
- برنامج تحديث الادارة البلدية (٤ ملايين ايكو)
- برنامج دعم قطاع الاتصالات (١٠ ملايين ايكو).
- تحديث وزارة المالية السورية (٥ ,١٠ مليون ايكو).

يذكر ان الشركاء الاوروبيين - المتوسطيين اتفقوا رسمياً على انه بحلول سنة ٢٠١٠ لا بد من الوصول الى منطقة تجارة حرة من خلال اقامة اتفاقيات اوروبية متوسطية جديدة.

وقال الديبلوماسي الاوروبي «انه من الخطأ القول ان اتفاقية الشراكة الاوروبية المتوسطية ليست إلاّ الوصول الى منطقة تجارة حرة» واضاف: ان التعاون الاوروبي المتوسطي يتطور في ثلاثة اتجاهات:

- التعاون السياسي والامني والهادف الى اقامة منطقة مشتركة للسلام والاستقرار.
- التعاون الاقتصادي والمالي الهادف الى خلق منطقة ازدهار مشترك
- التعاون الاجتماعي والثقافي والبشري والهادف الى التشجيع على فهم اعمق بين الحضارات وتبادل اوثق بين المجتمعات المدنية (راجع ميزان الدراسات على الصفحة ١٢)

وتساءلت دراسة نشرتها جريدة «تشرين» الحكومية، قبل بضعة اشهر حول نتائج المفاوضات التمهيدية السورية - الاوروبية التي جرت بين تموز/ يوليو ١٩٩٦ وتموز/ يوليو ١٩٩٧، عن الاجراءات التي يجب ان تتخذ «لتحضير دمشق للمنافسة الصناعية الحامية».

ورسمت الدراسة «صورة قاتمة للاداء الصناعي» الوطني وكشفت بشكل خاص عن الكلفة المرتفعة والنوعية المتردية للانتاج الصناعي في القطاع العام. واوضحت الدراسة ان قطاع الصناعات التحويلية (النسيج والاغذية والمعادن والتجهيزات) سيكون بين «اكثر القطاعات تأثراً» بالشراكة مع اوروبا.

وحسب المكتب المركزي السوري للاحصاء، استوردت دمشق من الاتحاد الاوروبي في ١٩٩٦ ما ناهز ٤٠٠ مليون دولار، وصدرت الى اوروبا بضائع بقيمة ٥٥٠ مليون دولار تقريباً.

---

غزة / أريحا

## العلاقات المتأزمة مع تل أبيب من أسبابه

# الناتج المحلي تراجع الى ١,٢ مليار دولار سنة ١٩٩٦

□ لم يعد، في نظر عدد من المراقبين المتتبعين لما يجري في غزة - اريحا، بالامكان تفادي «الكارثة الاجتماعية» في تلك المناطق. فعدم سداد العون من قبل الدول المانحة من جهة، واستمرار التأزم في العلاقة مع تل ابيب، من جهة ثانية، تدفع الوضع الى الانفجار الحتمي.

فلقد تراجع اجمالي الناتج القومي في الضفة الغربية وقطاع غزة الى ١,٢ مليار دولار سنة ١٩٩٦ وبمعدل ٩,٢٪ عما كان عليه سنة ١٩٩٥.

وتعود اسباب هذا التدهور في الناتج القومي الفلسطيني الى انخفاض تحويلات العاملين الفلسطينيين في اسرائيل بنحو ٦٨٪ خلال الفترة بين ١٩٩٣ و١٩٩٦ نتيجة انخفاض عدد العاملين الفلسطينيين في الدولة العبرية الذي بلغ ٢٥ الف عامل سنة ١٩٩٦ مقارنة بحوالى ٨٣ الف عامل سنة ١٩٩٣.

وزاد تعثر عملية السلام في المنطقة من تعثر وعسر الاقتصاد في غزة - اريحا، وخصوصاً بعد الحصار والاغلاق المستمرين من قبل سلطات الاحتلال الاسرائيلية.

وبلغ عدد ايام الاغلاق المستمرة في الضفة والقطاع سنة ١٩٩٦ نحو ١٨٠ يوماً مما اثر مباشرة على انتقال السلع وعمليات الانتاج الزراعي والصناعي.

وتأتي معظم مدخلات الانتاج الصناعي من الدولة العبرية، اضافة الى ان معظم صادرات الضفة والقطاع، سواء الزراعية او الصناعية، تذهب إليها.

وقدّر خبراء دوليون حجم الخسائر بما يزيد على ٨,١٠ مليون دولار يومياً. وتفوق هذه الخسائر التي تكبدها الاقتصاد الفلسطيني سنة ١٩٩٦ فقط مجمل المساعدات الدولية التي حصل عليها الفلسطينيون منذ بدء عملية التسوية.

نتيجة للضغوط الاقتصادية والاجتماعية على السلطة الوطنية، التي فرضتها التطورات السياسية المتأزمة، ارتفع الانفاق الكلي ليصل الى ١٤١٪ من اجمالي الناتج المحلي سنة ١٩٩٦.

وشكل الانفاق الاستهلاكي ٨٧٪ من جملة هذا الانفاق. كما تراجع الانفاق الاستثماري للقطاع الخاص بسبب تدهور الاوضاع السياسية والاجتماعية، وانخفضت حصته من ٨٠٪ من الانفاق الاستثماري سنة ١٩٩٣ الى ٥٥,٦٪ سنة ١٩٩٦، الامر الذي ستكون له انعكاسات سلبية على التنمية الاقتصادية في الاراضي الفلسطينية.

وذكر عدد من المراقبين المتتبعين ان معدل البطالة ارتفع سنة ١٩٩٦ في الضفة الغربية وقطاع غزة ليصل الى ٣٤,٢٪ من اجمالي القوى العاملة الفلسطينية.

ولفت هؤلاء الى تراجع معدل التضخم سنة ١٩٩٦ الى ٨,٤٪ مقارنة بنحو ١٠,٨٪ سنة ١٩٩٥، الا ان ذلك لم يعكس تحسناً في مستوى معيشة الفرد الفلسطيني اذا اخذ في الاعتبار تراجع الدخل الحقيقي وارتفاع معدل البطالة وانخفاض معدل الاستهلاك.

وأكد المتتبعون لمجريات الاوضاع في غزة - اريحا، تراجع العون الدولي المقدم للشعب الفلسطيني سنة ١٩٩٦، فنسبة سداد الدول المانحة ومؤسسات العون منذ بداية عملية التسوية حتى نهاية آيار/ مايو ١٩٩٧ بلغت نحو ٤٤,١٪ من اجمالي تعهدت تلك الدول والمؤسسات.

---

العـراق

## في حين تغذي السلع السورية الأسواق العراقية المتلهفة

# بغداد تسأل عمان «مقايضة السلع» وشراء بضائع بأسعار تفضيلية

□ دعا وزير التجارة العراقي محمد مهدي صالح عمان الى اتخاذ قرار باستيراد بعض السلع من بغداد بدلاً من بلدان اخرى لقاء مبالغ باهظة

وقال خلدون ابو حسان، رئيس غرفة صناعة عمان الذي عاد من زيارة الى بغداد مع وفد صناعي على رفعة في المستوى، التقى خلالها مع عدد من المسؤولين العراقيين من بينهم وزير التجارة العراقي، ان صالح ابلغه خلال الزيارة ان هناك سلعاً مكدسة في العراق مثل «الذرة» و«الكبريت» و«اليوريا» و«الجلود» و«التمور» وغيرها... واقترح شراء الاردن هذه السلع من بغداد بدلاً من شرائها من الاسواق الاخرى بمبالغ باهظة

واضاف ان الوزير صالح ابدى استعداداً لمقايضة هذه السلع بأخرى اردنية مهما كان نوعها وعدم حاجات السوق العراقية اليها. وقال الوزير العراقي ان هذا يحتاج الى جهد اردني وقرار اردني، محذراً من ان الوقت الآن لا يخدم القرار الاردني لان دولاً عدة تسهل التجارة البينية مع بغداد المحاصرة

وذكر خلدون ابو حسان، انه والوفد الذي رافقه الى بغداد التقى خلال الزيارة التي استمرت ثلاثة ايام كلاً من وزير التجارة العراقي ووزير الصناعة والمعادن عدنان عبد المجيد ووزير الصحة اوميد مدحت مبارك ووزير المال حكمت عزاوي، كما التقى حاتم عبد الرشيد، رئيس اتحاد الصناعات العراقية، الذي انتخب اخيراً خلفاً لعدنان القدسي زهير عبد الغفور يونس، الذي حتفظ بمنصبه رئيساً لاتحاد غرف التجارة العراقية

وقال ابو حسان ان وزير الصناعة العراقي حض على تعاون وثيق بين الصناعات الاردنية والعراقية وصولاً الى قيام صناعات مشتركة بين البلدين، مشيراً الى ان الوزير كرر العرض الذي كان قدمه وزير التجارة لشراء عمان بضائع متوافرة في بغداد بأسعار منخفضة بدلاً من شرائها بأسعار باهظة عن دول اخرى.

واضاف ان الوزراء العراقيين الذين التقاهم ابلغوه بان الامم المتحدة تعرقل الموافقة على العقود مع الشركات التي تتقدم بمطالباتها الى لجنة العقوبات الدولية لتصدير سلع غير محظورة الى بغداد ضمن «تفاهم النفط مقابل الغذاء» المبرم بين العراق والامم المتحدة

ونقل عن الوزير العراقي قوله: «ان هناك عشرة عقود اردنية لم تحظ بالموافقة من جانب اللجنة»، وحض الوزير العراقي الشركات الاردنية الى تسجيل عقودها المبرمة مع العراق فوراً لدى هيئة الامم المتحدة تمهيداً للحصول على الموافقة اللازمة، خصوصاً ان الدول التي تولي هذا الموضوع عناية فائقة تحصل على موافقات الامم المتحدة في وقت قصير مثل سوريا.

وقال ابو حسان «ان السلع السورية تملأ اسواق العاصمة العراقية كما ان الترويج لها في وسائل الاعلام العراقية يتم بكثافة، مشيراً الى ان السلع الاردنية لا تحظى بمثل هذه الحملات الترويجية».

ونقل رئيس غرفة صناعة عمان عن وزير المال العراقي حكمت العزاوي قوله ان الجانب العراقي، بعدما ابرم مع الاردن الاتفاق النفطي وفق الاحتياجات الاردنية، يتطلع الى ابرام البروتوكول التجاري بين البلدين لسنة ١٩٩٨ وفق الامكانات المالية الاردنية

ومن المتوقع ان يتم توقيع البروتوكول التجاري بين البلدين قريباً خلال زيارة يقوم بها وزير الصناعة والتجارة الاردني الى بغداد قريباً.

ولم يستبعد خلدون ابو حسان ان يتفق الطرفان على زيادة حجم البروتوكول التجاري بينهما، من حجمه الحالي البالغ ٢٥٥ مليون دولار من السلع والخدمات الاردنية، غير انه لم يجزم بذلك.

وكان حجم البروتوكول التجاري بين الاردن والعراق حتى مطلع ١٩٩٦ يصل الى ٤٠٠ مليون دولار، غير ان الاردن قرر في السنة ذاتها تخفيض حجم البروتوكول الى ٢٢٠ مليون دولار قبل ان يعود الى زيادته الى ٢٢٥ مليون دولار السنة الماضية. وكان وزير الزراعة الاردني مجحم الخريشة زار بغداد خريف السنة الماضية واتفق مع المسؤولين العراقيين على زيادة حجم البروتوكول التجاري، بنحو ٥٠ مليون دولار.

الاردن

## في وقت يجري التفاوض لإيجاد شريك دولي في «شركة الاتصالات»

# مشروع مع الألمان يسير قدماً ويوفر على الصناعة ٢٠٪ من الطاقة

☐ تقوم «الجمعية العلمية الملكية» بالتعاون مع «المجلس الاعلى للعلوم والتكنولوجيا» و«الوكالة الالمانية للتعاون الفني» بتنفيذ «المشروع الاردني - الالماني لترشيد استهلاك الطاقة» الذي بدأ في سنة ١٩٩٦ وتنتهي المرحلة الاولى منه في آب/ اغسطس المقبل على ان يتم تمديد المشروع بعد ذلك مدة سنوات ثلاث اخرى.

ويهدف المشروع الى زيادة وعي القطاع الصناعي الاردني في فرص الربح المتوفرة من خلال ترشيد استهلاك الطاقة وتخفيض كلفتها، بالاضافة الى تحسين كفاءة استخدام الطاقة في الصناعة الاردنية الى مستويات قريبة من الدول الصناعية المتقدمة من خلال برنامج شامل من الخدمات والاستشارات والتدريب وتوفير المعلومات.

ويشمل البرنامج التدريب من خلال ورشات العمل للادارات العليا في مجال ترشيد استهلاك الطاقة، وعقد دورات تدريبية للمهندسين في مجال ترشيد استهلاك الطاقة عن طريق تحسين كفاءة استخدامها ووقف هدرها.

وسيقدم المشروع الاردني - الالماني خدمات للصناعات الاردنية في مجال تدقيق الطاقة بهدف تحديد فرص التوفير في جميع انواع الطاقة المستخدمة، والوفورات الممكنة من خلال عمل قياسات مختلفة في المصانع، بغرض وقف الهدر في الطاقة ووضع توصيات محددة لترشيد الاستهلاك وتحسين استخدام الطاقة او استخدام بدائل ارخص لها.

وقال مدير المشروع مالك الكباريتي، ان المشروع يوفر لأصحاب المصانع المعلومات المطلوبة للصناعة المتعلقة بالمعدات ذات الكفاءة العالية، ومعلومات عن الطاقة المحلية، وحالات دراسية مختلفة، اضافة الى تحليل للصناعات المختلفة ورسومات توضيحية لعمليات الانتاج المختلفة وتطبيقات التحكم والسيطرة على عمليات الانتاج.

وقال ان المشروع الاردني - الالماني اثبت نجاحه خلال الفترة الماضية، مشيراً الى ان الصناعة الاردنية بدأت تطلب الارشادات والخدمات التي يقدمها المشروع، مشيراً الى اهمية قيام اصحاب العمل في الصناعة باستخدام جميع الوسائل التي من شأنها المساهمة في ترشيد الطاقة، وبالتالي زيادة الارباح وزيادة الحفاظ على البيئة الجيدة والمناسبة من خلال التقليل من خروج ملوثات استخدام الطاقة.

واضاف الكباريتي ان المصانع التي استفادت من الخدمات والدراسات من خلال المشروع استطاعت خفض استخدام الطاقة بنسبة لا تقل عن ٢٠٪. وقال ان القائمين على المشروع قاموا باجراء مسح للصناعات الاردنية التي يمكن تقديم خدمات لها، وتمت مخاطبة للقائمين على جميع هذه الصناعات وزيارة عدد منها حيث تم تقديم النصح والارشاد للقائمين عليها للتوفير وترشيد استهلاك الطاقة.

وتم عقد عدد من الدورات في «الجمعية العلمية الملكية» لتعريف وتثقيف القائمين على هذه الصناعات بآليات ترشيد استهلاك الطاقة.

من جانبها قالت سماء الصمادي منسقة المشروع الاردني - الالماني لترشيد استهلاك الطاقة ومسؤولة انظمة المعلومات في المشروع، ان من اهداف المشروع تقديم الدعم للصناعات الاردنية وتحسين كفاءة استخدام الطاقة فيها بهدف تحقيق مكاسب اقتصادية لها، مؤكدة على موضوع الحفاظ على البيئة.

وقالت انه تم من خلال المشروع اجراء اربع دراسات تفصيلية لتدقيق الطاقة في عدة مصانع اردنية مختلفة، منها مصانع ادوية ومواد بلاستيكية وورق واغذية، حيث تم في هذه الدراسات عمل تدقيق للطاقة لتحديد فرص التوفير في جميع انواع الطاقة المستخدمة في هذه الصناعات من خلال عمل قياسات بهذه المصانع لوقف الهدر وتحسين كفاءة استخدامها، واستخدام بدائل ارخص للطاقة ضمن تكاليف قليلة تسترد خلال فترة زمنية لا تتجاوز ثلاث سنوات.

على صعيد آخر، اكدت مصادر على مقربة من الحكومة، انها تتفاوض مع عدد من الشركات العالمية المعروفة في ميدان الاتصالات لاختيار إحداها لكي تكون «الشريك» الاستراتيجي الفاعل في شركة الاتصالات الاردنية.

واكدت المصادر ذاتها، ان مسؤولين في الشركة الاردنية بدأوا فعلياً استقبال ممثلين عن هذه الشركات، وانهم يقومون معاً بجولات مشتركة في مواقع الشركة في محاولة لتقويم امكانياتها قبل الدخول معها في التفاوض النهائي لتصبح احداها الشريك الاستراتيجي المطلوب.

وكانت الحكومة اتخذت قراراً بتحويل «المؤسسة العامة للاتصالات السلكية واللاسلكية» الى شركة مملوكة للدولة بالكامل كخطوة اولى لتحويلها الى شركة خاصة، وذلك في اطار خطة الحكومة لتنفيذ قرارات تخصيص المؤسسات الحكومية وفق برنامج التصحيح الاقتصادي لتحويل الشركات والمؤسسات الحكومية الى شركات خاصة، الذي ينفذ بالتعاون مع صندوق النقد الدولي منذ سنة ١٩٩٢.

وفي تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٩٦، تم تحويل «المؤسسة العامة للاتصالات السلكية واللاسلكية» الى شركة خاصة، حيث سجلت في وزارة الصناعة والتجارة برأس مال مقداره ٢٥٠ مليون دينار، لتكون بذلك اكبر شركة اردنية من حيث رأس المال.

وكانت هذه الخطوة الاولى على طريق تخصيص الشركة. اما الخطوة التالية فكانت البحث عن شريك استراتيجي يشتري ما نسبته ٤٠٪ من اسهم الشركة، ويشارك في ادارتها كشركة خاصة مختلطة الملكية.

وذكرت المصادر ايضاً ان التفاوض الجاري الآن يأتي في اطار هذه المرحلة من مراحل تخصيص الشركة، مشيرة الى ان عدداً من الشركات العالمية المعروفة تقدم بطلباته للدخول كشريك استراتيجي.

وكانت الحكومة اشترطت في الشركات المتقدمة ان تكون حققت سنة ١٩٩٦ عائداً لا يقل عن ٢،٥ مليار دولار وان يكون لديها ما لا يقل عن ٢،٥ مليون خط هاتفي في الخدمة مطلع السنة الجارية.

الاردن / إسرائيل

## سعي أردني لزيادة عدد الرحلات الجوية الى إسرائيل

# ٣١ مليون دولار حجم التبادل التجاري في السنة الماضية بين عمان وتل أبيب

☐ في جردة حساب لما دار بين عمان وتل ابيب على الصعيد التجاري سنة ١٩٩٧، قدر احصاء رسمي حجم التبادل التجاري بنحو ٣١ مليون دولار، مقابل ١٦ مليوناً سنة ١٩٩٦.

وافضى الاحصاء الى ان الحجم الاجمالي للتبادل يشمل ٢٢ مليون دولار من الصادرات وتسعة ملايين دولار من الواردات.

واشار الى انه يشمل ايضاً السلع والبضائع العابرة (ترانزيت).

ويشمل التبادل المواد الخام التي تدخل الاردن من اسرائيل لتستخدم في صناعة بعض السلع الاسرائيلية في الاردن قبل إعادتها الى الدولة العبرية لتصديرها الى الخارج بوصفها «صناعات اسرائيلية».

يشار الى ان هناك عدداً من المصانع الاسرائيلية - الاردنية المشتركة في الاردن خصوصاً في مجالات النسيج والملابس في المنطقة الصناعية في إربد. (راجع «الميزان»، المجلد الخامس - العدد الرابع - شباط/ فبراير ١٩٩٨). وتستخدم هذه المصانع في منتوجاتها مواد خاماً تستوردها من اسرائيل.

كما ان الاردن يستورد عبر ميناء «حيفا» او يصدر منه مقابل سلع وبضائع اسرائيلية تصدر عبر «ميناء العقبة» الجنوبي الاردني ويتم استيرادها عبره.

وذكرت مصادر على علم ودراية، على صعيد آخر، ان هناك محادثات تجري بين مسؤولين في مجال الطيران في كل من الاردن واسرائيل تستهدف مراجعة مسيرة النقل الجوي بين البلدين في اطار سلسلة من اللقاءات الدورية لتقويم هذه المسيرة.

ويقود الجانب الاردني الكابتن جاسر زياد، رئيس سلطة الطيران المدني، الذي كان زار تل ابيب اخيراً على رأس وفد يضم عاهد قنطار، المدير العام لـ «شركة الاجنحة الملكية» المنبثقة عن المؤسسة العامة لـ «الخطوط الجوية الملكية الاردنية» التي تقوم طائراتها صغيرة الحجم بنقل المسافرين بين عمان وكل من تل ابيب وحيفا، وعدداً آخر من المسؤولين في مجال الطيران.

وتنص اتفاقية النقل الجوي بين البلدين التي وقعت في سنة ١٩٩٦ على ان يقوم الطرفان بمراجعة الاتفاقية في ضوء المتغيرات المتعلقة بالنقل الجوي كل ستة اشهر. وكان جاسر زياد صرح قبل مغادرته تل ابيب بان المراجعة الاخيرة التي تمت قبل ستة اشهر اسفرت عن زيادة عدد الرحلات الجوية بين البلدين بما نسبته ٦٠٪.

وقال زياد ان الجانب الاردني سيطالب بزيادة عدد الرحلات الجوية بين عمان وتل ابيب الى تسعة اعلى ورفع القيود المفروضة من السلطات الاسرائيلية على الرحلات التي تقوم بها طائرات «الاجنحة الملكية» بين عمان وحيفا، بحيث تتوافر لهذه الطائرات حرية الحركة. كما سيطالب بمضاعفة عدد الركاب المسموح بنقله بين البلدين اسبوعياً ليصبح ٤٥٠ راكباً بدلاً من ٢٤٠ كما هو الحال الآن.

وكانت اول رحلة جوية بين عمان وتل ابيب تمت في مطلع نيسان/ ابريل سنة ١٩٩٦، عندما اقلعت من مطار عمان المدني طائرة من طراز «بومباردييه داش» كندية الصنع تتسع لخمسين راكباً، تابعة لـ «شركة الاجنحة الملكية» تقل عدداً من الشخصيات الحكومية والاعلامية الى مطار بن غوريون القريب من تل ابيب.

اما اسرائيل فقد اخرت رحلاتها الجوية الى عمان لمدة شهرين لأسباب قالت انها امنية، حيث وصلت اول طائرة اسرائيلية الى عمان في حزيران/ يونيو ١٩٩٦. لكن الطائرة الاسرائيلية هبطت في «مطار الملكة علياء الدولي» وليس في مطار عمان المدني، الذي تحول من المطار الرئيسي في المملكة الى مطار محلي صغير خاص بالرحلات الداخلية، وذلك بعد افتتاح «مطار الملكة علياء الدولي» سنة ١٩٨٣.

اما الرحلات بين عمان وحيفا، فقد بدأت مطلع سنة ١٩٩٧ بواقع رحلة واحدة اسبوعياً، تمت زيادتها بعد ذلك الى رحلتين، اضافة الى ست رحلات تقوم بها طائرات «الاجنحة الملكية» الى مطار بن غوريون. ويسعى الجانب الاردني الى زيادة عدد هذه الرحلات الى عشر.

إسرائيل

## لأنها بدأت تحقق الإكتفاء الذاتي إقتصادياً

# تل أبيب أبلغت واشنطن تقليص اعتمادها على المعونة الاقتصادية السنوية

☐ سنة ١٩٩٦ وقف بنيامين نتنياهو على منبر الخطابة في الكونغرس الاميركي وقطع وعداً امام النواب والشيوخ الذين احتشدوا لسماعه، بأن يخرج الدولة العبرية من عقدين من الاعتماد على مساعدات اقتصادية سنوية تقدمها الولايات المتحدة.

وبعد سنتين على هذا الخطاب والتعهد اعلن يعقوب نئمان، خلال زيارته الى واشنطن اقتراح الحكومة تقليص حجم اعتمادها على المعونات الاقتصادية الاميركية.

وكانت مناقشات يعقوب نئمان تطرقت مع المسؤولين في ادارة بيل كلينتون الى الجهود التي تبذلها الحكومة الاسرائيلية لتحقيق الاكتفاء الذاتي اقتصادياً.

وتمكن نئمان من عرض المفهوم الذي تستند اليه وجهة النظر الاسرائيلية على الادارة والكونغرس على السواء، وتلقى رداً مبدئياً ايجابياً.

ويدعو الاقتراح الذي حمله نئمان الى واشنطن بموافقة نتنياهو لخفض تدريجي للمعونة الاقتصادية الاميركية على مدى يتراوح بين ١٠ و١٢ عاماً. وكانت الحكومة تلقت هذه السنة ٣ مليارات دولار.

وقال جادي بلتيانسكي، المتحدث باسم السفارة الاسرائيلية في واشنطن ان نصف المخصصات الاقتصادية، ويصل الى ٦٠٠ مليون دولار، سيحول الى حساب المساعدات العسكرية الاميركية للدولة العبرية.

واضاف ان تفاصيل الخفض التدريجي ستبحث خلال الاشهر القليلة المقبلة الى ان يعود يعقوب نئمان الى واشنطن مرة اخرى لمناقشة الاتفاق.

وعرض نئمان خطة للخفض التدريجي للمعونة الاقتصادية في اجتماع مع روبرت ليفينغستون، رئيس لجنة المخصصات في مجلس النواب وسوني كالاهان، رئيس لجنة المعونات الخارجية الفرعية، وهما من الجمهوريين. كما عقد اجتماعاً منفصلاً مع النائبة نانسي بيلوسي، عضو لجنة المعونات الخارجية عن «الحزب الديموقراطي».

ووصفت اليزابيث مورا المتحدثة باسم لجنة المخصصات الاجتماع، بانه كان «بناء للغاية». واضافت ان اللجنة التي تناقش ميزانية المعونات الخارجية للسنة المالية ١٩٩٩ اعتباراً من الاول من تشرين الاول/ اكتوبر ستدرس ايضاً خطة الخفض التدريجي للمعونة الاقتصادية الاميركية لتل ابيب.

وناقش يعقوب نئمان الاقتراح ايضاً مع مسؤولي وزارتي الخارجية والمالية ومع السناتور الجمهوري ميتش مكونيل، الذي يرأس لجنة الاعتمادات الفرعية.

ووصف مكونيل محادثاته مع نئمان بأنها «خطوة اولى ومهمة» على طريق الوفاء بتعهد نتنياهو. واضاف قائلاً: «احيي مبادرة الحكومة الاسرائيلية وارحب بالمناقشات وآمل ان تمهد جهوداً مماثلة لدى متلقين آخرين للمساعدات».

وجرت عملية فحص ودراسة مستفيضة للمعونات الاميركية المقدمة الى الشرق الاوسط من جانب اعضاء الكونغرس الذين رأوا ان المنطقة تبتلع جزءاً كبيراً من المساعدات الخارجية الاميركية بعدما عمدوا الى خفض اجمالي المعونات الخارجية. وفشلت جهود في لجان الكونغرس في السنة الماضية لتخفيض المعونات الى المنطقة.

وتحصل تل ابيب والقاهرة على معونات عسكرية واقتصادية قيمتها ٥،١ مليار دولار في السنة وهما اكبر حصتين في برنامج المعونات الخارجية للولايات المتحدة الذي يبلغ حجمه ١٣ مليار دولار.

وجاءت تلك المعونات في اطار اتفاقات ابرمت خلال محادثات سلام جرت سنة ١٩٧٣ في الشرق الاوسط.

وقال وليام كوهين، وزير الدفاع، ان الرئيس بيل كلينتون سيطلب من الكونغرس الموافقة على ١،٨ مليار دولار معونة عسكرية للدولة العبرية في السنة المالية ١٩٩٩، وهو المبلغ ذاته المدرج في ميزانية سنة ١٩٩٨.

ويبلغ اجمالي حجم المعونة الاقتصادية الاميركية لتل ابيب ١،٢ مليار دولار.

وقال يعقوب نئمان، في اشارة الى حاجة تل ابيب للاحتفاظ بالمساعدات العسكرية الاميركية: «لا تزال اسرائيل في خط المواجهة في معركة دائرة مع انظمة راديكالية وعدوانية وعلى هذا الاساس فان الاحتفاظ بقوة عسكرية قوية قابلة للتطور يحمل اقتصادنا مطالب مالية هائلة».

## إيران | بغية إنعاش الصادرات غير النفطية

# محمد خاتمي يعلن السماح للمصدرين الاحتفاظ بايراداتهم من العملات الصعبة

☐ يبدو ان حكومة محمد خاتمي، التي تواجه تراجعاً هائلاً في ايرادات مبيعاتها من النفط، قررت التخفيف من حدة رقابتها على اسعار الصرف بهدف اعطاء دفع لصادراتها غير النفطية

وفتح قانون جديد ثغرة اضافية في نظام الرقابة المالي المتشدد جداً، اذ سمح للمصدرين بعدم اعادة ايراداتهم بالعملات الصعبة الى البلاد لصرفها وفق السعر الرسمي، وهو ثلاثة آلاف ريال للدولار الواحد، أي ما يوازي ثلثي سعر الصرف.

وبات في وسع المصدرين الايرانيين ان يبقوا هذه المبالغ من العملات الصعبة في الخارج لاستخدامها مباشرة في شراء سلع «اساسية» يخضع استيرادها هي الاخرى لقوانين مشددة منذ ثلاث سنوات.

واوضح المراقبون المطلعون على شؤون البيت الايراني، ان هذا القرار الذي اعلنه الرئيس محمد خاتمي خلال اجتماع للمجلس الاعلى لتشجيع الصادرات غير النفطية، سيطبق فوراً وسيكون صالحاً الى نهاية السنة الايرانية المقبلة على الاقل، اي الى نهاية آذار/ مارس سنة ١٩٩٩.

وتشكل هذه الاجراءات خطوة جديدة في طريق تخفيف الرقابة الشديدة على اسعار الصرف. وكانت طهران قررت البدء بعملية «التليين» هذه في أيار/ مايو ١٩٩٥ بهدف التصدي لظاهرة هرب رؤوس الاموال، والوصول الى سعر مستقر للريال، والحد من الاستيراد، والتمكن تالياً من سداد الدين الخارجي المقدر بنحو ٣٠ مليار دولار.

واعلن «المصرف المركزي» في نهاية سنة ١٩٩٧ تحريراً جزئياً للعمليات المالية بالعملات الصعبة بين الافراد ولكن ليس للمؤسسات.

واتخذت السلطات اجراءات قبل ذلك بأشهر عدة سمح بموجبها لمصدري السجاد (ابرز الصادرات الايرانية بعد النفط)، بعدم اعادة مداخيلهم من العملات الصعبة الى ايران ليشتروا بها مباشرة مواد اولية في الخارج. لكن جريدة «رسالات»، نقلت عن سعيد نياضي، وهو احد ابرز المسؤولين ان «هذا التليين لم يؤد الى تحسين الوضع، اذ لايزال هذا القطاع يعاني جموداً شديداً».

ويتصدر تنشيط الصادرات غير النفطية لائحة الاهتمامات الاقتصادية للسلطات منذ مجيء محمد خاتمي الى الحكم، اذ ان ٨٠٪ من ايرادات التجارة الخارجية هي من النفط.

وعادت هذه المسألة الى الضوء خلال الاشهر الاخيرة بسبب هبوط اسعار النفط، مما ادى الى اعادة النظر في العائدات النفطية المتوقعة للسنة الايرانية المقبلة آذار/ مارس ١٩٩٨ ـ آذار/ مارس ١٩٩٩ على اساس ١٦ دولاراً للبرميل الواحد. علماً ان مشروع الموازنة الاصلي كان قد قدر الايرادات النفطية على اساس السعر السابق وهو ١٧,٥ دولار للبرميل الواحد. (راجع «الميزان» العدد الرابع ـ المجلد الخامس، شباط/ فبراير ١٩٩٨).

وستواجه ايران بسبب انخفاض سعر النفط عجزاً في الموازنة قيمته ٢,٦ مليار دولار خلال السنة الجارية التي تنتهي في هذا الشهر.

ولم تنجح الصادرات غير النفطية قط في تحقيق تحسن كبير والوصول الى مرحلة لخراج ايران من وضع الاعتماد على النفط.

فالخطة الخمسية ١٩٩٤ ـ ١٩٩٩ كانت تتوقع صادرات غير نفطية بقيمة ٢٧ مليار دولار، لكن الرقم الذي سجل في السنوات الثلاث الاولى لم يبلغ سوى ١٢ ملياراً.

وما يزيد في طين القطاع غير النفطي بلة، زراعياً كان أم صناعياً، ان ثمة تشريعات تفرض عليه ان يسد اولاً حاجات السوق المحلية، وغالباً بأسعار محددة تظلم المنتج، مما يحد من القدرة على التصدير. فما أن يرتفع سعر سلعة في السوق المحلية، حتى تسارع السلطات الى منع تصديرها. وهذا في نظر المراقبين ليس سوى تجميل للمشكلة الحقيقية.

وأعلن رئيس الجمارك الايرانية مهدي كارباريان في مطلع كانون الثاني/ يناير الماضي تخفيفاً كبيراً لاجراءات الحصول على شهادة تصدير وذلك بهدف تشجيع الصادرات غير النفطية. وبات ممكناً بفضل هذه الاجراءات الحصول على الشهادة في يوم واحد. وغالباً ما يؤدي بطء اجراءات الجمارك وعدم شفافيتها، الى تشكيل عائق جدي امام عمليات التصدير. (راجع الميزان الجيوبوليتيكي: «الذئب الفارسي بين النمور الآسيوية» على الصفحة ١١)

## اليمن | وافق عليه علي عبد الله صالح فأصدرته حكومة فرج بن غانم

# قانون تخصيص مؤسسات الدولة وضع الأسس والأساليب وعليه تشرف «لجنة عليا»؟

☐ وافق الرئيس علي عبد الله صالح، فصادقت حكومة فرج بن غانم، على اول قانون حدد اسس وقواعد تخصيص المؤسسات العامة التي تمتلكها الدولة او تسهم فيها

كما حدد القانون الجديد المبادئ الاساسية العامة لعمليات التخصيص التي ستشمل فيما تشمل عطاءات تنافسية، وحماية حقوق العاملين في مؤسسات القطاع العام المادية والمعنوية، وتوسيع قاعدة الملكية من خلال تشجيع العاملين والاتحادات المهنية على تملك كل او بعض المشروعات المعروضة للتخصيص، اضافة الى حيادية تقويم الاصول وفرصة المنافسة الحرة وتجنب نشوء اوضاع احتكارية، خصوصاً في الخدمات العامة، التي تتعهد الحكومة بتوفيرها للمواطن بصورة مستمرة وبكلفة معقولة.

والقانون الجديد، الذي صرفت الحكومة وقتاً طويلاً في وضعه ومناقشته وتعديل مسوداته، التي مرت على عدد من الخبراء الاقتصاديين، حدد اساليب التخصيص التي ستتبعها الحكومة الحالية او اي حكومة تخلفها وهي:

- طرح الاسهم للاكتتاب العام
- تملك العاملين حصة من اسهم المؤسسات المعروضة للتخصيص.
- عقود المشاركة في راس المال والتشغيل.
- عقود الادارة او الايجار.
- بيع مفردات الاصول
- بيع اسهم الدولة في القطاع المختلط
- بيع الاصول العامة من خلال عطاءات تنافسية.

وستنشأ بموجب هذا القانون لجنة عليا للتخصيص يرأسها رئيس مجلس الوزراء، تكون مهمتها المصادقة على الدراسات والمقترحات الخاصة بتطبيق منهج التخصيص ووسائل تنفيذه، والمصادقة على البرامج التنفيذية العامة للتخصيص وفقاً لما حدده القانون.

كما انيط باللجنة العليا، اقرار المقترحات الخاصة بحل مشاكل العمالة من المؤسسات العامة التي سيتم تخصيصها، واقتراح اشكال التحفيز، والمساعدات المادية والمعنوية كافة، بغية التخفيف من آثار اجراءات التخصيص الاجتماعية.

ونص قانون التخصيص الجديد على ان تخضع جميع المؤسسات والشركات العامة المدرجة في اطار برامج التخصيص لتقويم الاداء الاقتصادي، وآثاره الاجتماعية والبيئية، وتخضع قرارات تخصيص الشركات العامة والوحدات التابعة لها كلياً او جزئياً لاختصاصات الحكومة ومسؤولياتها وتصدر القرارات الخاصة بذلك بناء على اقتراح اللجنة العليا.

وتضمنت الشروط والقواعد التنظيمية للتخصيص حق الحكومة في ابقاء اسهم نوعية مملوكة للدولة في المؤسسات التي سيجري تخصيصها والاحتفاظ بحق التدخل والاعتراض في حالات تغيير موضوع نشاط المؤسسات الجديدة، او إنهاء او حل اعمال هذه المؤسسات، او في حال انتهاجها سياسات تمس بالسيادة الوطنية او تضر بالمصلحة العامة.

وفي ما يتعلق بالاحكام المالية، نص القانون على إدخال كامل عائدات التخصيص الى خزانة الدولة، على أن تلتزم الحكومة بتغطية النفقات الفعلية المرتبطة ببرامج التخصيص كافة.

وما يجدر ذكره ان «المكتب الفني للتخصيص»، الذي يعد بمثابة سكرتارية للجنة العليا للتخصيص، وقام بحصر نحو ١١٢ مؤسسة من مؤسسات القطاع العام، التي سيتم ادراجها ضمن برنامج التخصيص، وتشمل مؤسسات وشركات قطاع عام ومختلط ومصارف تجارية. ويعتبر ٧٠٪ منها في عداد المؤسسات الخاسرة التي تشكل عبئاً على اقتصاد اليمن، الذي يعاني جملة من الصعوبات ويعقد الامل في تجاوزها على نجاح تطبيق برنامج التصحيح الاقتصادي، الذي بدأ العمل به بمشاركة مؤسسات مالية ونقدية دولية منذ سنة ١٩٩٥.

وتزامن الاعلان عن قانون التخصيص الجديد مع اعلان «الهيئة العامة للاستثمار» انها رخصت لمشاريع جديدة بلغت تكاليفها الاستثمارية نحو [illegible] مليار ريال (٩٠٠ مليون دولار).

ومن تلك المشاريع، كان في قطاع الاسمنت في «ابين» وحجة، بكلفة زادت على ١٥٠ مليون دولار بالاضافة الى مشاريع سياحية وخدمية وصحية.

وقد بلغت سنة ١٩٩٦ نحو ٩٧,٣ مليار ريال (٧٤٨,٤ مليون دولار) ووفرت ١١ الف فرصة عمل. وعزا المراقبون الزيادة الى اقبال المستثمرين بعد تحقيق استقرار نسبي في العملة الوطنية وخفض نسبة التضخم والعجز في الموازنة الحكومية.

وكان مجلس ادارة هيئة الاستثمار ناقش، في خواتيم الشهر الماضي، برئاسة رئيس الحكومة فرج بن غانم تقريراً عن نشاطها في مجال الترويج والاتصال مع الدولة والمنظمات المانحة والخطط المستقبلية للتعريف بفرص الاستثمار في اليمن.

واتخذ اجراءات لتسهيل نشاط المستثمرين وازالة العوائق البيروقراطية والجمود الاداري كما ناقش ايضاً اعتماد هيئة الاستثمار كمرجعية قطرية للمؤسسة الاسلامية لتأمين الاستثمار.

واشار المراقبون الى ان سنة ١٩٩٧ شهدت خطوات مهمة لتحسين مناخ الاستثمار، اذ تم تعديل قانون الاستثمار رقم ٢٢ لسنة ١٩٩١ للمرة الثانية بهدف زيادة التسهيلات ومنح المستثمر حق اقامة صناعات مماثلة وتقديم اعفاءات اضافية لمنتوجات تصدر الى الخارج فضلاً عن تمديد فترة الاعفاء الضريبي للمشاريع الناجحة.

واكدت تقارير شبه رسمية على ان توفير الحوافز في القانون لا تكفي لاجتذاب المزيد من الاستثمارات الخاصة ما لم تتخذ اجراءات عملية وادارية لتطبيقه عملياً والغاء التداخل في اختصاص الهيئات المشرفة وذات العلاقة بالاستثمار.

## دبي | ارتفاع أسعار الأراضي والإيجارات

# ١٥٩٧ صفقة بيع وشراء سنة ١٩٩٧ سجلت ٥ مليارات درهم!

☐ اظهرت ارقام رسمية صدرت عن حكومة الامارة ان تجارة الاراضي كانت مزدهرة في سنة ١٩٩٧ وسجلت نمواً قياسياً، وسط توقعات بمواصلة النمو خلال هذه السنة. وذكرت دائرة الاراضي والاملاك في الامارة ان قيمة التصرفات في بيع وشراء الاراضي ارتفعت في سنة ١٩٩٧ بنسبة ٥٥٪ ليصل اجماليها الى خمسة مليارات درهم (١,٣٦ مليار دولار) وذلك عبر ١٥٩٧ صفقة تم تسجيلها في الدائرة بزيادة نسبتها ٣٠٪ على عدد الصفقات المبرمة في سنة ١٩٩٦.

وقالت مصادر عقارية لـ «الميزان» ان مختلف المؤشرات المتاحة تشير الى ان الطلب على الاراضي سيواصل نموه القوي خلال السنوات القليلة المقبلة، تماشياً مع التوسع الكبير الذي تشهده مختلف القطاعات الاقتصادية في الامارة، خصوصاً التجارية والسياحية والخدمية (مكاتب)، بالاضافة الى الطلب على الاراضي السكنية (المباني والفيللات).

وكان نمو الطلب في سنة ١٩٩٧ ادى الى ارتفاع حاد في الاسعار شمل مختلف مناطق الامارة، وان كانت نسبته تفاوتت بين منطقة واخرى، وقدرت مصادر عليمة متوسط الارتفاع في اسعار الاراضي بما يقرب من ٢٠٪.

وكشفت «دائرة الاراضي والاملاك» ايضاً، ان اجمالي الاراضي التي تم التصرف بها خلال سنة ١٩٩٧ بلغ ٢٥٠١ قطع ارض. اذ وصلت القيمة الاجمالية للتصرفات ما بين بيع وشراء ورهن وفك رهن وتأجير، الى نحو ٨,١ مليار درهم بنمو قدره ٢١٪ بالمقارنة مع سنة ١٩٩٦.

وارجعت دوائر عقارية النمو المسجل في تعاملات الاراضي في الامارة الى زيادة توجه المواطنين نحو الاستثمار في السوق العقارية لإقامة مساكن خاصة، وانشاء عقارات استثمارية، وكذلك زيادة حجم مشاريع البنية الاساسية التي تنفذها الحكومة حالياً. ومن شأنها تعزيز النمو في قطاع العقارات، الى جانب تنامي الحركة التجارية في الامارة وسهولة الاجراءات المتعلقة ببيع وشراء الاراضي.

ودارت اسعار الاراضي في الامارة السنة الماضية عند مئة درهم للقدم المربع. وبلغت في المناطق التجارية الثانوية بين ١٠٠ درهم و١٥٠ درهماً وفي المناطق التجارية الرئيسية بين ٥٠٠ و٢٠٠٠ درهم، وفي المناطق السكنية الثانوية بين ٥٠ و٦٠ درهماً، وفي المناطق السكنية الرئيسية بين ٦٠ و١٥٠ درهماً.

ولاحظت «دائرة الاراضي والاملاك» ان الايجارات في القطاع السكني حافظت على مستواها في سنة ١٩٩٧، وذلك في مجال الشقق والفيللات العادية، وفي حين سجلت ايجارات الشقق ذات التكييف المركزي زيادة طفيفة قدرت بنحو ٥٪، الا ان ايجارات الفيللات عالية الجودة سجلت ارتفاعاً اكبر قدرت نسبته بنحو ٢٧٪ خلال الفترة المذكورة.

اما في مجال المكاتب فزادت ايجاراتها بنسبة دارت حول ١٠٪ بالمقارنة مع سنة ١٩٩٦.

وطبقاً لتقديرات المكاتب العقارية، فإن ايجار شقة ذات تكييف عادي مكونة من غرفتي نوم بلغ ٣٠ الف درهم لمدة سنة كاملة (نحو ٨,١ الف دولار)، بينما بلغ بالنسبة الى الشقة المكونة من ثلاث غرف ضمن المواصفات السابقة نحو ٣٥ الف درهم (٩ آلاف دولار). وقدرت ايجارات الفيللات الجيدة ذات التكييف العادي نحو ٨٠ الف درهم (٢١ الف دولار) سنوياً.

السعودية

## لأن التقنية المناسبة غير متوفرة والأنظمة المعمول بها لا تشجع على المنافسة

# القلق يساور «قطاع المقاولات» من انضمام المملكة الى «منظمة التجارة العالمية»

□ ساور القلق قطاعات اقتصادية عدة في المملكة من محاولات الحكومة المستمرة للإنضمام الى «منظمة التجارة العالمية»، ومرد هذا القلق المتفاوت بين القطاعات الى عدم القدرة على المنافسة لعدم توفر التقنيات المناسبة الضامنة لجودة ما تعطيه تلك القطاعات وإمكانية التطوير مقارنة مع المنشآت الاجنبية، ولعدم توفر الانظمة السعودية المشجعة على المنافسة.

واول المتخوفين هو «قطاع المقاولات» وليس قلق المقاولين في المملكة من دون اسانيد وحقائق. فقد اظهرت دراسة استطلاعية، اصدرتها اخيراً الغرفة التجارية الصناعية في الرياض، وعنوانها: «الآثار المحتملة لانضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية على قطاع المقاولات»، ان شريحة تعدت نصف المقاولين السعوديين الذين شملتهم الدراسة يرون ان منشآت المقاولات لا تمتلك القدرة على المنافسة لعدم توفر التمويل اللازم مقارنة بالمنشآت الاجنبية.

وكشفت الدراسة عن صعوبات يواجهها قطاع المقاولات في محاولته الخروج الى الاسواق الخارجية على الرغم من توفر الخبرة والكفاءة التي يمكن ان يتنافس بها الشركات في تلك الاسواق، خصوصاً في اسواق الجوار الخليجي.

وحقائق اخرى اظهرتها الدراسة الاستطلاعية منها ان ٩٢٪ من المقاولين الذين شملتهم الدراسة لا يمارسون نشاطاً للمقاولات خارج بلادهم، في الوقت الذي اكد ٥٣٪ منهم وجود منافسة اجنبية للمقاول السعودي داخل السوق المحلية، ووصف ٨٠٪ من هؤلاء منافسة المقاولين الاجانب للمقاول السعودي في الداخل بانها منافسة قوية.

وبناء على ذلك يعتقد العديد من المقاولين السعوديين، ان فتح الاسواق الاجنبية امامهم لن يعود بأي اثر ايجابي، لعدم قدرتهم على المنافسة لاسباب مالية، وتقنية، وادارية.

والمعروف ان قواعد الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات تلزم الدول الاعضاء، بتعديل انظمتها بما يسمح بالتبادل الحر لتلك بين الدول الاعضاء، ويمكن ان يتم هذا التعديل بشكل تدريجي يصل في النهاية، وحسب الامكان، الى إلغاء القيود التي تعوق التجارة في الخدمات، علماً بان قطاع المقاولات يعد من القطاعات الخدمية المعنية بهذا النص.

ويشير مقاولون سعوديون الى انه على الرغم من ان الانظمة السعودية الحالية تقصر بعض اعمال المقاولات على المقاولين السعوديين مثل الطرق، واعمال التشغيل والصيانة، الى جانب اشتراطها بتجزئة المشاريع الكبيرة، فان سوق المقاولات السعودية تعد مفتوحة، إذ تحظى الشركات الاجنبية بحصة كبيرة في المشاريع المطروحة.

ويعتقد الكثير من هؤلاء ان منشآت المقاولات الاجنبية تحظى بوضع تنافسي افضل نتيجة الدعم الذي تلقاه من حكومات بلادها مثل تأمين الضمانات المصرفية، وضمان دفع المستخلصات عن طريق مؤسسات مالية حكومية كما هو الحال مع «كوفاس» في فرنسا، و«هرمز» في المانيا.

وتحصل العديد من شركات المقاولات الاجنبية على مساعدة تسويقية من سفارات بلدانها، وملحقياتها التجارية العاملة في السعودية، الى جانب وجود شبه احتكار من قبل بعض الشركات الاجنبية العاملة في مشاريع التشييد والبناء الخاصة بقطاع النفط والبتروكيماويات، وهي التي تمثل النسبة الاكبر للفرص المتاحة حالياً في قطاع المقاولات. هذا اضافة الى ان الشركات الاجنبية غالباً ما تجلب معها منشآت مقاولات من بلدانها الاصلية، او بلدان اجنبية اخرى ترتبط معها بمصالح مشتركة لتنفيذ الاعمال الانشائية في السعودية.

ويقدم المقاولون السعوديون توصيات عدة عند فتح السوق المحلية امام نظرائهم الاجانب منها التوصية بالالتزام بشرط الوصول للاسواق والمعاملة الوطنية لمنشآت المقاولات الاجنبية في السعودية فقط في مجالات المباني، والاعمال الكهربائية والميكانيكية، وتحلية المياه، والاعمال الصناعية، والاعمال الالكترونية وفقاً لشروط منها الزام هذه الشركات بالعمل عن طريق المشاريع المشتركة مع اطراف سعودية، والا يقل الحد الادنى لرأس مال المشروع المشترك عن ١٠ ملايين ريال، على ان يثبت الطرف الاجنبي تحويل حصته في رأس المال الى داخل البلاد، والا تزيد حصة الطرف الأجنبي عن ٤٩٪ من رأس مال المشروع المشترك، وان ينتج عن الشركات الاجنبية خلال وجودها في البلاد منافع اقتصادية مثل نقل التقنية، والمساعدة في التسويق والتدريب الفني للكوادر السعودية.

وتشمل الشروط التي يطرحها المقاولون السعوديون في هذا الاطار ايضاً ان تكون الشركة الاجنبية مالكة لتقنية غير متوفرة محلياً، وان يخضع التصريح للمشاريع المشتركة لمعيار الحاجة الاقتصادية، والا تقل نسبة العمالة الفنية العالية السعودية عن ١٠٪ من مجموع العمالة الفنية العالية في المشروع المشترك.

ويطالب المقاولون ايضاً عدم تقديم اي التزام في قطاعات المقاولات الفرعية التي تشمل الطرق، السدود، التشغيل والصيانة، الصرف الصحي، الخدمات البلدية والنظافة.

وبلغ عدد المقاولين السعوديين المصنفين من قبل وزارة الاشغال العامة والاسكان طبقاً لاحصائيات سنة ١٩٩٦ ما جملته ٣٤١٨ مقاولاً، ينضوي نحو ٧٦٪ منهم ضمن الدرجة الخامسة التي تتراوح قيمة المشروعات التي ينفذونها في ما بين ٣ و١٠ ملايين ريال، تليها الدرجة الرابعة التي تضم ١٢٪ فقط من المقاولين المصنفين، ثم الدرجة الثالثة التي تضم ٥٪ من اجمالي المقاولين، والدرجة الثانية التي تضم ٢٪ من المقاولين، بينما لا تزيد نسبة المقاولين ضمن الدرجة الاولى الذين يستطيعون تنفيذ مشاريع تفوق قيمتها الـ ٣٠٠ مليون ريال عن ١,٨٪ من اجمالي عدد المقاولين السعوديين.

وكان قطاع المقاولات السعودية قد شهد انتعاشاً ملحوظاً خلال الفترة الممتدة بين ١٩٧٥ و١٩٨١، التي تزامنت مع ارتفاع عائدات النفط، اذ زاد ناتج قطاع المقاولات من ١٥,٨ مليار ريال سنة ١٩٧٥ ليصل الى ٥٨,٢ مليار ريال مع نهاية سنة ١٩٨٢، وانخفض الى ٥٠ مليار ريال في السنة ١٩٨٣، ومن ثم الى ٤٥ مليار ريال في سنة ١٩٨٤، واستمر الانخفاض ليصل الناتج عند حدود ٣٢,٥ مليار ريال في سنة ١٩٨٨.

وطبقاً للاحصائيات الصادرة من «مؤسسة النقد العربي السعودي» ووزارة التخطيط فان قيمة الناتج المحلي لقطاع التشييد والبناء اتجه نحو التزايد خلال الفترة الممتدة بين ١٩٨٩ و١٩٩٤ التي تتزامن مع سنوات خطة التنمية الخامسة (١٩٩٠ - ١٩٩٥)، اذ ارتفع هذا الناتج الى ٣٤,١ مليار ريال في سنة ١٩٩٠، وتواصلت هذه الزيادة لتصل الى ٤٢,٧ مليار ريال في سنة ١٩٩٤.

وكانت مصادر مالية في الرياض توقعت امام «الميزان» طرح مشاريع مقاولات وتشغيل وصيانة خلال السنوات المقبلة تتجاوز قيمتها الاجمالية مبلغ ٢٥٠ مليار ريال.

وطبقاً لهذه المصادر فان المشاريع المتوقع طرحها تخص كلا من القطاعين العام والخاص حتى مطلع سنة ٢٠٠٠، وتغطي المجالات الاقتصادية كافة مثل مشروعات الطاقة، البترول، الاتصالات، السياحة، المياه والصرف الصحي، النقل، والتعليم الى جانب مشاريع تطوير واعادة اعمار المناطق الحضرية، المدن الصناعية، الاسكان، مشاريع التطوير البلدية والقروية، مشروعات الشركات والمؤسسات الكبرى، ومشروعات التخصيص المتاحة للمقاولين.

ابو ظبي

## «ميناء زايد» تطويره سيكلف ٦٥٠ مليون دولار

# الشيخ سلطان بن خليفة يطلق «مبادرة» لتعزيز مكانة الإمارة الاقتصادي والاستراتيجي!

□ يجمع المراقبون المتتبعون لأحوال الامارة، ان الفترة المقبلة ستشهد اطلاق مبادرة اقتصادية تستهدف وضع الاقتصاد في مكانة تتناسب مع امكانياتها المالية والنفطية وموقعها الاستراتيجي، بالاعلان عن خطط وبرامج يتم تنفيذها في مجالات عدة، خصوصاً في مجال توظيف استثمارات مالية ضخمة في القطاعات الصناعية والسياحية والصناعة النفطية.

ويقول هؤلاء المراقبون ان «اللجنة الاستشارية للتطوير» في الامارة ستبدأ نشاطاً مكثفاً لدراسة عدد كبير من الملفات تجمع لديها منذ اكثر من سنة، ونتائج الاتصالات التي اجرتها في الايام الاخيرة مع مختلف الفعاليات الاقتصادية في البلاد. وكانت اللجنة بدأت استعدادات لتفعيل دورها ونشاطها في تطوير اقتصاد الامارة. وكشفت في هذا الصدد عن تعيين عبد الله السعدي، مقرراً للجنة الاستشارية للتطوير، بعدما كان يشغل سابقاً منصب نائب المدير العام لـ «شركة ابوظبي الوطنية للفنادق».

وقد اجرى رئيس اللجنة الشيخ سلطان بن خليفة آل نهيان، رئيس ديوان ولي عهد ابوظبي الرئيس الفخري لغرفة تجارة وصناعة ابوظبي، اتصالات خلال شهر رمضان الماضي مع معظم الفعاليات المالية والاستثمارية والاقتصادية والصناعية والتجارية في الإمارة.

ووظف الشيخ سلطان بن خليفة حفلاً اقامه في قصر والده الشيخ خليفة بن زايد، ولي عهد ابوظبي، لتكريم رؤساء واعضاء غرفة تجارة وصناعة ابوظبي لحشد اكبر تظاهرة اقتصادية في تاريخ الامارات، جمعت ابرز الوجوه في الساحة الاقتصادية الاماراتية، في خطوة لابراز القوة المالية والاقتصادية للإمارة وتحركها لتأخذ مكانها المناسب في الساحة الاقتصادية الاقليمية والعالمية.

وشارك في هذا الحفل ما يزيد عن ٢٠٠ شخصية من كبار رجال الاعمال تقدر ثرواتهم الموظفة في قطاعات مالية واستثمارية وصناعية وتجارية وعقارية وسياسية وخدمية مختلفة بعشرات المليارات من الدولارات.

وتقول مصادر اقتصادية على اطلاع لـ «الميزان» ان الرؤية التطويرية التي تتبناها «اللجنة الاستشارية للتطوير» برئاسة الشيخ سلطان بن خليفة، تستند الى مذكرة تفصيلية تقع في عدة مئات من الصفحات قدمتها «غرفة تجارة وصناعة أبو ظبي» لتطوير مختلف القطاعات الصناعية والتجارية في الامارة. واجتمع لهذا الغرض مع يوسف عمير بن يوسف، الامين العام للمجلس الاعلى للبترول المدير العام لـ «شركة بترول أبو ظبي الوطنية» (ادنوك) ومساعديه في الشركة، ومع المدير العام لـ «جهاز ابوظبي للاستثمار» وكبار المسؤولين في «شركة ابوظبي للاستثمار»، وغيرهم من المسؤولين في المؤسسات المالية والاستثمارية والصناعية في الامارة.

وتؤكد المصادر ذاتها، ان «اللجنة الاستشارية للتطوير» باتت لديها رؤية شاملة عن مجالات التطوير المختلفة في الامارة، وانها ستتخذ اجراءات محددة في هذا المجال في وقت قريب.

وكلفت اللجنة التي اسسها الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، ولي عهد ابو ظبي، وتضم الى جانب رئيسها الشيخ سلطان بن خليفة، مجموعة من المسؤولين ورجال الاعمال، بدراسة جميع الملفات الاقتصادية ووضع الخطط والبرامج لتنشيط الاقتصاد وتجاوز كل العقبات التي تحول من دون ذلك.

وتتمتع «اللجنة الاستشارية للتطوير» بصلاحيات واسعة، ولديها مرونة واسعة بالاتصال الفوري والمباشر مع ولي العهد لاتخاذ القرارات المناسبة للتعامل مع التطورات الاقتصادية في الإمارة.

على صعيد اخر، أعلنت دائرة الموانيء البحرية في الامارة بدء تنفيذ مشروع تنموي لميناء زايد البحري تبلغ كلفته ٦٥٠ مليون دولار ويستمر لمدة ١٥ سنة في وقت حقق فيها الميناء حجماً قياسياً في اعماله سنة ١٩٩٧.

وكان «ميناء زايد» حقق نمواً في حجم البضائع التي تمت مناولتها في الميناء بنسبة ٣,٥٪ سنة ١٩٩٧ ليصل الى ٣,٥ مليون طن في مقابل ٣,٢ مليون طن سنة ١٩٩٦، وشهد الميناء ارتفاعاً بمعدل ٧٪ في حجم الحاويات و١٠٪ في وزن البضائع العامة.

وتوقع مبارك الخيلي، مدير التسويق في «ميناء زايد» ارتفاع عدد الحاويات التي سيتم مناولتها في الميناء سنة ١٩٩٨ الى نحو ٢٥٠ الف حاوية قياسية وبنسبة زيادة بلغت ١٠٪.

وكان الميناء استلم قاطرتين جديدتين ليرتفع عدد الرافعات الرصيفية فيه الى خمس رافعات، وقدمت الدائرة ايضاً عطاءات لشراء رافعتين جديدتين، ومن المتوقع رسو المناقصات على الشركات الناجحة خلال السنة الجارية، وعلى ان يتم التسليم سنة ١٩٩٩.

وذكر مبارك الخيلي ايضاً، ان «ميناء زايد» اهتم، الى جانب تطوير تجارة الحاويات، بمناولة مجموعة كبيرة من البضائع الاخرى التي تم دعمها بعملية استثمارية ضخمة، حيث يتم تخزين البضائع المجمدة في المخزن المبرد الذي بني سنة ١٩٩٤، وتصل طاقته الى خمسة آلاف طن، أضافة الى وجود مخزن مبرد آخر تحت الانشاء وتصل طاقته الى ١٥ الف طن ويتم انجازه في الربع الاخير من سنة ١٩٩٨.

وذكر انه تم كذلك اقامة تسهيلات جديدة للتزود بالوقود في الميناء بالتعاون مع «شركة بترول ابوظبي الوطنية» (أدنوك) لتزويد السفن بالوقود باسعار منخفضة مما ساهم في سرعة تحول السفن الى الميناء، وتوفير المال والوقت لها.

واكد الخيلي ان دائرة الموانيء البحرية تبذل جهوداً كبيرة في تطوير تسهيلات مناولة البضائع في «ميناء مصفح» (٢٠ كيلومتراً عن ابوظبي العاصمة) باقامة محطة خاصة بطاقة تتراوح بين ٣٠٠ الف و٤٠٠ الف طن ولها امكانية التعامل مع البضائع العامة ويتوقع تشغيلها نهاية سنة ١٩٩٩.

المغــرب

### ملفات وأولويات أمام حكومة عبد الرحمن اليوسفي

# تفاؤل في الأداء الاقتصادي وتشاؤم في المجالات الاجتماعية!



☐ تعيين عبد الرحمن اليوسفي رئيساً للحكومة اعاد المعارضة الى الحكم بعد اربعين سنة من الغياب والإبعاد، في وقت يزداد تفاؤل المراقبين الاقتصاديين بالظروف الاقتصادية والمالية للمملكة. وهذا، في نظر هؤلاء، يتطلب الاستفادة من تلك الظروف وتصنيف الاولويات الواجب معالجتها، منها ملفات العمل والسكن والتعليم والصحة، وتاهيل المقاولات والعناية بمشاريع الشباب وتحسين مناخ الادارة والاستثمارات ضمن الملفات التي يمكن ان تبنها الحكومة المقبلة.

ويجمع المراقبون على ان حكومة عبد الرحمن اليوسفي العتيدة ستصادف بداية تحسن في الاداء الاقتصادي بعد فترة ركود سنة ١٩٩٧، تراجع فيها نمو الدخل السنوي الفردي الى ناقص ٢,٢٪.

وتصدر جهات اقتصادية مختلفة توقعات جديدة في شأن نسبة النمو المنتظرة نهاية سنة ١٩٩٨. وبعدما كانت التقديرات الاولية مطلع مطلع السنة تضع ارقاماً ونسباً تراوح بين ٥ و٦ و٧٪، قال «المركز المغربي للظرفية» ان نسبة النمو في اجمالي الناتج المحلي قد تصل الى ٨,٢٪ في نهاية هذه السنة، مصححاً بذلك التقديرات الاولية التي كانت تقل بنحو نقطة ونصف النقطة.

وجاء في احصائيات، اعدتها وزارة التخطيط والسكان، ان نسبة النمو لن تقل عن ٩٪ من اجمالي الناتج المحلي على اساس توقعات في الانتاج الزراعي في حدود ٧٥ مليون قنطار وتضخم لا يزيد على ٣٪.

واشارت مراجع مالية ومصرفية في الدار البيضاء الى امكانية تحقيق نمو اجمالي قد يصل الى ١١٪ في سنة ١٩٩٨، وقد تستمر الى سنة ١٩٩٩، مع تزايد تأكد مساهمة القطاع الزراعي بفعل الامطار الكثيفة التي تساقطت على اجزاء البلاد المختلفة، وتحسن اداء الانتاجية الداخلية خصوصاً في الصناعة والبناء والاشغال والطاقة والخدمات وراوحت بين ٩ و٥,٣٪.

وتقدم مراكز التوقعات الاقتصادية ارقاماً تفصيلية ايجابية لسنة ١٩٩٨ تشمل استمرار انخفاض العجز المالي للخزينة (نحو ٢٪)، وتدني التضخم (٣٪)، وارتفاع الطلب على الانتاج المغربي في السوق الدولية خصوصاً الفوسفات (١٠٪)، مما يعزز وضع الميزان التجاري، فضلاً عن احتمال استمرار انخفاض اسعار الطاقة وبعض المواد الاولية في السوق الدولية ومواصلة الانتعاش السياحي واستقرار تحويلات المهاجرين.

واشارت بعض الاحصائيات الى امكانية الاستفادة من التعثر الذي لحق بدول جنوب شرقي اسيا لجلب مزيد من الاستثمارات والتدفقات المالية، مع امكانية الحفاظ على حجم من الاستثمار الاجنبي في حدود مليار دولار سنوياً، وخفض قيمة الديون الخارجية الى اقل من ٥٠٪ من اجمالي الناتج المحلي.

وينتظر ان تبدأ الحكومة متى تشكلت، في استخدام نظام التصنيف بما يمكنه من الاستفادة من السوق المالية الدولية في معالجة الديون الخارجية وتحسين الصورة الاستثمارية. وسيشتري ٦٠٠ مليون دولار من السوق ويسدد قيمتها بديون قديمة متعاقد عليها بفائدة مرتفعة.

وتقول بعض شركات الوساطة المالية، ومؤسسات الاستشارة لتوظيف الاموال، تتعامل داخل بورصة الدار البيضاء، ان الاقتصاد سيكون في وضعية افضل من تلك التي شهدها سنة ١٩٩٦ عندما بلغ النمو الاجمالي حاجز ١١,٧٪، وهي تستند على نتائج الشركات المدرجة التي حققت اسهمها تطوراً في القيمة فاق متوسط ارتفاع المؤشر العام وانتهى بزيادة ٤٩,٢٪ على الرغم من الهزات الدولية. وتعتبر تلك الشركات، ومنها فروع اجنبية، ان اغلب المؤشرات تمهد لبلوغ نمو من رقمين في نهاية السنة، وهو شيء جيد في وقت تضرر الاقتصاد الدولي من الازمة المالية في جنوب شرقي اسيا.

لكن غالبية مراكز الدراسات المحلية تعتقد ان معدلات النمو المغربية غير مستقرة بين سنة واخرى، وهي بالتالي تخضع لتقلبات المناخ، مما يجعل اقتصاد المملكة «كما لو انه قائم على الماء». ويراوح النمو الحقيقي للاداء الاقتصادي المغربي بين ٣,٥ و٤٪ على مدى متوسط، وهو معدل لا يكفي للاسراع بوتيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتستند تلك الدراسات الى تحليل حجم النمو على امتداد التسعينات فهو اما عال مثلما حدث بين سنة ١٩٩٣ وسنة ١٩٩٦ حين بلغ ١٠٪ في المتوسط او ينزلق الى دون الصفر مثلما حدث بين سنة ١٩٩٣ وسنة ١٩٩٧.

والامر هنا لا يتعلق بالعدد الفردي والمزدوج لكن بحجم الامطار ومعدل الانتاج الزراعي الذي يسهم بنحو ٢٠٪ من اجمالي الناتج المحلي. وتسعى تلك المراكز حالياً الى اقامة ندوات حول امكانات تقليص الاعتماد على الزراعة في احتساب معدلات النمو.

وينصح «البنك الدولي» بالسعي الى تحقيق نمو مستقر لا يقل عن ٧٪ يتواصل لسنوات طويلة يمكن خلالها مضاعفة حجم الاستثمارات العمومية بنحو ثلاث مرات من حيث القيمة لتقترب من ٣٠٪ الضرورية مقابل نحو ٢٠٪ حالياً. وجاء في تقرير اعده «البنك الدولي» حديثاً ان الرباط تملك «شروط وثبة اقتصادية حقيقية، لكن عوامل عدة تحد من هذه الامكانيات ومنها تغير حجم الانتاج الزراعي».

واشار «البنك الدولي» في التقرير ذاته، الذي يشمل دول شمال افريقيا والشرق الاوسط ان تلك المنطقة «تحتاج الى استثمار نحو ٦٠ مليار دولار في العقد المقبل في مشاريع مائية (الشرب والري)، وعلى هذه الدول ان تؤمن معظم المبالغ المطلوبة عن طريق زيادة رسوم استهلاك الماء، في المقام الاول».

ويبني المغرب سداً كل سنة في خطة بداها سنة ١٩٦٧. وتؤمن هذه السدود في المتوسط نحو نصف حاجيات الري الزراعية وتقدر الاحتياطات المتوافرة في السدود حالياً بنحو ١١ مليار متر مكعب العام الجاري سترتفع الى ١٤ مليار متر مكعب بعد ذوبان الثلوج.

ويشكل المطر وحده حافزاً نفسانياً في الاقتصاد وهو ما يجعل الناس تزيد او تقلل الاستهلاك والانفاق قياساً على وجود المطر او عدمه.

وكانت الحكومة عدلت قبل سنتين تاريخ تطبيق الموازنة الى بداية كل صيف لمعرفة نتائج المحاصيل الزراعية، مما سهل مهمة مراكز البحوث، اذ يكفي تواجد المطر لتقديم توقعات جيدة ما دامت القطاعات الاخرى تنمو طبيعياً في متوسط ٤٪. وحتى وقت قريب كانت الحكومة تضطر الى تعديل الموازنة اذا كان الموسم الزراعي ضعيفاً ويحتاج البلد الى واردات مهمة من الحبوب والانفاق على الاسر الريفية وشكل هذا الوضع خسائر «لصندوق القرض الزراعي» زادت على ٦٠٠ مليون دولار في السنوات الاخيرة. ولن تضطر الرباط هذه السنة الى استيراد كميات كبيرة من القمح ما يوفر للمصرف المركزي نحو ٥٠٠ مليون دولار قد تساعده في رفع احتياطي القطع والنقد الاجنبي الى خمسة مليارات دولار في نهاية سنة ١٩٩٨.

ويرى المتتبعون ان ظروفاً ايجابية تم توافرها وقد تشكل انطلاقة جديدة للاقتصاد المحلي في حال استغلالها جيداً. ويستقدم هؤلاء الى امكانيات تحويل عائد النمو الى انعاش لقطاعات التشغيل والرعاية الصحية والاسكان والاشغال الكبرى. وكان معدل البطالة تراجع للمرة الاولى الى اقل من ١٧٪.

وعلى الرغم من ان اوساطاً اقتصادية لا تستبعد ان يكون الاداء الجيد المرتقب محفزاً لدخول تجربة الحكم بالنسبة الى احزاب اعتادت المعارضة لعقود، الا ان الاوساط المذكورة تعتقد مع ذلك ان ما صدر عن تلك التيارات السياسية من تطمينات وغمزات في اتجاه رجال الاعمال والمستثمرين، والاقرار بالخيارات الاقتصادية المطبقة منذ سنة ١٩٨٣، شجعت القرار المالي والاقتصادي على التعاطي ايجاباً مع التغيير المنتظر، بما في ذلك التركيز على اهمية الاصلاحات الاجتماعية بعدما اقتصرت الفترة الماضية على الاصلاحات الهيكلية، التي وضعت البلاد في مستوى الاسواق الناشئة. ويرى الاقتصاديون ان تسعى الحكومة الجديدة الى معالجة المخلفات الاجتماعية التي كان عامل الجفاف وتحرير الاسعار والمنافسة واقتصاد السوق سبباً في انزلاق مداخيل فئات اجتماعية عدة. وتحتاج المملكة الى زيادة الدخل الفردي بنحو ٤٠٠ دولار حتى حدود ٢٠٠٥ للاستفادة من اتفاق الشراكة مع «الاتحاد الاوروبي» ويراوح حالياً بين ١١٠٠ و١٢٠٠ دولار بعد كل من تونس والجزائر وليبيا. وكان احمد عصمان، رئيس حزب «التجمع الوطني للاحرار» قال في وقت سابق انه في حالة المشاركة في الحكومة سيعمل حزبه على معاودة النظر في دور الدولة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية مع الابقاء على الخيارات الليبرالية المتبعة وزيادة العناية بالجانب الاجتماعي في تاهيل البلاد لاستحقاقات العلاقة مع «الاتحاد الاوروبي» وشروط العولمة في القرن المقبل. ورأى عصمان، الذي شغل منصب رئيس الحكومة ورئيس البرلمان سابقاً، ان التكامل بين القطاعين العام والخاص هو طريقة افضل للنمو المتوازن داخل مجتمع متماسك.

---

تـونـس

### توقعات رسمية متفائلة بنمو ٥,٥٪ كما لحظت خطة التنمية التاسعة

# حجم الاستثمارات يرتفع ١٠٪ هذه السنة و «الفوسفات» مبيعاتها ٢٠٠ مليون دولار!

☐ توقعت تقديرات اقتصادية صادرة عن حكومة حامد القروي ان يرتفع حجم الاستثمارات في هذه السنة الجارية بنسبة ١٠٪ فيما توقعت ان ترتفع نسبة النمو الاقتصادي الى ٥,٥٪ اي بمستوى التقديرات التي حددتها خطة التنمية التاسعة (١٩٩٧ - ٢٠٠١).

وترمي الخطة الى تنشيط التنمية وتحسين الموازين المالية الداخلية والخارجية.

وتوقعت التقديرات الحكومية ان يرتفع هذه السنة، حجم المحاصيل من القمح الى ١٧ مليون قنطار ومن الزيوت الى ٥٢٥ الف طن فيما قدرت نسبة النمو التي سيحققها القطاع الزراعي بـ ١٪، استناداً الى ان الموسم الزراعي سيكون عادياً، اي بمستوى ادنى من سنة ١٩٩٧ حيث بلغت نسبة النمو الزراعي ٢,٥٪.

ويتوقع ان ينعكس ذلك سلباً على قطاع الصناعات الغذائية، الذي قدرت نسبة نموه سنة ١٩٩٧ باكثر من ١٧٪ ويتوقع ان يتراجع الى اقل من ٢٪ هذه السنة.

في المقابل، قدر التقرير الرسمي ان ترتفع نسبة النمو في قطاع الخدمات من ٦٪ سنة ١٩٩٧ الى ٧٪ هذه السنة استناداً الى التوسع المتوقع في قطاعي النقل والاتصالات الهاتفية.

وفي مجال الطاقة، توقعت التقديرات تراجعاً طفيفاً في الانتاج المحلي من النفط من ٣ ملايين و٩٦٢ الف طن سنة ١٩٩٧ الى ثلاثة ملايين و٣٠٠ الف طن فقط هذه السنة، فيما سيحافظ انتاج الغاز الطبيعي على مستواه في حدود ٦٠٠ الف طن، بالاضافة الى زيادة الانتاج من الرصاص والزنك بعد معاودة منجم بوقرين (شمال) الانتاج قريباً.

وتوقعت التقديرات ان يرتفع حجم الاستثمارات الى ٥,٧ مليار دينار (نحو ٥ مليارات دولار)، اي ٢٥٪ من الانتاج العام، في مقابل ٥,٢ مليار دينار (٤,٥ مليار دولار) سنة ١٩٩٧.

واظهرت التقديرات ان القطاع الخاص تعهد تنفيذ ٥٠٪ من الاستثمارات الجديدة في القطاع الزراعي والتي قدر حجمها بـ ٨٦٠ مليون دينار (٧٦٠ مليون دولار) هذه السنة، فيما قدر الحجم المتوقع للاستثمارات في القطاع الصناعي بـ ٧٩٥ مليون دينار (٧١٥ مليون دولار)، و٧٩٢ مليون دينار للصناعات غير المعملية وفي مقدمها المحروقات والكهرباء.

من جهة اخرى، اظهرت دراسة وضعها خبير اقتصادي تونسي عن انعكاسات ارتفاع سعر الدولار على الاقتصاد المحلي، ان زيادة ايرادات الصادرات والسياحة ستستوعب النتائج السلبية لارتفاع الدولار.

واوضحت الدراسة ان اسعار الادوية والسيارات والمستلزمات الصناعية المختلفة، اي ٣٤٪ من مستوردات تونس، بالاضافة الى المحروقات والمنتوجات الغذائية التي تشكل ٨٪ من الواردات، سجلت ارتفاعاً في اسعارها.

الا ان الزيادة تم استيعابها بعد تحقيق ارتفاع في حجم تحويلات العمال التونسيين المغتربين، التي تشكل ٨٪، واسهمت في الوقت ذاته في زيادة حجم الاحتياطي من العملات الاجنبية، الذي ارتفع الى ما يكفي لتغطية الواردات طوال ٦-١٠ ايام، فيما لم يتجاوز الاحتياط سنة ١٩٩٦ مستوى ٨١ يوماً.

على صعيد اخر توقعت شركة «الفوسفات» ان يرتفع حجم مبيعاتها هذه السنة الى ٢٠٠ مليون دولار بسبب ارتفاع اسعار الفوسفات ومشتقاته في الاسواق الدولية، وتحسن نوعية الانتاج المحلي.

ولم يتجاوز حجم المعاملات ١٩٣ مليون دولار سنة ١٩٩٧ و١٣٢ مليون دولار سنة ١٩٩٦.

وارتفع حجم الصادرات من الفوسفات في السنة الماضية الى ١,٥ مليون طن من الاسمدة ومشتقات الفوسفات في مقابل ١,٣ مليون طن سنة ١٩٩٦.

وتسعى الحكومة الى اعادة تاهيل اكبر حوض منجمي وتحويله مدينة صناعية، واقامة شركة «تنشيط الاستثمارات في الجنوب» وتنفيذ ٣١ مشروعاً جديداً في المنطقة التي تقع على مسافة ٤٠٠ كلم جنوب العاصمة قدرت تكاليفها بنحو ٤٠ مليون دينار (٤٤ مليون دولار).

وتسعى الحكومة ايضاً الى تحديث شبكة الطرق وتطوير النسيج الصناعي في محافظة «قفصة» التي اكتشف فيها الفرنسيون مناجم الفوسفات الرئيسية مطلع هذا القرن، وهي لا تبعد عن الميناءين الرئيسيين في الجنوب في «صفاقس» و«قابس» اكثر من ١٠٠ كيلومتر.

ويؤمن القطاع المنجمي، الذي يعتبر العمود الفقري لاقتصاد المحافظة، نحو ١٢ الف فرصة عمل مباشرة. وكان يشغل ١٥ الف شخص قبل اعادة هيكلة المناجم اواخر الثمانينات.

واظهرت تدابير الحكومة على حرص في تنويع الاستثمارات في المنطقة، اذ سيتم ايصال الغاز الطبيعي اليها واستثمار ٣٣ مليون دولار في انشاء سدود وبحيرات لرفع مساحة المزروعات المروية الى ١٥ الف هكتار في سنة ٢٠٠٠ بالاضافة الى تحويل مطار «قفصة» العسكري الى مطار مدني لتنشيط تصدير المنتوجات الصناعية والزراعية الى الخارج.

وقدرت كلفة تحويل المطار العسكري الى مطار لنقل السلع بنحو ٢٣ مليون دولار اضافة الى انشاء القسم الاول من مدينة جامعية في «قفصة» قدرت تكاليفه بنحو ٥٢ مليون دولار، وسيكون جاهزاً سنة ١٩٩٩ ويستهدف تخريج مهندسين وفنيين في القطاع الصناعي.

وسعياً لاستقطاب مستثمرين محليين واجانب منحت خطة التنمية الجديدة (التاسعة) حوافز تفضيلية لرجال الاعمال الذين ينفذون مشاريع في محافظة قفصة، بينما تخطط المصارف الى تامين نسبة من الاستثمار والاعفاء من الضرائب خلال السنوات الاولى من إقامة المشروع. ويتوقع ان يرتفع انتاج تونس من الفوسفات هذه السنة الى ٧ ملايين طن في مقابل ٥,٧ مليون طن السنة الماضية.

وتصدر شركة «الفوسفات التونسية» القسم الاكبر من انتاجها الى دول اوروبا الغربية والشرقية واندونيسيا وتركيا وروسيا والاردن.

## كالعيس في البيداء يقتلها الظما والماء فوق ظهورها محمول

# الليبيون يزدادون فقراً في بلد يزداد غنى!

□ تبدو ليبيا مثل العراق، مضروبة على راسها، ولكن لسبب أقل بما لا يقاس لانها بلد زاخر بدولارات البترول. إنها تحقق ما مقداره ٩ مليارات دولار كل سنة من صادرات النفط. وتدعي الحكومة ان الناتج المحلي الاجمالي للشخص الواحد يقرب من ٨ الاف دولار، وهو اعلى مستوى في افريقيا.

ومع ذلك، فان المباني في طرابلس متروكة للتساقط على ذاتها والشوارع اذا كانت تعرف شيئاً من الرصف، فهي مليئة بالنقر والحفر اما القمامة التي مضى وقت طويل من دون جمعها فتتراكم وتتساقط على الارصفة. والمتحف المقصود به أن يكون معرضاً لامجاد ثورة معمر القذافي، التي مضى عليها ٢٨ سنة، فيه نظام صوتي معطل وكذلك شاشات الفيديو وحتى مصابيح الضوء، مكسّرة.

وتسأل أي مواطن ليبي لماذا بلده يبدو بمثل هذه الحال والفوضى التي يرثى لها، فيرد بانحاء اللائمة على العقوبات الدولية.

فقد فرضت اميركا اولاً حظراً تجارياً على ليبيا سنة ١٩٨٦ متهمة اياها برعاية الارهاب. وفي سنة ١٩٩٢ اصدرت الأمم المتحدة حظراً على الرحلات الجوية الدولية وعلى بيع ليبيا الطائرات والزيوت ومعدات الدفاع بسبب رفضها تسليم المتهمين في تفجير طائرة «بان اميركان» فوق بلدة «لوكربي» الاسكتلندية سنة ١٩٨٨. وفي سنة ١٩٩٦ توسعت القيود الاميركية بحيث شملت فرض العقوبات على اي شركة اجنبية تستثمر اكثر من ٤٠ مليون دولار في صناعة النفط الليبية.

ويقول حاكم «البنك المركزي الليبي» أن هذه القيود لم تشل الاقتصاد الليبي لكنها عرقلت الاستثمار وزادت من تكاليف الاستيراد وجعلت حركة النقل صعبة للغاية (بسبب النقص في قطع الغيار اضطرت الخطوط الجوية الوطنية الى إلغاء معظم رحلاتها الداخلية).

ومع ذلك يبدو أن الحظر لم يكن له تاثير يذكر على صناعة ليبيا الرئيسية وهي النفط اذ سارعت شركات النفط الاوروبية الى ملء الفراغ الذي تركته الشركات الاميركية الكبرى بسبب اضطرارها الى الانسحاب بفعل العقوبات. ويقول رجال النفط، ان اي قطعة من المعدات تجدها معروضة للبيع في طرابلس (مع انهم يتذمرون ايضاً ان الحكومة لا تنفق إلا القليل... القليل على صيانة الآبار).

ان الحظر لم يمنع شركة النفط الايطالية «اجيب» من المضي قدماً في السنة الماضية في تنفيذ مشروع بقيمة ٣ مليارات دولار لتصدير الغاز الطبيعي الليبي الى اوروبا. كما ان الشركة البريطانية «لاسمو» قد اكتشفت اخيراً حقلاً نفطياً كبيراً تأمل في تطويره ايضاً. لقد دفع الحظر الاسعار الى الارتفاع، لكنه لم يمنع النفط من الخروج او المال من الدخول.

ومع ذلك فان الليبيين العاديين لا يرون من هذا المال سوى القليل، فمعظم موظفي الحكومة (ومعظم الليبيين ما يزالون يعملون لدى الحكومة)، يحصلون ما معدله ٢٠٠ دينار في الشهر (٦٧ دولاراً في السوق السوداء)، وغالباً ما يتأخر دفع الرواتب عدة اشهر، وهناك مسؤول كبير في احدى شركات النفط المملوكة من الحكومة لا يتجاوز دخله ٦٠٠ دينار. إلا ان هناك تعويضات كبيرة، مثل السكن والزيت والمواد الغذائية الاساسية وكلها مدعومة دعماً كبيراً من الحكومة. كما تدعي الحكومة ان التعليم المجاني والعناية الصحية في ليبيا هي بين افضل الانظمة في العالم، إلا ان الاجانب العاملين في البلاد، في المدارس والمستشفيات، يشككون بذلك ويقولون إن صيانة المعدات ضعيفة جداً وان العمال الليبيين لا يتكل عليهم. وكثيراً ما يتكبد الليبيون نفقات الذهاب الى تونس المجاورة لاجراء العمليات الجراحية بدلاً من اجرائها في مستشفياتهم.

ذلك ان الحكومة عينها ليست على هذه التفاصيل، فهي تركز اهتمامها والكثير من اموالها على مشاريع كبرى فضفاضة. فمع أن معظم المدن الكبيرة على الساحل الليبي قريبة من الموانئ، ومن الطريق الساحلي العريض، فقد أحيت الحكومة مشروعاً قديماً يوصل تلك المدن بالسكك الحديد. ثم إن هناك «مشروع النهر الصناعي العظيم»، وهو مشروع هندسي هائل لنقل المياه الجوفية من صحارى ليبيا الجنوبية الى شمالها الجاف والمزدحم بالسكان. وهذا المشروع الذي لم يتم سوى نصفه قد ينتهي بكلفة تصل الى ٣٠ مليار دولار. ذلك ان سكان ليبيا الذين يتزايد عددهم بسرعة سوف يحتاجون الى المزيد من المياه للاستخدام المنزلي. غير ان طموح معمر القذافي لجعل البلاد مكتفية ذاتياً بالمواد الغذائية لن يكون شيئاً عملياً.



وبعضهم يعتقد ان المشروع ينطوي على اكثر من ذلك، وحسب الشائعات المتداولة والمتسربة من ليبيا ان تلك الانفاق الجوفية الممتدة آلاف الاميال وما يرافقها من مستودعات للتخزين هي ادق بكثير مما يستوجبه مجرد نقل المياه. وقد يكون المقصود منها استخدامها في اغراض شريرة، فقد اتهمت اميركا الحكومة الليبية ببناء مرافق للاسلحة الكيماوية متصلة بهذه الشبكة. ويتهامس المقاولون الاجانب تهامساً سوداوياً حول معامل للاسمدة الكيماوية تستهلك كميات كبيرة من الكهرباء، مثيرة للشكوك. ويشيرون الى معامل مدنية معززة حواليها بمدافع مضادة للطائرات.

لكن الكثير من ثروة ليبيا يختفي في مسارب «مشبوهة». وقد ساور الحكومة قلق متزايد حول الفساد في البلاد منذ سنتين بحيث شكلت لجنة خاصة للتطهير للتحقيق في عمليات الفساد. ويعترف المسؤولون بأن الكثير من المواد الغذائية المدعومة من الدولة يجري تهريبه خارج البلاد بربح كبير. ومازالت ليبيا بلاداً تتحكم بها الدولة على الطراز القديم، حيث انعدام الكفاءة البيرقراطية يزيد من الهدر.

ويقول احد الموظفين: «إن عمل الحكومة يجري بالمراسلة البريدية لا بالهاتف».

وفي السنة الماضية امرت الحكومة بتغيير اوقات الدوام، ثم نقضت قرارها بعد يومين فقط مما احدث الكثير من البلبلة.

وبالاستفسار عن معدل التضخم في البلاد لم يستطع حاكم البنك المركزي ولا رئيس دائرة البحوث لديه تحديد ذلك لانهما لا يعرفان.

ومن وقت الى اخر يعبر الليبيون عن تبرمهم وامتعاضهم، خصوصاً في شرق البلاد حول مدينة بنغازي، حيث للشرطة وجود قوي.

ويتحدث الديبلوماسيون أنه في بعض الاحيان يقوم المواطنون بمهاجمة احد المسؤولين، او بمهاجمة سيارة تابعة للجنة التطهير، لكن الاتجاه العام هو «الاستسلام» للواقع. وفي النتيجة، فان العقيد معمر القذافي، الذي مازال في اواسط الخمسينات من العمر يحكم قبضته بلا منازع.

عن مجلة «إيكونوميست»

## خواطر اقتصادية

يكتبها سليمان الفرزلي

### هراء بهراء!

□ بات الملتقى الاقتصادي العالمي الذي ينعقد سنوياً في منتجع دافوس السويسري، حيث يلتقي كبار السياسيين ورجال الاعمال من جميع انحاء العالم، بمثابة «برلمان عالمي» غير منتخب للتداول في أوضاع النظام العالمي القائم. لكن هذا المنتدى، كما يتضح من مداولات الدورة الأخيرة لهذه السنة، بدا للمراقبين الجديين خالياً من الأفكار الجديدة، مكرراً ذاته بصورة مملة، بحيث اعتبره بعضهم مضيعة للوقت.

فلا عجب، إذن، انه هذه السنة لم يلق الإهتمام الإعلامي الذي لقيته الدورات السابقة، فلم يكتب او يعلق عليه احد من كبار الكتاب والصحافيين إلاّ عرضاً ولماماً. وعبثاً حاولت تلمس افكار جديدة للمنتدى المذكور في الصحف العالمية الجدية المهتمة بالشؤون الإقتصادية، الى أن فقدت هذا الاهتمام عندما قرأت تعليقاً عنه في صحيفة بريطانية وصفه فيها كاتبه بقوله: «إنه هراء بهراء... لكنه مستوى عالٍ من الهراء!». وهذه الترجمة لكلامه الى العربية هي تعبير ملطف عن العبارات الإنكليزية التي استخدمها الكاتب وهي حرفياً: (It is bullshit; but a form of high quality bullshit)

والشيء الملفت، أن منتدى دافوس بدل ان يكون منبراً للأفكار الجديدة المتقدمة المثيرة للجدل والنقاش في الأوساط السياسية والفكرية في العالم، تحول الى «بازار» يجري في كواليسه عقد الصفقات التجارية، ومناسبة لتسهيل العلاقات العامة وعمليات السمسرة على مختلف انواعها.

وإذا بقي منتدى دافوس على هذا المنوال، فإن مستقبله لن يكون افضل حالاً من المؤتمر الإقتصادي السنوي للشرق الاوسط وشمال إفريقيا الذي لفظ انفاسه الاخيرة في مؤتمر الدوحة في اواخر السنة الماضية.

### «الميزان» في الميزان

□ التقيت في بيروت في مطلع هذه السنة أحد الشخصيات اللبنانية المعروفة، وهو محام كبير وحقوقي لامع عُرف بدقته في جمع الأدلة وتحليلها وتكوين اراء استثنائية من خلالها. وفي الحديث معه عن الشؤون العامة تشعب الحديث ليشمل اوضاع الصحافة والإعلام، فقال لي إنه لم يعد يقرأ الصحف كما كان في السابق، بل يتصفحها تصفحاً، «لكنني أقرأ جريدتكم بتمعن من اولها الى اخرها». وقبل ان أنبس بكلمة شكر على الأقل، سارع الى القول: «إنني لا اجاملك بل قصدت تهنئتك».

وبعدما شرحت له طريقة عملنا واختياراتنا وتحليلاتنا، سألته كيف ولماذا شكل انطباعاته التي نطق بها، فقال: «إن الوظيفة الإعلامية الحقيقية للصحافة هي تنوير العقل العام، لكننا نلمس الآن ان وظيفة الصحافة لم تعد تنوير العقل العام بل حرفه. إنها تبلغه، سواء بعبارات قوية او بعبارات خجولة، ما يفكر فيه بالفعل، وبالتالي تأكيد الأوهام الشعبية لا تبديدها، كما يفترض فيها كأداة تنويرية. فإذا كانت الصحف التي أطالعها كل يوم تعطيني ما افكر فيه، وهو محدود ومحدد في الإطار الجاري، فإن ما افكر فيه ضمن هذا الإطار المحدود يكفيني ويغنيني عنها. إنها لا تقدم لي شيئاً لا اعرفه، او تفتح في عقلي منافذ جديدة للتفكير حتى في القضايا الجارية. ومع الأسف، هناك كثيرون يعتقدون بأن الصحافة التي تؤكد للعقل العام ما يفكر فيه بالفعل، هي الصحافة الناجحة».

وقلت له إن الصحافة في الإطار الذي حدده تعمل حسب مقتضيات السوق، تسوق كما يسوق، وبالتالي لا تجد منفعة ذاتية في السير المخالف او في اعتماد نهج الصدمة، لأنها بذلك تتعرض لضغوط اقتصادية لا تقوى على تحملها.

فقال: «إن في ذلك شيئاً من الصحة. لكن لابد من إحداث صدمة في وقت من الأوقات وإلاّ فقد العمل الإعلامي معناه الأساسي. ففي الأزمات الوطنية خصوصاً، ليست هناك حاجة اكبر من الحاجة الى اصحاب الرؤى النيرة. وليس من منبر للرؤى النيرة غير وسائل الإعلام. لكن إذا كان نوركم ظلاماً، كما قال السيد المسيح، فكيف يكون الظلام».

قلت: في إطار الرؤى النيرة، يجب التمييز بين الصدمة المطلوبة وبين خرق جدار الصوت. فالصحافة في الأسواق مثل الأصوات في المجالس حيث الصوت الأعلى هو الذي يستميل الأسماع.

قال: هذا صحيح جداً. لكن المشكلة لدى القائمين على الإعلام الراهن في بلادنا انهم يرون مسبقاً أن الرؤى النيرة هي من قبيل الأهداف غير القابلة للتحقق، وبالتالي لا منفعة ترجى منها، فيغمضون أعينهم ويفضلون التجاهل. فهي بالنسبة اليهم دليل اقل نفعاً، وفوق ذلك اقل رشداً، من السياسة والمصلحة الذاتية. اما الصوت العالي، وهو المفضل بدل الصدمة، فإنه بالإضافة الى كسب الأسماع، يضع الديماغوجية في مقام الرؤى النيرة، وهذا أخطر التضليل، لأن فن الديماغوجية، بطبيعته، يسمح للديماغوجيين بأن يلحسوا كلامهم من غير ان يشعر احد».

ولم يكن الوقت يسمح بمتابعة هذا الحوار، خصوصاً حول إشارته الى التفكير بدور ما له في «الميزان»، فاتفقنا على اللقاء مرة ثانية في لبنان او في اوروبا لمتابعة الحديث في المستقبل القريب.

وبالمناسبة، أقول إننا توقفنا منذ اكثر من ثلاث سنوات عن إرسال «الميزان» الى لبنان بسبب مضايقات الاجهزة الحكومية تحت دعوى رئيس الحكومة رفيق الحريري بأنه لا يسمح بالإنتقادات الوافدة من الخارج. لكننا نرسلها بصفة شخصية الى عدد قليل من المشتركين والأصدقاء، ومن بينهم الصديق المحامي الذي التقيته في زيارتي الأخيرة الى بيروت.

الصين

## بيجين تعوّل عليه ودول الجوار تنتظر إجراءاته

# في يد «زو رونغي» الترياق لعلاج الاقتصادات الآسيوية المعتلة!

☐ يطلق بعض المعلقين والصحافيين الاميركيين اسم آلن غرينسبان رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي (البنك المركزي الاميركي) على زو رونغي، نائب رئيس الوزراء والمكلف بادارة شؤون الاقتصاد. وهذه مقارنة يفتخر بها بالتأكيد كلا المسؤولين في واشنطن وبيجين

خلال السنوات القليلة الماضية نجح زو رونغي في كبح جماح التضخم في الوقت الذي عزز فيه من نمو الاقتصاد. كما حافظ على سيطرة واسعة على واحد من اكثر الاقتصادات في العالم دينامية وصعوبة، في الوقت الذي مضى فيه قدماً بالتحول من عهد التخطيط المركزي الى اقتصاد السوق.

وينتظر المتتبعون لشؤون البيت الصيني، ان تلعب ادارة زو رونغي للاقتصاد خلال الاشهر القليلة المقبلة دوراً مهماً في تحديد ما اذا كانت الاقتصادات الآسيوية خلال سنة ١٩٩٨ قادرة على العودة الى سابق عهدها من الازدهار، ام ستتعرض الى المزيد من الانتكاسات. وعلى وجه خاص، فان ادارة زو رونغي لمسألتين، هما سعر صرف العملة الصينية، وتباطؤ نمو الطلب المحلي، ستترك آثاراً بالغة خارج حدود الصين

وقد بدأ بعض المصدرين الصينيين بمطالبة السلطات بالقيام بخفض آخر في سعر صرف العملة الوطنية. وكان زو قد اشرف في سنة ١٩٩٤ على عملية خفض فعالة في قيمة «اليوان»، وذلك بتوحيد سعري الصرف من خلال التخلي عن السعر الرسمي البالغ ٥،٧ يوان للدولار الواحد وتبني السعر السائد في السوق والبالغ ٨،٧ يوان للدولار. وبدأ بعض المصدرين الصينيين ببيع سلعهم بسعر صرف أقل مما هو سائد. الا ان البعض الآخر لم يحذو حذوهم. بيد ان الأثر العام قد تمثل في دعم المزايا التنافسية للصناعات الصينية ذات التكاليف المنخفضة على نظيرتها في البلدان الآسيوية. وفي اعقاب انخفاض العملات في عموم المنطقة فان هذه الميزة التنافسية قد تلاشت وان اي تعديل هبوطي آخر سيؤدي، طبقاً للمصدرين الصينيين، الى عودة هذه الميزة.

غير ان زو رونغي استبعد حصول خفض آخر في سعر اليوان، اذ قال في حديث ادلى به في خواتيم الشهر الماضي: «امام خفض قيمة العملات في بلدان جنوب شرق آسيا، ليس هناك حاجة، ولن نلجأ، الى اساليب تعني خفض سعر اليوان».

ولكن، بسبب الطريقة التي تعمل في اسواق صرف العملات، لم يمر وقت طويل على تعهدات زو رونغي حتى بدأت اشاعات بالانتشار في شنغهاي تقول انه يخطط لاضعاف تدريجي للعملة الى مستوى يتراوح بين ٨،٨ و٩،٢ يوان للدولار.

وفي الاوضاع الاعتيادية فان من شأن تعهد رونغي بالحفاظ على السعر الحالي لليوان، والذي جرى التطبيل الاعلامي الواسع له، ان يهدأ من المخاوف في آسيا من حصول خفض مفاجيء في اليوان الصيني يمكن له ان يجدد الضغوطات على دولار هونغ كونغ وقد يدفع الى موجة جديدة من تخفيضات العملة في جنوب شرق آسيا.

لقد كسب زو رونغي سمعة طيبة باعتباره الشخص الذي وقف ضد مناشدات قطاع الصناعة العام. وقد عرف عنه، وهو اليتيم في صغره والمتهم بكونه «يمينياً» في الخمسينات، بصلابة موقفه وهدوء اعصابه. وطبقاً لسيرته الرسمية، فانه يؤمن بشدة بمبدأ «الحكومة الصارمة».

وكان الراحل دينغ زياوبينغ، مهندس عملية التصحيح الاقتصادي في الصين، قد وصف في احدى المرات زو رونغي بأنه رجل «لديه آراءه الخاصة وقياساته الخاصة وانه حازم وشجاع في معالجة المشاكل وانه يعرف الاقتصاد». ويعد زو رونغي، الاستاذ السابق في جامعة «كوينغاو» المعروفة في بيجين، واحداً من قلة من الكوادر في الحزب الشيوعي الذي لديه فهم حقيقي لاقتصاد السوق. غير ان صلابته قد تعد سمة سلبية اذا ما تعلق الامر بانعاش الطلب الاستهلاكي في الصين. اذ انه يعد مسؤولاً عن وقف تقديم الائتمانات عن المشترين الصينيين وذلك في برنامجه الذي فرضه في اواسط التسعينات، وذلك ضمن خطة التقشف التي رسمها لكبح جماح التضخم الذي كان معدله يبلغ ٢٥٪ في اواخر سنة ١٩٩٤. ومع تصاعد المؤشرات على ظهور ضغوطات انكماشية وانخفاض في نمو الطلب لدى الاقتصاد الصيني خلال سنة ١٩٩٧، فان بعض المحللين يتخوفون من انه قد يكون بطيئاً في تخليه عن خطة التقشف، وتخفيف سياسة منح القروض.

ويرى العديد من المراقبين ان بامكان زو رونغي ان يعيد الانتعاش الى الطلب المحلي وذلك من خلال طرق عدة، اذ باستطاعته التصريح بزيادة الانفاق على مشاريع البنية التحتية، وبامكانه ان يزيل بعض القيود المفروضة على الاقتراض الفردي والعقاري، ومن شأن ذلك ان ينمي حركة الائتمان الاستهلاكي وان يعزز الاستهلاك الشخصي والملكية العقارية الخاصة.

بيد ان لجميع هذه الاجراءات انعكاسات سياسية، وخصوصاً ان سنة ١٩٩٨ يعد مهماً من الناحية السياسية له. فمن المتوقع ان يحل محل لي بينغ كرئيس للوزراء في خلال هذا الشهر والتالي فقد يتعمد الحذر حتى يؤمن حصوله على هذا المنصب واستقراره فيه. وكرئيس للوزراء، من المتوقع له ان يركز ايضاً على القضايا المحلية. حيث يحتل اصلاح مؤسسات القطاع العام موقعاً اساسياً. اذ ان اكثر من نصف مؤسسات الدولة في الصين تعاني الآن من تكبد الخسائر، بيد ان اصلاح هذه المؤسسات ينذر بخسائر كبيرة في الوظائف خلال هذه السنة

قبرص

## مستوى المعيشة في الشطر الجنوبي يفوق ثلاث مرات مثيله في الشطر الشمالي المنشق

# نيقوسيا تحرر أسواقها ونظمها المالية استعداداً لدخول «الإتحاد الأوروبي»

☐ يعتبر الشطر الجنوبي من جزيرة قبرص، مهيأ منذ سنة ١٩٩٣ للانضمام الى «الاتحاد الاوروبي» لكن القوانين الضريبية والمصرفية محتاجة الى مزيد من التحرير لكي تنسجم مع مثيلاتها في بقية دول الاتحاد.

ويتعين على حكومة قبرص، (تسيطر على الشطر الجنوبي من الجزيرة التي تحتل تركيا شطرها الشمالي)، ان تحرر اسعار الفائدة ونظام صرف العملة الوطنية اضافة الى حركة الرساميل قبل ان تتمكن نيقوسيا من الانضمام الى الاتحاد الاوروبي الذي تبدأ المفاوضات بشأنه في نيسان/ ابريل المقبل.

ومنذ ان رد «الاتحاد الاوروبي» بالايجاب على طلب انضمام نيقوسيا، عمد المصرف المركزي الى التخفيف من القيود العديدة التي تحكم سوق الصرف، والانفتاح على الرساميل الاجنبية في بعض قطاعات الاستثمار التي تتقمص للحماية، لكنه لم يسجل نجاحاً كبيراً في هذا المجال.

ويبدو ان رفع الرقابة بشكل كامل عن اسواق الصرف وحرية دخول الرساميل، اللذين اعلن عنهما مراراً، مرتبطان بتسوية المشكلة القبرصية الشائكة او بانضمام الجزيرة الى الاتحاد حتى لا تنهار العملة، وتهرب الرساميل مع اول بادرة للتوتر.

وفي هذا الاطار يرى كيكيس لازاريس، رئيس مجلس ادارة «بريولار بانك»، ثاني اكبر المصارف في نيقوسيا: «لقد بلغنا درجة من النضج الاقتصادي والمصداقية على صعيد المؤسسات تسمح لنا ان نقاوم الصدمات وان نواجه المنافسة بثقة». ويضيف «ان الوضع الحالي يفترض فيه الا يمنع التوجه نحو تحرير اوجه الاقتصاد».

الا ان الازدهار النسبي في الشطر الجنوبي من الجزيرة المقسمة، حيث متوسط دخل الفرد يبلغ ١٣ الف دولار، لايزال ازدهاراً هشاً بسبب ارتهان الجزيرة للسياحة، وهو قطاع متقلب، يمثل ٢٣٪ من اجمالي الناتج الوطني (مليارا دولار لسنة ١٩٩٧).

اما الزراعة التي كانت في ما مضى تمثل المصدر الاول للدخل فلا تمثل الآن سوى ٨،٣٪ من اجمالي الناتج الوطني متجاوزة بقليل قطاع «الاوفشور» المالي الذي يوفر للدولة ٣٠٠ مليون دولار سنوياً من العملات الصعبة (٧،٣٪ من اجمالي الناتج الوطني) من ٢١٧٣٩ شركة اوفشور مسجلة و٣٩ مصرفاً تتجاوز ايداعاتها سبعة مليارات دولار. ولا تمثل الصناعة الخفيفة، التي تتراجع، سوى ١١،٧٪ من اجمالي الناتج الوطني وفق الارقام الرسمية. ويتوقع ان يرتفع العجز في الموازنة الذي بلغ ٤،٣٪ من اجمالي الانفاق سنة ١٩٩٧ الى ٥،٣٪ سنة ١٩٩٨ لكنه يبقى اقل من السقف الذي حددته معاهدة «ماستريخت»، باعتبار ان الدين العام ظل في حدود ٥٦٪ من اجمالي الناتج الوطني.

ويبلغ معدل التضخم ٣،٦٪ ومعدل البطالة ٣،٥٪ في سنة ١٩٩٧، اي ضعف ما بلغه سنة ١٩٩٢، في حين ان معدل النمو كان ٩٪ وقد تراجع معدل النمو الى ٢٪ سنة ١٩٩٧ وتتوقع الحكومة معدل ٣٪ خلال ١٩٩٨.

وقد عمد المصرف المركزي الى خفض قيمة العملة القبرصية من دون اعلان رسمي لكي يتصدى لتردي السياحة في سنتي ١٩٩٦ و١٩٩٧. وانخفضت العملة القبرصية من ١،٧٣٥ الى ١،٧ بالنسبة للوحدة الحسابية الاوروبية التي ربطت بها منذ سنة ١٩٩٢

وترتبط نيقوسيا مع «الاتحاد الاوروبي» باتفاق جمركي كان يفترض ان يعاد النظر فيه نهاية ١٩٩٧، لكن الجانبين قررا المحافظة عليه كما كان الى حين مفاوضات الانضمام الى الاتحاد وفق ما اوضح مصدر دبلوماسي. ويبدو الازدهار الاقتصادي الذي يعيشه القبارصة اليونانيون في الشطر الجنوبي من الجزيرة متميزاً امام مستوى معيشة حوالى ٢٠٠ الف مواطن في «جمهورية شمال القبرص التركية» التي لا تعترف بها سوى انقرة والتي تعتمد اقتصادياً على تركيا منذ سنة ١٩٧٤

ويبلغ متوسط دخل الفرد في الشمال ٤١٠٦ دولارات سنوياً مقابل ١٣ الف دولار للجنوب. ولا يتجاوز اجمالي الناتج الوطني للشطر الشمالي ثلث مثيله في الجنوب حيث يعيش ٦٥٠ الف نسمة. ويعزو قادة الشمال هذا الفارق الى «الحظر الذي تفرضه المجموعة الدولية وخصوصاً الاتحاد الاوروبي الذي لا يعترف الا بالادارة القبرصية اليونانية». وهو ما يعترض عليه القبارصة الاتراك الذين يتنكرون على الشطر الجنوبي تمثيلهم

ويطلب الاتحاد الاوروبي وهو مستورد رئيسي للخضار والبطاطا القبرصية، شهادة منشأ لكي يسمح بدخول هذه المنتوجات. وبذلك يضطر مزارعو الشمال القبرصي الى توريد منتوجاتهم عبر تركيا وهو ما يزيد من اثمانها ويحد من قدرتها التنافسية. وقد عانى الميزان التجاري في الشمال عجزاً بقيمة ٢٩٦ مليون دولار سنة ١٩٩٦

ولا تبلغ ايرادات السياحة في الشمال اكثر من ٢٢٠ مليون دولار سنوياً مقابل مليارى دولار في الجنوب. ويقدر عدد زوار الشمال سنوياً بحوالي ١٨٠ الف تركي و١٢٠ الف اوروبي يصلون عبر تركيا.

ولا تتمتع جمهورية الشمال بمعدل نمو ثابت فقد ارتفع هذا المعدل من ناقص ١،٤٪ سنة ١٩٩٤ الى زائد ٤،٢٪ سنة ١٩٩٥ ليهبط مجدداً الى ناقص ٤،١٪ سنة ١٩٩٦ مع تضخم يقدر باكثر من ٧٠٪ لسنة ١٩٩٨

وبلغت ميزانية شمال قبرص ٢٩٢ مليون دولار لسنة ١٩٩٦ وكان بينها ١٩١،٥ مليون دولار من المساعدات والقروض. ويخصص القسم الاكبر من هذه الميزانية لرواتب القطاع العام ومشاريع البنية التحتية والدفاع وكل ذلك في اطار بروتوكول بقيمة ٢٥٠ مليون دولار موقع مع انقرة.

ولكي تتمكن الحكومة في الشمال من تجاوز الصعوبات الاقتصادية فانها تعمد الى «خصخصة» بعض الممتلكات العائدة الى قبارصة يونانيين. وفي هذا الاطار باعت مؤخراً فندقاً في فاماغوستا الى شركة تركية بمبلغ ٣٠ مليون دولار.

وفي غياب اي رقابة دولية يشهد قطاع مصارف الاوفشور في الشطر الشمالي ازدهاراً ملحوظاً وهناك ٤٩ مصرفاً بينها ٢ مصارف تركية وواحد سعودي. لكن ليست هناك اي معلومات عن ودائع هذه المصارف التي لا تنشر.

وهناك العديد من المشروعات التي يمولها الاتحاد الاوروبي يتعثر تنفيذها في الشمال بسبب عدم تعاون الشطر الشمالي مع حكومة نيقوسيا وفق مصادر دبلوماسية.

قضايا

# سنة ٢٠٠٠ ستربك أجهزة الكومبيوتر في العالم

☐ على الرغم من انهماكه في حلحلة مشاكله «العاطفية» وفي تجميع التأييد للي ذراع الرئيس صدام حسين، اولى الرئيس بيل كلينتون، في خواتيم الشهر الماضي، اهتماماً ملحوظاً بمشكلة يقول بعض الخبراء انها يمكن ان تسبب «كوارث هائلة» اذا تحققت وهي المتعلقة باضطراب الكومبيوترات عندما تحين بداية القرن المقبل. وشكل بيل كلينتون لهذا الغرض مجلساً موسعاً اطلق عليه اسم «مجلس التحويل الى سنة ٢٠٠٠».

Year 2000 Conversion Council

وتأتي الخطوة الاميركية في وقت يشيع فيه ان عدداً من المؤسسات الاميركية الحيوية يمكن ان تتأثر بمعطيات تحول القرن الجديد منها «وكالة الطيران الفيدرالية» و«مصلحة الضرائب» وحتى بعض عمليات البنتاغون، مع ان المشكلة تكاد تكون للشخص العادي تافهة اذ ان بعض الكومبيوترات مبرمج للتعرف على آخر صفرين في اي رقم لذا يمكن ان يقرأ سنة ٢٠٠٠ على انها سنة ١٩٠٠.

ومن السياسيين الذين يتابعون مشكلة سنة ٢٠٠٠ ويقولون الآن انهم كانوا مسؤولين جزئياً عن قرار تشكيل «مجلس التحويل الى سنة ٢٠٠٠»، السيناتور دانيال موينهان، الذي وصف في بيان امام مجلس الشيوخ حل المشكلة التي تنتظر العالم في سنة ٢٠٠٠ بانه «الاختبار الـ ١٣ لهرقل».

وكان الاتحاد الاوروبي قال انه يعمل على الحض على الاستعداد منذ الآن لمعالجة المشكلة، في وقت حذر فيه «بنك التسويات» الذي يعتبر بنك البنوك المركزية في الدول الغربية واليابان، النظام المصرفي العالمي «من مغبة تجاهل الاسراع في معالجة المشكلة التي ستنجم عن حلول سنة ٢٠٠٠» وذهب الى حد الابهام بأن تلك المشكلة «يمكن ان تكون اكبر مشكلة واجهتها صناعة المصارف حتى الآن». وزاد «ان الاخفاق في مواجهة هذه المشكلة في الوقت المناسب يمكن ان يؤدي الى مواجهة المؤسسات المصرفية مشاكل عملياتية او حتى الافلاس كما يمكن ان يتسبب في اضطراب الاسواق المالية في العالم».

وتحدث خلال السنتين الماضيتين خبراء لا حصر لعددهم عن هذه المشكلة واوضح بعضهم انها يمكن ان تكلف الشركات المعنية ٦٠٠ مليار دولار. وحض بنك التسويات على قيام المؤسسات المصرفية بوضع مشكلة معالجة هذه المشكلة في صدر الاهتمامات «فوراً وان تتحرك لترفيع وتحديث الانظمة الآلية او ادخال التعديلات التي تكفل تلافي اخطار المشكلة في الوقت المناسب».

ويقدر مسؤولون اميركيون ان تكاليف اعادة كتابة البرامج لتمكين الكومبيوترات في الادارات الحكومية وشبه الحكومية من التعامل مع سنة ٢٠٠٠ وما بعده يمكن ان تصل الى ٣،٩ مليار دولار، وان الوزارات والوكالات ستضطر الى تحويل مئات الملايين من الدولارات من بنود اخرى في موازناتها للانفاق على تعديل البرامج.

ولا تتأثر كومبيوترات «ابل» بهذه المشكلة. ويطرح مطورو البرامج اصدارات تتلافى مشكلة قدوم سنة ٢٠٠٠ في حين كان اكاديميون قالوا انه من السهل تلافي المشكلة بالنسبة الى بعض الكومبيوترات الشخصية اذا اوقف المستخدم الكومبيوتر قبل حلول الساعة ١٢ منتصف ليلة القرن الجديد واعادة تشغيله صباح اول يوم من القرن الجديد «باعتبار ان هذه الكومبيوترات تحتوي في ذاكرتها المقروءة على برامج تنقل ساعة الكومبيوتر من الرقم ١٩٩٩ الى ٢٠٠٠ فور اكتشافه».

ويعرض عدد من المواقع في «انترنت» حلولاً لمعالجة مشكلة سنة ٢٠٠٠ وادعت شركة TSR الاميركية انها تمكنت من وضع برنامج يستطيع معالجة المشاكل الناجمة عن حلول سنة ٢٠٠٠ «بسرعة كبيرة وبتكاليف قليلة نسبياً». وطورت الشركة لهذا الغرض برنامجاً اسمه «كاتش ٣٦» تدعي انه يستطيع تصحيح سطور رموز الكومبيوتر بمعدل ٤٠٠ الف سطر في الاسبوع ولا يكلف تصحيح السطر الواحد ربع دولار مع الاشارة الى ان بعض البرامج تحتوي على ملايين الاسطر ومنها كومبيوترات وزارة الدفاع ومصلحة الضرائب التي يقول مسؤولون ان التعديل والتحقق في ما بعد يشمل ٦٢ مليون سطر من الرموز. بينما طرحت «شركة كومبيوتر أسوشيتس» برنامجاً اسمه «فيكس ٢٠٠٠» يؤدي خدمة تصحيح رموز الكومبيوتر لكي تكون قادرة على معالجة قدوم سنة ٢٠٠٠.

ونقل عن مسؤول في مصرف «تشيس مانهاتن كورب» القول ان البنك «سينفق ما قد يصل الى ٢٥٠ مليون دولار في سبيل اعداد انظمة الكومبيوتر الخاصة به لكي تكون لائقة للسنة ٢٠٠٠»، وهو جزء بسيط من نفقات تقول مؤسسة الابحاث الاميركية المشهورة «غارتنر غروب» انها ستكلف شركات العالم بين ٣٠٠ و٦٠٠ مليار دولار.

### إيران تنتقل من آسيا القريبة الى آسيا البعيدة

# «الذئب» الفارسي بين «النمور» الآسيوية!

□ في الوقت الذي كان فيه كثيرون من العرب والأتراك يتصورون أن الدور الاساسي الذي يمكن أن تلعبه الجمهورية الاسلامية في ايران من النواحي الجيوبوليتيكية والجيو استراتيجية والجيو ايكونوميكية سوف يتركز على حوض الخليج العربي كقوة إقليمية في الخليج، وقد عززت الحرب العراقية - الإيرانية بين ١٩٨٠ و١٩٨٨ هذا الإعتقاد، إلا أنه في الوقت ذاته فعلت تلك الحرب فعلها في رسم مسار مختلف للتوجه الإيراني الإقليمي ليتركز في الدرجة الاولى حول منطقة قزوين وآسيا الوسطى وما وراءها.

والواقع ان الجمهورية الإسلامية في ايران انطلقت في الأساس من ساحة العصبية في تلك الاتجاه قبل أن يكون لها أي امتداد عربي، وذلك باتخاذ موقف متشدد ضد الشيوعية في وقت كان فيه الإتحاد السوفياتي مهيمناً على منطقة قزوين كامتداد للامبراطورية الروسية القديمة ومحاذٍ قواته أراضي افغانستان المجاورة لإيران.

## الفرصة السانحة

لقد سنحت الفرصة لإيران في آسيا الوسطى وبحر قزوين عند انهيار الاتحاد السوفياتي، الامر الذي افسح لها في المجال لتحرير علاقاتها مع جيرانها الآسيويين، الذين تربطها بهم روابط تاريخية وثقافية ودينية وعرقية، مما فتح لها باباً واسعاً لتحقيق هدف غير معلن بأن تصبح قوة اقليمية في منطقة لها وزن حيوي استراتيجي ملحوظ.

لكن هذا الدور الإيراني لم يكن سهلاً في البداية لسببين أساسيين:

● أولهما: الخلاف العميق بين طهران وواشنطن، حيث برز الدور الاميركي كعنصر معطل او مخفف الى احتواء تلك المنطقة كمنطقة غنية في النفط والغاز.

● ثانيهما: الصراعات التي نشبت بين اذربيجان وأرمينيا حول منطقة «ناغورنو كاراباخ» من جهة واستمرار الحرب الاهلية في افغانستان من جهة ثانية، الامر الذي ادى الى تدفق اعداد هائلة من اللاجئين الى الاراضي الايرانية.

اما العنصر الاهم الذي شجع ايران على الدخول طرفاً فاعلاً في السياسات الاقليمية لمنطقة آسيا الوسطى، فنشوء نزعة تركية الى تجميع دول المنطقة تحت شعار وحدة الشعوب التركية.

ولقد لجأ الايرانيون الى اسلوب عمل مختلف في مواجهة الامتداد التركي هناك، يقوم على توجهات اقتصادية في الدرجة الاولى ومن هذا القبيل، اقترح الايرانيون مد سكك الحديد، وتعزيز وسائل النقل والمواصلات بينها وبين دول آسيا الصغرى، بهدف ايجاد منافذ لتلك الدول على مياه الخليج وبالتالي على المياه الدولية، لأن دول آسيا الوسطى جميعها محصورة في البر وليس لها منافذ بحرية الى بقية العالم.

ففي شهر كانون الاول/ ديسمبر سنة ١٩٩١ تبلور هذا المنحى في اتفاق عقدته ايران مع الجمهوريات الآسيوية لإلغاء الحواجز الحدودية بينها وبين تلك الدول، تلاه اتفاق بين ايران وروسيا.

وراح المسؤولون الايرانيون يتحدثون عن سوق اقتصادية مشتركة في المنطقة، كمقدمة لنوع من توحيد الاهداف السياسية. وفي البداية حدت ايران تشجيع هذا المنحى عبر «منظمة التعاون الاقتصادي»، التي سبق لها ان شكلتها مع تركيا وباكستان، وانضمت اليها افغانستان، وفي اواخر سنة ١٩٩٢ انضمت إليها بقية الجمهوريات الاسلامية في آسيا الوسطى واذربيجان. غير ان التنافس الايراني - التركي حد من بروز دور ايراني مميز الأمر الذي اوجب على طهران اتخاذ نهج مواز لكنه منفصل.

## الفارسية والشيعية

في البداية اتخذ المنحى الايراني منحى دينياً حيث قام الايرانيون بتشييد المساجد والمدارس الدينية الشيعية في الجمهوريات الاسلامية وتوجيه برامج دعائية في اتجاهها ومنذ نهاية ١٩٩٢ نجحت ايران في إقامة تجمع خاص للبلدان الناطقة بالفارسية ضم ايران وافغانستان وطاجكستان.

وفي وقت لاحق نظمت مؤتمراً حول اللغة والتقاليد الفارسية دعت إليه الجمهوريات الاسلامية المستقلة في آسيا الوسطى وبحر قزوين وقد حاولت تحويل ذلك التجمع الى نوع من الترتيب الامني الإقليمي الاسلامي، لكنها في ذلك اصطدمت بعقبة اساسية تكون بتلك الجمهوريات الاسلامية مرتبطة ومعتمدة على الشراكة العسكرية مع روسيا في تحالف أمني رسمي.

ولتجاوز هذه العقبة نظمت الحكومة الايرانية بالتعاون مع «الاونيسكو» مؤتمراً تربوياً وعلمياً وثقافياً للجمهوريات الآسيوية عقد في طهران في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر سنة ١٩٩٢ وفي ذلك المؤتمر دعا المسؤولون الايرانيون ومن بينهم وزير الخارجية آنذاك، الدكتور علي اكبر ولايتي الى إحياء «الهوية القومية المشتركة» (أي الهوية الفارسية) بين شعوب المنطقة لتعزيز «الأمن المشترك» والتعاون الاقليمي من خلال إقامة إطار مؤسسي للتعاون الاقتصادي، والسياسي والعلمي، والثقافي.

## التعاون مع روسيا

بدلاً من المواجهة مع روسيا للإعتبارات المذكورة سابقاً، أي التحالف الامني بين موسكو والجمهوريات الاسلامية، راحت ايران تشجع الجمهوريات الاسلامية على ابقاء علاقاتها مع روسيا، ولتأكيد ذلك قامت ايران بالاشتراك مع روسيا، وقازاخستان واذربيجان وتركمانستان، بتشكيل منظمة للتعاون بين هذه الدول مقرها في طهران.

اذ ان ايران ادركت في ذلك الوقت ان مشاركتها في مجالات النفط والغاز في تلك المنطقة تقتضي في هذه المرحلة، تعاوناً ملحوظاً مع روسيا لعلمها انه من غير السهل فك الروابط الاقتصادية التاريخية القائمة بين روسيا والجمهوريات الاسلامية في المستقبل القريب. وكان من نتيجة ذلك ان ايران رفضت طلب الشيشان بمساعدتهم ضد الروس سنة ١٩٩٤ ودعت الى تسوية المشكلة بالطرق السلمية.

وهناك اعتبار آخر رسخ القناعة الايرانية في هذا الاتجاه، وهو عداء الغرب واسرائيل لها وتأثير ذلك على العلاقات الايرانية الروسية من جهة وعلى الوضع الاقتصادي الداخلي الصعب في ايران، من جهة ثانية.

## العلاقات الثنائية

اما العلاقات الثنائية بين ايران ودول المنطقة فلم تكن بالسهولة المتوقعة على الرغم من الدور البناء الذي لعبته طهران في الجمهوريات الاسلامية المجاورة من حيث اقامة المراكز التربوية والمعاهد التكنولوجية وشبكات الاتصالات والإعلام وتطوير مصادر الطاقة.

● اذربيجان: بدأت العلاقات بين اذربيجان وايران متوترة في البداية عندما اقدمت طهران على فتح قنصلية في جمهورية ناخشيفان التي تتمتع بالاستقلال الذاتي داخل اذربيجان. وزاد من هذا التوتر الموقف الايراني المنحاز الى ارمينيا في النزاع على «ناغورنو كاراباخ»، لكن زيارة الرئيس الايراني السابق علي اكبر هاشمي رفسنجاني الى باكو، عدّل من ذلك الموقف وأدى الى تحسن العلاقات بين البلدين، حيث حصلت ايران على نصيب نسبته ٥٪ من الكونسورتيوم الدولي لاستغلال النفط الأذري في بحر قزوين. لكن الضغط الاميركي على اذربيجان حملها على سحب هذا الاتفاق الا ان اذربيجان خففت من وطأة ذلك بوعد قطعته لطهران بتعويضها عن ذلك في مشاريع مقبلة. ومازال الفيتو الاميركي عائقاً امام تطوير العلاقات الاقتصادية بين البلدين.

ثم ان هناك فريقاً في داخل ايران يعتبر اذربيجان جزءاً من ايران ويدعو الى ضمها.

● اوزبكستان: ظلت العلاقات بين ايران واوزبكستان متدهورة ردحاً من الزمن لأن الاوزباكيين اتهموا ايران بالتدخل في شؤونهم الداخلية لكن زيارة الرئيس الاوزبكي كاريموف الى طهران في حوالي سنة ١٩٩٢، ادت الى توقيع اتفاقيات ثنائية بين البلدين. ومع ذلك ظلت اوزبكستان تدعم الموقف الاميركي من حيث فرض الحظر التجاري الشامل على ايران.

● تركمانستان: اما النفوذ الايراني في تركمانستان فقد ظل يتصاعد على الرغم من أن غالبية سكان تلك البلاد هم من «السنة» ولا ينتمون عرقياً او ثقافياً الى الفرس. وفي اواخر سنة ١٩٩١ وقّع البلدان سوية على اتفاق مع الدول المجاورة لمد شبكة سكك الحديد الى الخليج عبر ايران. وهذه العلاقات الايرانية التركمانستانية الوثيقة حملت تركمانستان على رفض الدخول في «منطقة الروبل» التي اقامتها روسيا في شهر ايلول/ سبتمبر سنة ١٩٩٣ لكونها تتمتع بعملة تفضيلية من ايران.

وفي شهر تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٤ قام نائب رئيس الوزراء التركماني بزيارة الى طهران كان من نتيجتها توقيع مذكرة ثنائية لتفاهم بين البلدين جرت في نيسان/ ابريل سنة ١٩٩٥. وفي غضون تلك المدة جرى اجتماع في انقرة في مطلع سنة ١٩٩٥ لبحث تمويل مشروع خط انابيب الغاز من تركمانستان عبر ايران.

● قازاخستان: في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر سنة ١٩٩٤ قام رئيس المجلس الاعلى في قازاخستان بزيارة الى ايران، ادت بعد شهر تماماً الى تدفق النفط القازاخستاني الى ايران. لكن اهم ملامح هذه العلاقة كان تعاون البلدين في مجال البحوث والتكنولوجيا النووية. حيث بدأ يظهر هذا التعاون بوضوح منذ اواسط سنة ١٩٩٥.

● طاجاكستان: بدأت العلاقات بين ايران وطاجاكستان تتوتر عندما اقامت طهران معسكرات للاجئين الطاجاكستانيين الفارين من الحرب الاهلية بين الحكومة الطاجيكية والمعارضة الاسلامية حيث اتهمت الحكومة الطاجيكية ايران بدعم الحركات الاسلامية بالاستيلاء على السلطة بينما اتهمت طهران حكومة الطاجيكية بممارسة الاساليب السابقة للحكم الشيوعي. لكن ايران ما لبثت بعد اكثر من سنتين ان انضمت الى جهود الامم المتحدة للتوسط بين الحكومة والاسلاميين، واستضافت المحادثات بين الفريقين لايجاد حل سلمي، عارضة نفسها كحكم موضوعي في النزاع.

وقد التقى الرئيس الايراني السابق رفسنجاني بنظيره الطاجيكي رحمانوف في «اسلام اباد» سنة ١٩٩٥ بعد فوزه باعادة انتخابه قبل سته اشهر، على الرغم من مقاطعة المعارضة الاسلامية للانتخابات. وهذا ما ساعد ايران على الظهور بمظهر الاعتدال على الصعيدين الاقليمي والدولي.

ويمكن تلخيص الارجحية الايرانية في الوضع الجيوبوليتيكي في منطقة بأنها في حلقتها تقوم على التعاون المتعدد الاطراف من ناحيه وعلى كون الخيار التركي لتجميع المنطقة تحت هوية تركية خياراً غير قابل للحياة او التحقق العملي.

وعلى الرغم من العوائق الاقتصادية الداخلية امام الدور الاقليمي لإيران فان الجمهوريات الاسلامية في آسيا الوسطى وبحر قزوين ترى انه بامكان ايران تجاوز تلك العوائق بالتعاون المتعدد الاطراف، لأنهم ينظرون الى التعاون الايراني، الى جانب اطراف ثالثة فرصة متاحة لتخفيف اعتماد تلك الجمهوريات اعتماداً شبه كلي على روسيا من جهة، ولموازنة التداخلات التركية في المنطقة، من جهة ثانية.

## آسيا البعيدة

لكن التوجه الايراني الى آسيا لا يقتصر على آسيا الوسطى وبحر قزوين، بل يمتد الى آسيا البعيدة المعروفة دولها باسم «النمور الآسيوية»، مما حمل بعض المعلقين على وصف هذا التوجه الايراني بأنه «ذئب بين النمور».

● ماليزيا: منذ سنة ١٩٩٤ احدثت العلاقات بين ايران وماليزيا تحولاً في مجالات اساسية مثل الدفاع والتكنولوجيا، بحيث شكلت هذه العلاقات اول اختراق ايراني الى جنوب شرق آسيا ومنذ ذلك الحين حتى الآن زاد حجم التجارة بين البلدين بنسبة لا تقل عن ٣٠٪ وصارت ايران خامس اكبر شريك تجاري لماليزيا في الشرق الاوسط وجنوب اوروبا بعد دول الخليج والاردن وتركيا. وقد فوجئ المراقبون الغربيون بالتعاون الدفاعي بين ايران وماليزيا، خصوصاً بالنسبة الى التكنولوجيا المتقدمة. وبلغت هذه المفاجأة ذروتها عندما قررت ماليزيا شراء طائرات «ميغ ٢٩» الروسية معتمدة على المساعدة الايرانية في تشغيل وصيانة هذه الطائرات، لأن ايران تستخدم مثلها وتبحث في تطويرها فنياً.

وبعد ذلك دخلت شركة النفط الماليزية «بتروناس» شريكاً مع «شركة توتال» الفرنسية في تطوير مصادر الطاقة الايرانية متحدية قرار الحظر الاميركي.

كذلك دخل البلدان في عضوية مجموعة الدول الاسلامية الثماني، التي عقدت اول اجتماع لها في اسطنبول في السنة الماضية وضمت ايران وماليزيا واندونيسيا وباكستان ومصر وتركيا ونيجيريا وبنغلاديش.

ولا تستهين اسرائيل بهذا التجمع لانه قد يشكل قوة تدخل ضاغطة في الشرق الاوسط من شأنه ان يؤثر على مواقف اوروبا والولايات المتحدة وتسعى ايران مع ماليزيا لربط منظمة دول جنوب شرق آسيا بمنظمة «التعاون الاقتصادي»، الآنفة الذكر التي انشأتها ايران، والى ادخال ايران في عضوية «البنك الآسيوي للتنمية».

والملفت ان العلاقات الايرانية الماليزية تتطور سريعاً على الرغم من قمع الحكومة الماليزية للاقلية الشيعية في البلاد لكن هذه العلاقة مواتية لإيران من حيث كون ماليزيا تشكل جسراً اساسياً لها للعبور الى جنوب شرق آسيا.

● اندونيسيا: كانت اندونيسيا على الدوام دولة معتدلة من الناحية الدينية، على الرغم من ان غالبية سكانها من المسلمين لكن الحركات الاسلامية المتطرفة نشطت في الآونة الأخيرة في اكثر من مكان من اندونيسيا بفعل تأثير العلماء الوافدين من الشرق الاوسط ويتهم بعض الاندونيسيين ايران بتغذية هذا التطرف، الذي بلغ في بعض الحالات درجة المطالبة بالانفصال وتشكيل حكومة اسلامية.

وهذا ما دفع زعيم اكبر منظمة اسلامية في اندونيسيا عبد الرحيم وحيد، وتدعى «نهضة العلماء» الى مهاجمة التأثيرات الوافدة الى اندونيسيا من الحركات الاسلامية في الشرق الاوسط مما اثار الذعر في الاقليات الاخرى التي تتشكل منها البلاد. غير انه لم يثبت ان لإيران ضلعاً حقيقياً في الاضطرابات الاندونيسية، الأمر الذي اتاح مجال التعاون بين البلدين خصوصاً في المجال العسكري حيث باعت اندونيسيا الى ايران طائرات مروحية من طراز «سوبر بوما». ووعدت ايران في المقابل بأن تسهل تحويل الصادرات الاندونيسية الى الشرق الاوسط.

وهكذا تأسست منذ سنتين «اللجنة الاندونيسية الايرانية المشتركة» للتعاون الاقتصادي والتجاري تم من خلالها توقيع اتفاقات تجارية في مجال الاستثمارات في المواد الكيماوية والتعدين والحديد والصلب، والنسيج، والمداخن، والمطاط وتصنيع منسوجات مشتركة لتسويقها في الجمهوريات الاسلامية في آسيا الوسطى.

ومما اثار حفيظة الغرب بشكل خاص دعم اندونيسيا للجهود الايرانية في السنة الماضية لوقف توسيع معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية كما إنها انضمت الى مؤتمر برعاية ايران في اواخر السنة الماضية لاقامة منظمة لدول المحيط الهندي.

● الفيليبين: لدى حكومة الفيليبين ادلة كثيرة حول التدخل الايراني في جنوب البلاد حيث يشكل المسلمون الاكثرية او اقلية كبيرة مثل «جزر مينداناو» و«باسيلان» و«ارخبيل سولو». وقد برز الدعم الايراني للحركات الاسلامية في الفيليبين منذ ان وقعت الحكومة في مانيلا اتفاقية السلام مع جبهة الوطنية لتحرير مورو الاسلامية التي تم بموجبها منح الاستقلال الذاتي للمناطق الاسلامية ومع ذلك احتفظت العلاقات الايرانية - الفيليبينية بتحسن ملحوظ سنة ١٩٩٥ بعد زيارة رفسنجاني الى مانيلا.

والعنصر الاهم الذي دفع الفيليبين في هذا الاتجاه هو النفط نظراً الى اعتمادها الكبير على نفط الشرق الاوسط وقد تعهدت طهران بضمان امدادات نفطية موثوقة الى الفيليبين بالاضافة الى اعتبار ايران عاملاً مهدئاً للحركات الاسلامية، خصوصاً ان ايران قطعت مساعدتها الى الحركات الاسلامية المتطرفة مثل حركة «ابو سياف».

وهذا الاتجاه الايراني في تلك المنطقة الآسيوية البعيدة يثير قلقاً خاصاً في الولايات المتحدة واستراليا اذ يشعر الاميركيون ان تزايد التجارة والاستثمارات مع الهند وماليزيا واندونيسيا والفيليبين، بالاضافة الى التعاون العسكري والدعم الديبلوماسي، من شأنه ان يساعد ايران على فك الحصار الاميركي وزعزعة سياسة الاحتواء التي تنتهجها واشنطن. ذلك ان هذه التطورات تسعف ايران في تحسين صناعاتها العسكرية والسلاحية المتطورة من جهة، وتعزز وضعها الاقتصادي من جهة ثانية. اما بالنسبة الى استراليا، فانها تشعر بالقلق من التغلغل الايراني في جنوب شرق آسيا لانها تخشى ان تحصل طهران في المنطقة الآسيوية البعيدة على موطئ قدم يسمح لها باقامة تحالفات اكثر جدية مع الصين والهند، الامر الذي يخلخل موازين القوى في المنطقة كلها ويفتح امكانية نشوء صراعات مسلحة قابلة للتصاعد بشكل يورط استراليا في تلك النزاعات ويهدد أمنها.

## دراسة لغرفة التجارة العربية - البريطانية عن الإتحاد الأوروبي

# إعلان برشلونة إعادة ترسيم لحدود الامبراطورية الرومانية القديمة!

أصدرت غرفة التجارة العربية - البريطانية دراسة توضيحية حول الاتحاد الاوروبي تلبية للحاجة العربية الى فهم واستيعاب اكبر لطبيعة الاتحاد الاوروبي كما قال عبد الكريم المدرس الأمين العام ورئيس الجهاز التنفيذي للغرفة في مقدمته للدراسة.

وفي تلك المقدمة قال المدرس وإذا كانت مشكلة صعوبة الفهم والاستيعاب السائدة بين مواطني الاتحاد الاوروبي انفسهم في الاعتبار، فينبغي الا يساور القارىء العربي اي قلق إزاء ضرورة توفر دراسة توضيحية كهذه كي يفهم ويستوعب تماماً تفاصيل تلك المنظمة الدولية المهمة المتعددة الأطراف، والتي اصبح يتعين على العالم العربي التعامل معها الآن. وعلى سبيل المثال، لا يمكن لأي دولة عضو في الاتحاد الاوروبي - في اطار إجراء مفاوضات تجارية دولية مع الدول العربية - ان تتصرف بمفردها إزاء المفاوضات والاتفاقيات تتم على اساس الاتحاد فقط وفي إطاره، حيث يقوم الاتحاد الاوروبي بإجراء المحادثات والتصرف كطرف واحد.

وبالنظر الى ان العلاقات العربية الاوروبية متشعبة فقد اصدرت الغرفة بالتوازي دراسة اخرى هي عبارة عن وجهة نظر عن «إعلان برشلونة» الذي وقع عليه عدد من البلدان العربية نعرض هنا بعض ابرز جوانبها.

## إعلان برشلونة

### ١ - تمهيد

يؤكد اعلان برشلونة على الاهمية الاستراتيجية لدول البحر المتوسط ووجود الرغبة في إعطاء العلاقات المستقبلية بعداً جديداً قائماً على تعاون شامل ومتماسك والذي من خلاله تتم مواجهة القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية المستجدة على جانبي البحر المتوسط.

على الرغم من تعدد الاعضاء والاختلاف الاجتماعي والثقافي بينهم، فالإعلان يحاول وضع هؤلاء الاعضاء تحت مظلة واحدة يسود فيها التفاهم والاتفاق على مبدأ الشراكة، مع مراعاة الحفاظ على ما هو قائم من اتفاقيات ثنائية.

ويحترم أعضاء الإعلان جميع القرارات الدولية وبالأخص القرارات التي تهدف الى الحفاظ على السلام وأمن منطقة الشرق الاوسط والتي منها قرارات مجلس أمن الامم المتحدة وما تم الموافقة عليه في مؤتمر مدريد للسلام والذي خص بالذكر «مبدأ الارض مقابل السلام بكل ما يحتويه هذا المعنى».

الاقتناع التام والعزم على تحويل منطقة حوض البحر الابيض المتوسط الى منطقة تعاون يعم فيها السلام الأمن والاستقرار والازدهار عن طريق تحقيق مزيد من الديمقراطية، واحترام حقوق الانسان، وقهر الفقر واحترام الجوار.

الحث على ضرورة تحقيق الأهداف السابقة من خلال شراكة كاملة بين الاتحاد الاوروبي ودول البحر المتوسط على ثلاث محاور:

× تقوية الحوار السياسي
× تطوير التعاون الاقتصادي والمالي
× التأكيد على الابعاد الاجتماعية والثقافية والانسانية.

### ٢ - الشراكة السياسية والامنية:

وافق جميع الموقعين على مواصلة الحوار السياسي بانتظام وعلى اساس احترام المبادئ الرئيسية للقانون الدولي

ولهذا الغرض فقد تعهد الموقعون على ما يلي:

× العمل بمقتضى دستور الامم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الانسان والالتزامات الاخرى والمتفق عليها في القانون الدولي

× الاعتراف بحق كل دولة في اختيار الطريقة المناسبة لها كي تروج من شأن نظامها السياسي والاجتماعي والثقافي والاقتصادي والقانوني مع مراعاة دعائم الديمقراطية وسيادة القانون.

• احترام حقوق الانسان والحريات وضمان هذه الحقوق بصورة شرعية، وتتضمن حرية التعبير وحق الانتماء للاحزاب السياسية وحرية الفكر وممارسة الدين، سواء على مستوى الفرد او الجماعة، دون التفريق العرقي، او الوطني، او اللغوي، او الديني، أو اختلاف النوع

× احترام التعددية الحزبية في كل مجتمع، التشجيع على التسامح، مقاومة النزعة العرقية وكراهية الاجانب، والاهتمام بالدور الثقافي لبث الوعي بهذه الامور

× احترام السيادة وحق تقرير المصير، واحترام مواثيق القانون الدولي

× احترام حقوق المساواة وحقوق الشعوب في تقرير مصيرها بما نص عليه دستور الامم المتحدة واعراف القانون الدولي في هذا الشأن بما فيها احترام وحدة اراضي الدول واحترام الاتفاقيات المبرمة بين الأطراف المعنية

× الاحجام عن اي تدخل مباشر او غير مباشر في الشؤون الداخلية لدولة اخرى

• احترام سيادة ووحدة الاراضي لكل الدول الاخرى

× فض النزاعات بطرق سلمية وعدم استخدام التهديد بقوة السلاح ضد وحدة الاراضي للدول المشاركة الاخرى ويتضمن هذا احتلال الاراضي بالقوة، والتأكيد على الحق في تطبيق السيادة بالوسائل الشرعية، وذلك وفقاً لدستور الامم المتحدة والقانون الدولي

× التعاون في مجال مكافحة الارهاب بالإقرار بالمواثيق الدولية التي تم التوقيع عليها واتخاذ الإجراءات المناسبة لذلك

× محاربة الجريمة المنظمة، ومكافحة المخدرات

× تعزيز الامن الإقليمي وذلك بدعم الاتفاقيات العالمية والمحلية الخاصة بمنع انتشار الاسلحة النووية

× تعزيز الامن الاقليمي بمواصلة التحقق من خلو منطقة الشرق الاوسط من اسلحة الدمار الشامل والنووي والكيميائي والاسلحة البايولوجية والانظمة المستخدمة في توجيهها

× اتخاذ الإجراءات العملية لمنع تراكم الاسلحة التقليدية

× الإحجام عن تطوير القابلية العسكرية لاكثر من الحاجة الدفاعية الشرعية

× تشجيع سياسة حسن الجوار

× الاخذ في الاعتبار - وعلى المدى البعيد - إنشاء حلف بين اوروبا ودول البحر المتوسط من اجل خلق منطقة سلام واستقرار مبنية على الامن والثقة

### ٣ - الشراكة الاقتصادية والمالية:

× الهدف المعلن عنه هو بناء منطقة «رفاهية مشتركة»

• تحمل ضمن الاعتبار الدولية ذات الصلة، للنظر في مسألة الديون القائمة والتي تحول دون تطور بعض الدول

الاهداف المستقبلية التي يجب العمل بها

× رفع معدلات النمو الاقتصادي والاحتفاظ بدعمها

× رفع مستوى المعيشة وخفض البطالة، وتضييق الفجوة الحالية بين المستوى المعيشي في دول البحر المتوسط الجنوبية والاتحاد الاوروبي

× تشجيع التعاون والتكامل الإقليمي

ولأجل تحقيق هذه الاهداف وافق الموقعون على تأسيس شراكة اقتصادية ومالية، آخذين في الاعتبار درجات التباين الحالي في التطور مبنية على الآتي

× التطور التدريجي والعمل لإنشاء منطقة للتجارة الحرة

× تطبيق التعاون الاقتصادي بما يلائم كل منطقة

× زيادة الدعم المالي من الاتحاد الاوروبي لشركائه من دول البحر المتوسط الجنوبية

### ٤ - منطقة التجارة الحرة

بناءً على اتفاقيات الاتحاد الاوروبي المتوسطي واتفاقيات التجارة الحرة بين الاتحاد وشركائه، تحدد عام ٢٠١٠ ليكون آخر موعد للانتهاء من تأسيس منطقة التجارة الحرة

وتعقد هذه الاتفاقيات على اساس العلاقات الثنائية حيث يقوم الاتحاد الاوروبي بالتفاوض مع كل دولة من دول البحر المتوسط الجنوبية على حدة وفقاً لتوصيات الإعلان.

سوف يتم تطوير حرية التجارة تدريجياً من خلال تقليص معوقات التعريفة الجمركية على المنتجات الصناعية

اما بالنسبة للمنتجات الزراعية فقد اكد الإعلان على ان التبادل التجاري في المنتجات الزراعية المصنعة سوف يتحرر تدريجياً من خلال تحسين هذه المنتجات بين الأطراف، ويجري هذا حسب ما تسمح به السياسات المتنوعة في المجال الزراعي وعلى اساس النتائج التي تم التوصل اليها في مفاوضات «غات». اما بالنسبة لتبادل التجاري في مجال الخدمات فسوف يتم تحريره تدريجياً مع الأخذ ايضاً في الاعتبار اتفاقيات «غات».

ولإنشاء منطقة تجارة الحرة عاون على الدول المعنية

× إيجاد معايير ملائمة تحدد قواعد المنشأ والموثق وحماية حقوق الاحتراع والملكية الصناعية مما فيها حق المنافسة

× السعي والعمل على تطوير الاقتصاد

× تحسين وتحديث البنية الاقتصادية والاجتماعية، واعطاء الاولوية لتطوير القطاع الخاص وتطوير القطاع المنتج وإنشاء المؤسسات المناسبة ضمن الإطار التنظيمي لاقتصاد السوق مع تدارك النتائج الاجتماعية السلبية التي قد تنشأ من هذا التحول وان تقدم الدول على اولوية عمل برامج تعود بالفائدة على من هم الاكثر حاجة في بلادهم (القضاء على الفقر ورفع مستوى المعيشة)

النقاط الهامة التي يجب ان تتبع لتحقيق اهداف الإعلان لينعكس ايجابياً على التعاون الاقتصادي

• تشجيع الاستثمار المحلي والاجنبي

• تنمية التجارة بين الاتحاد الاوروبي واي من شركائه بالجنوب ثم على ساس جماعي

• عمل برامج الدعم الفني للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم

× التوفيق بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة

• إدراك دور المرأة الرئيسي في التنمية وتعهد الدول بتعزيز مشاركة المرأة ايجابياً في الحياة الاقتصادية والاجتماعية

× التأكيد على اهمية حماية الثروة السمكية من خلال إدارة وسياسة الصيد

× الاقرار باهمية الدور الحيوي الذي تلعبه مصادر الطاقة في شراكة اوروبا ودول البحر المتوسط

• الادراك بان مصادر المياه تعد من الاولويات التي تحتاج الى تنمية وإدارة ملائمة

× الموافقة على التعاون في تحديث وإعادة تشكيل القطاع الزراعي وتعزيز التنمية الريفية

× الموافقة على التعاون والعمل على محو ومنع المحاصيل غير الشرعية

× إدراك الحاجة الى تطوير البنية التحتية، وإنشاء وتطوير نظم النقل والمواصلات

× ادراك الحاجة الى تطوير تقنية المعلومات وتحديث وسائل الاتصال الهاتفية وإعطائها الاولوية

× التعهد باحترام مبادئ القوانين البحرية الدولية والحرية في توفير خدمات النقل الدولية وحرية المرور للتجارة البحرية الدولية

× ادراك اهمية العلم والتكنولوجيا والموافقة على زيادة امكانيات البحث العلمي والمساهمة في تدريب الكوادر العلمية والتقنية وتحرير مشاريع البحوث العلمية المشتركة والمتصلة بالشبكات العلمية الاخرى

× الموافقة على تحرير التعاون في مجال المعلومات الاحصائية وتنسيق طرق ادائها ونتائجها

× زيادة توفير الدعم اللازم لتحقيق الاهداف الاقتصادية وإيلاء الشركاء، على ان الشراكة بين اوروبا ودول البحر المتوسط بحاجة الى زيادة الدعم المادي لدول البحر المتوسط

### ٥ - الشراكة الاجتماعية والثقافية والإنسانية:

تنمية المصادر البشرية، وتحرير التفاهم بين الثقافات المختلفة والتبادل بين المجتمعات المدنية

الاتفاق على ان الحوار بين الثقافات وتبادل الافكار على المستوى الانساني والعلمي والتكنولوجي ضروري في تقارب الشعوب وتحرير التفاهم بينهم وتعهد الجميع وافق الموقعون على تأسيس «شراكة» في الشؤون الاجتماعية، والثقافية والانسانية وذلك من خلال

× التأكيد على الدور الذي يلعبه الاعلام في تقارب وجهات النظر وتبادل الثقافات مما يعود بالفائدة على جميع الاطراف

× تحرير التبادل الثقافي والمعرفة باللغات الاخرى لتطبيق سياسة تنمية في مجال الثقافة والتعليم، مع التركيز على دور الشباب

× التأكيد على أهمية العناية الصحية التي هي ضرورة لتنمية دائمة

× التأكيد على اهمية التنمية الاجتماعية والتي لا يمكن فصلها عن التنمية الاقتصادية

• التأكيد على المساهمة الفعالة من جانب الادارة المحلية في تنمية الشراكة

× الموافقة على تحرير وتدعيم الوسائل الضرورية للتعاون اللامركزي في تشجيع التبادل الفعال من جل التنمية ضمن اطار القانون الدولي ويتضمن هذا القيادات السياسية والثقافية والدينية والجامعات، ووسائل الاعلام والاتحادات المهنية في مجال التجارة والقطاعين العام والخاص ومؤسسات البحث العلمي

× التشجيع على دعم المؤسسات الديمقراطية وتحرير سلطة وسيادة القانون

• مواجهة مشكلة الانفجار السكاني ومعالجتها عن طريق دفع عجلة التنمية الاقتصادية

× الاعتراف بالدور الذي تلعبه الهجرة وتأثيرها

× تقوية التعاون للحد من ضغط الهجرة وذلك عن طريق تدريب العمالة وتوفير فرص العمل

• التعهد بضمان حماية حقوق المهاجرين الشرعيين في الدول المواطنة

• التعامل مع الهجرة غير الشرعية عن طريق الاتفاقيات الثنائية لإعادة المهاجرين الى البلد الام

• تقوية التعاون في محاربة الارهاب

• مكافحة تجارة المخدرات و الجريمة الدولية والفساد

× شن حملة لإنهاء العنصرية والتعصب

### ٦ - برنامج العمل

أضيف ملحق الى اعلان برشلونة وسمي «برنامج عمل»، يتضمن الكيفية التي تعمل من خلالها المفوضية الاوروبية والمؤسسات الاخرى التابعة للاتحاد الاوروبي لتحقيق الاهداف المطروحة بالتعاون مع الشركاء من دول البحر المتوسط وقد صيغت مقترحات هذا البرنامج بمصطلحات عامة دون وضع خطة محددة للعمل وتلعب مؤسسات الاتحاد الاوروبي الدور الاساسي في هذا الملحق

## ملاحظات حول المقومات السياسية

### ١ - احترام حقوق السيادة

تم التوقيع على الاعلان في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٥ وتعاون «مراقبة تطبيق مبادئ القانون الدولي» وفي «احترام حقوق السيادة»، والتصرف بأسلوب حسن النية تطبيقاً للالتزامات المنصوص عليها في القانون الدولي كما دعا المؤتمر الى التخلي عن استعمال القوة لتثبيت وتقسيم وحدة وسيطرة الدول الاعضاء على اراضيها ونص الإعلان ايضاً على وجوب الاحجام عن اي تدخل مباشر او غير مباشر في الشؤون الداخلية لأي دولة عضو

انتهت التجربة اللبنانية تشمل الاعلان عندما قامت اسرائيل في نيسان/ ابريل ١٩٩٦ بخرق الوصايات السابقة وجميع القوانين الدولية عرض الحائط باستخدام قوى مدمرة في الاعتداء على شعب لبنان المسالم وتدمير بنيته المدنية وارتكاب ابشع الجرائم المخلة بجميع القوانين والاعراف الدولية وقد احجم الاتحاد الاوروبي عن ادانة اسرائيل اثناء العدوان او حتى الإشارة الى إعلان برشلونة

أما الجانب العربي فقد قام، بما تمليه عليه سياسته الخارجية وخارج إطار الاعلان و الإطار الاوروبي بمحاولة توقف عد الاعتداء الاسرائيلي على لبنان

لا يعتبر اعلان برشلونة معاهدة ملزمة قانوناً للموقعين عليها على عكس دستور الامم المتحدة وبعض احكام القانون الدولي ولكنه يؤكد على مقاصد احترام القانون الدولي وما هو إلا مجرد مبادئ، تنظم كيفية التعامل بين الدول الموقعة عليه

ويتضح احداث لبنان ان الجانب السياسي من المعاهدة ليس الا صيغة منمقة تتسم باللامبالاة وعدم الجدوى ولا تمثل اي قيمة لمن انتهكت حقوقه

### ب - اسلحة الدمار الشامل والخريطة السياسية

تنص احد أهداف الاعلان على خلو منطقة حالية من اسلحة الدمار الشامل و الاسلحة الكيماوية والبيولوجية والنووية بما في ذلك اجهزة التوجيه الجوية

من الجدير بالذكر التنويه عن تغيير الاعلان للمسمى الجغرافي لمنطقة حوض البحر الابيض المتوسط الى منطقة الشرق الاوسط

وهذا معناً يعني الدول الاعضاء بالشرق الاوسط فقط ولا يعني الدول الاوروبية وما يطل منها على البحر المتوسط

وبذلك تستطيع دول الاتحاد الاوروبي الاستمرار في الاحتفاظ باسلحتها النووية (فرنسا وبريطانيا) والاستمرار في تطوير اسلحة الدمار الشامل دون ان يكون هناك اي انتهاك للإعلان في حين يمنع الدول الاعضاء عن مثل هذه الاسلحة

ويجب الا نتجاهل ما يتمتع به الاتحاد الاوروبي من حنكة في المباحثات وقوة الادارة ووضوح الرؤيا في اي علاقات تجارية، او سياسية، او اجتماعية الخ فتعد هذه قوة لا تتوافر لدى اي من البلاد العربية المتوسطية التي قد تقوم بمباحثات مع الاتحاد الاوروبي والتي تعتمد اعتماداً كبيراً على تصدير منتجاتها الى الاتحاد وعلى المساعدات التي يمنحها

كما يجب الا ننسى جميع الدول الموقعة على اعلان برشلونة والتي تدعو الى حرية التجارة وخلق مناطق تجارية حرة عن طريق المباحثات الثنائية، فدول الاتحاد الاوروبي المجتمعة في طرف واحد وسياسة واحدة كالقوة صارمة لا يعادلها فيها اي من الدول الاعضاء

### العمل المتسارع لإنشاء منطقة تجارة حرة

ان من المهم من انشاء منطقة التجارة الحرة بين الاتحاد الاوروبي والدول العربية هو ذلك الاثر الايجابي الكبير على المجالات الصناعية والتجارية العربية ولكن المضحك يفيد بان الدول العربية لا تستطيع منافسة شركات الاتحاد المتطورة والمثال انه لو خفضت الدول العربية تعريفاتها الجمركية الى الصفر فسوف تواجه شركاتها منافسة شديدة من قبل الشركات الاوروبية، بحيث لا يسمح باستطاعتها المقاومة فعلى سبيل المثال تم تقدير عدد الشركات التي سوف تغلق في تونس بحدود ٢ شركة فيما لو اصبحت منطقة التجارة الحرة حقيقة اليوم

ولمواجهة هذه النتائج السلبية، فقد التزم الاتحاد بمساعدة شركائه الثنائيين بتطوير البنية التحتية، والعمل على رفع مستوى مؤسساتهم الصناعية والتجارية من خلال برامج مساعدة خاصة بذلك

وتفتح بنود اتفاقية منطقة التجارة الحرة الباب على مصراعيه لدخول الاتحاد الاوروبي الى اسواق الدول العربية، باستثناء المنتجات الزراعية مما يحتم على الدول العربية توفير مصادر استثمار ذاتية

ولان بات واضحاً تحديد هيكل معاهدة منطقة التجارة الحرة خاصة بعدما تم من اتفاقيات مع المغرب وتونس وهي كالآتي

يستمر الوضع التجاري كما هو عليه مع تحرير القيود بضمان حرية حركة تجارة المنتجات المصنعة

- اما بالنسبة للمنتجات الزراعية فهي خاضعة لنظام حصص صارم وهناك عوائق كثيرة تسد طريق وصول المنتجات العربية الى سوق الاتحاد الاوروبي وقد تحدث سفير المغرب في المملكة المتحدة عن الدعمية الزراعية اللامنطقية ووصفها بانها «ترميمية»

وبعيداً عن سياسة الصحافة المغرضة، فان رغبة الاتحاد الاوروبي تكمن في فرض هيمنته وسيطرته الكامنة على المنطقة بتحقيق ما يسمى بمنطقة تجارة حرة واجبار دول المنطقة على الالتزام بالمعاهدات و الاتفاقيات التي تخدم جدول الاعمال الاوروبي بصفة خاصة وبدا الفيتو مطروحاً عبر على الدول الجنوبية بما يساوي الاتحاد الاوروبي ضمنها بما يسمى المنطقة الثالثة، وهي الاردن وجميع دول شمال افريقيا العربية ولبنان وسوريا ومالطة وقبرص وتركيا وبالطبع اسرائيل، فستجد حدود الامبراطورية الرومانية تُرسم من جديد!

### «البوندزبنك» يصرّ عليه والفرنسيون يثقون بلمعانه

# الذهب باقٍ «الملاذ النفساني» في بنوك أوروبا المركزية!

❑ قلة من المستثمرين عمدوا الى الاحتفاظ بالذهب، على الرغم من فقده نحو ثلثي قيمته خلال ١٨ سنة، وعدم الانتفاع بأي مردود من فوائده.

فسعر السوق لكمية تتراوح بين ١٣ الف و١٤ الف طن، وهي الكمية التي يقدر ان المصارف المركزية والحكومات في بلدان الاتحاد الاوروبي تحتفظ بها، قد انخفضت بنحو ٢٥٠ مليار دولار، او ما يعادل ربع الناتج المحلي البريطاني السنوي، منذ ان وصل سعر الذهب الى اعلى مستوى له على الاطلاق عند ٨٥٠ دولار للاونصة في سنة ١٩٨٠.

ولقد ادى هبوط سعر الذهب الى خفض قيمة الاحتياطي منه الى ١٢٥ مليار دولار او ما يعادل ٣٤٠ دولاراً لكل شخص يعيش في الاتحاد الاوروبي.

يقول ديل هندرسون الاقتصادي في مجلس الاحتياطي الفيدرالي (البنك المركزي الاميركي)، الذي لا تعكس تعليقاته بالضرورة اراء المجلس:

«ليس هناك سبب منطقي يدعو اي مصرف مركزي في الاتحاد الاوروبي الى الاحتفاظ بالذهب. اذ كان يمكن لهذه المصارف ان تكون في وضع افضل لو انها باعت احتياطيها قبل عشر سنوات واحتفظت بالعملات الاجنبية بدلاً عنه».

ومع ارتفاع اسعار التجزئة في الولايات المتحدة بمعدل ١,٧٪ في سنة ١٩٩٧، وهو ابطأ معدل منذ سنة ١٩٨٦، زائداً الازمة المالية الآسيوية التي باتت تهدد بركود اقتصادي عالمي، خسر الذهب الجزء الاكبر من جاذبيته باعتباره ملاذاً آمناً ضد التضخم سواء بالنسبة الى مستثمري القطاع الخاص، او بالنسبة الى الحكومات. وفي الاسبوع الثاني من الشهر الماضي، انخفض سعر الذهب الى ادنى مستوى له منذ ١٨ سنة عندما بلغ ٢٧٦,٧٥ دولار للاونصة.

ومع ذلك، وعلى الرغم من اقدام بلجيكا وهولندا على بيع اجمالي قدره ٥١٠ اطنان من الذهب في سنة ١٩٩٦ واحتمال حصول مبيعات غير معلن عنها في اوروبا خلال السنة الماضية تقدر بنحو ٥٠٠ طن، فان اكبر الدول المكتنزة للذهب في الاتحاد الاوروبي، (المانيا وفرنسا وايطاليا)، لم تظهر اية بوادر على نيتها للتخلص مما في حوزتها من احتياطيات. ويعد قرار الالمان والفرنسيين والايطاليين خطيراً في تحديد مصير وآفاق معدن الذهب، وخصوصاً انه يمكن للاحتياطيات الاوروبية ان تفي بما يتجاوز حجم الطلب العالمي على مدى ثلاث سنوات، الذي يذهب الجزء الاكبر منه بشكل مجوهرات ومصاغ وعملات وكذلك للاستخدام في الصناعة الالكترونية. وكان غونترام بالم، عضو مجلس ادارة البنك المركزي الالماني (البوندز بنك) اعلن بشكل قاطع

«لا ارى اي سبب يدعو البوندز بنك الى خفض موجوداته من الذهب، كما ان البنك لم يقم باي شيء يوحي بذلك».

واضاف قائلاً: «ان احتياطي الذهب كان ولايزال جزءاً من فلسفتنا نحو الاستقرار».

ولعل ذلك هو الخيار الافضل بالنسبة الى الالمان، وذلك لان طرح كمية كبيرة من احتياطي الذهب الالماني في السوق خلال فترة قصيرة قد يؤدي الى انهيار اسعار المعدن الاصفر، وبالتالي انخفاض قيمة المتبقي من حيازات البنك المركزي من هذا المعدن

يقول طوني وورويك - تشانغ، محلل المعادن النفيسة في مؤسسة «غلوبال ماينتغ غروب»، إنه في حالة حصول ذلك «لن يكون هناك على الاطلاق اي حد ادنى للاسعار وبالتالي فان نتائج مثل تلك الخطوة ستكون عكسية». ويتوقع المحلل المذكور حصول مبيعات محدودة قد تبلغ ٥٠٠ طن سنوياً، وقد تكون بالنهاية مبيعات منسقة من قبل اعضاء «الاتحاد الاوروبي».

ويعد موقف المانيا مهماً للغاية وخصوصاً انها مع ١١ عضواً من مجموع اعضاء «الاتحاد الاوروبي» البالغ ١٥ عضواً، تعتزم الانضمام الى العملة الموحدة، الـ «يورو»، تحت ادارة «البنك المركزي الاوروبي» وذلك اعتباراً من الاول من كانون الثاني/ يناير ١٩٩٩.

ومن المتوقع للبنك المركزي الاوروبي، المقرر تدشينه في ايار/ مايو ١٩٩٨، ان يحتفظ بذهب تتراوح قيمته بين ١٠ و١٥٪ من اجمالي احتياطياته المقدرة قيمتها بنحو ٥٥ مليار دولار، وهي نسبة تعادل ما لا يتجاوز ٦٠٠ او ٧٠٠ طن من الذهب. ومن شأن ذلك ان يترك اكثر من ١٢٠٠٠ طن مع مصارف اوروبا المركزية، التي ستصبح تابعة الى «البنك المركزي الاوروبي» من خلال النظام الاوروبي للمصارف المركزية.

ان تجربة التضخم المنفلت في سنوات العشرينات من هذا القرن، التي خلقت الظروف المساعدة لوصول ادولف هتلر الى السلطة في المانيا، قد اعطت في الوقت ذاته للذهب مكاناً خاصاً في نفسية الالمان. اذ لدى «البوندز بنك» في الوقت الحاضر ٣٧٠٠ طن من الذهب. وفي فرنسا، التي تحتفظ بثالث اكبر احتياطي للذهب في العالم يبلغ ٣١٨٢ طناً، هناك شعور مماثل من الولاء للمعدن الاصفر. ويقول هيرفي غولتكوير، كبير اقتصاديي «كريدي ليونيه»:

«ان الفرنسيين يميلون تقليدياً الى الذهب اكثر من ميلهم الى الاوراق النقدية. اذ انهم استثمروا في السندات والاسهم وقد رأوا مدخراتهم تتلاشى خلال حربين عالميتين. ومن شأن ذلك ان يترك علامات لا تزول بسرعة».

بيد ان مثل هذه الآراء لا تجد لها مكاناً عند مصارف مركزية اخرى. اذ يقول انيل كاشياب، استاذ الاقتصاد في جامعة شيكاغو، «فكرة ان الذهب ملاذ آمن، وفكرة ان قوانين العرض والطلب على السلع لا تنطبق عليه، هي فكرة غير حقيقية».

وفي تشرين الثاني/ نوفمبر الماضي قال إدي جورج، محافظ «بنك انكلترا المركزي» انه سيكون مندهشاً اذا احتفظ البنك المركزي الاوروبي بكمية كبيرة من الذهب، وخصوصاً انه اصبح في اسفل سلم الاصول من حيث السيولة. والمعروف ان المملكة المتحدة التي تمتلك ٧١٧ طناً من الذهب لن تنضم الى عملة الـ «يورو» الموحدة في المراحل الاولى، ومن غير المحتمل ان تشارك في قرارات «البنك المركزي الاوروبي» المتعلقة بالاحتياطي

### بسبب ثبات أسواق النفط وهبوط التضخم وعجز الموازنات

# بورصات دول الخليج الست قفزت ١٠٢٪ سنة ١٩٩٧

❑ قرأنا في تقرير اصدرته «مؤسسة ميدل ايست ايكونوميك دايجست» في لندن، انه خلال سنة ١٩٩٧ قفزت قيمة معاملات الاسهم في بورصات دول مجلس التعاون الخليجي الست بنحو ١٥٦٪.

فبلغت نحو ٥٨,٧ مليار دولار اي ما يعادل نحو ٢٣٪ من اجمالي الناتج المحلي في الدول الست ونحو ٤٦٪ من اجمالي قيمة رؤوس اموال الشركات المدرجة في اسواقها.

وبلغ نمو متوسط المعاملات المرجح بالقيمة الراسمالية نحو ٤٠٪. وتدرجت مؤشرات اسواق الاسهم الخليجية الى نمو قدره ١٤٠٪ عن سنة ١٩٩٦، فيما شهدت مؤشرات السوق السعودية نمواً قدره ٢٣٪ فقط وهو الاقل بين الدول الست.

وجاء في تقرير «ميدل ايست ايكونوميك دايجست» ان مكاسب اسواق اسهم الخليج في سنة ١٩٩٧ الماضي تعتبر «مكاسب حقيقية» بسبب ارتباط عملات مجلس التعاون بالدولار، مضيفاً ان سوق الاسهم الخليجية «تعتبر واحدة من اكثر اسواق العالم ربحية خلال العام».

ومن بين اهم العوامل التي ساعدت على رواج اسواق الاسهم الخليجية تماسك اسعار النفط ونتائج ادخال برامج اصلاحات مالية منذ اوائل العقد الحالي التي تظهر زيادات طفيفة في عجوزات او فوائض الموازنات العامة باستثناء قطر

وادت هذه العوامل مجتمعة الى رفع مستويات الثقة في اداء اقتصاديات دول الخليج الست في المدى المتوسط، كما شهدت سنة ١٩٩٧ ايضاً انحساراً في تنشيط معاملات البورصة وسط ارتفاع قيمة المدخرات الفردية.

كما استفادت اوساط الاعمال والمستهلكين من ارتفاع اسعار النفط في الاسواق العالمية ومن تزايد ارباح المصارف وتوسيع اعمال شركات الخدمات المالية عبر المنطقة كلها، فيما انتعشت مبيعات الشركات المصدرة الكبيرة في المنطقة بسبب تحسن اداء الاقتصاد العالمي

وتشمل اهم تطورات اسواق الاسهم الخليجية فتح بورصة مسقط للاوراق المالية بالكامل امام المستثمرين الاجانب لأول مرة، وبدء عمل بورصة الدوحة في منتصف السنة الماضية.

وبدء محاولات لاصلاح اسواق الكويت والبحرين مما شجع المستثمرين على البقاء فيها.

وطبقاً لارقام التقرير، ترأست بورصة مسقط قائمة نمو اسواق الاسهم الخليجية، مقومة بقيمة اجمالي رقم المعاملات، بنسبة قدرها ٤٨٨,٥٪ وتبعتها سوق البحرين (١٦٦,٢٪) والسعودية (١٤٤,٤٪) والكويت (٨٢,٢٪) وقطر (٤٨,٥٪) والامارات (٢٥٪).

اما من ناحية قيمة معاملات الاسواق الخليجية فتأتي الكويت في صدر القائمة بقيمة ٣٤,٩٦ مليار دولار، وجاءت في المرتبة الثانية سوق السعودية (١٦,٦ مليار دولار) وفي المرتبة الثالثة سوق مسقط (٤,١ مليار دولار)، وفي المرتبة الرابعة سوق الامارات (٣,٥ مليار دولار)، وفي المرتبة الخامسة سوق البحرين (٤٦٤,٢ مليون دولار) وفي المرتبة السادسة سوق الدوحة (١١١,٤ مليون دولار). وتقدر قيمة رسملة اسواق الاسهم الخليجية بنحو ١٢٦ مليار دولار استأثرت السعودية منها بنحو ٥٩ مليار دولار والكويت بنحو ٢٨,٣ مليار دولار، والامارات بنحو ٢١ مليار دولار، وعمان بنحو ٧,٩ مليار دولار، والبحرين بنحو ٧,٦ مليار دولار وقطر بنحو ٢,٦ مليار دولار.

اما من ناحية نسبة قيمة المعاملات الى الرسملة فجاءت الكويت في المقدمة بنسبة ١٢٣,٧٪ وتبعتها السعودية (٢٨,١٣٪) وعمان (١٥,٨٢٪) والامارات (١١,٩٢٪) والبحرين (٦,١٣٪) وقطر (٤,٣٪) مما يجعل النسبة الاجمالية للدول الست ٤٦,٥٪.

ويقدر التقرير قيمة اجمالي الناتج الاجمالي المحلي في الدول الست بنحو ٢٥٨,٦ مليار دولار استأثرت السعودية منها بنحو ١٤٥,٦ مليار دولار وتبعتها الامارات (٤٦,٨ مليار دولار) والكويت (٣٣,٢ مليار دولار) وعمان (١٦,٨ مليار دولار) وقطر (١٠,٨ مليار دولار)، والبحرين (٥,٥ مليار دولار).

# عبد المجيد شومان دعا لرفع رأس مال «البنك العربي» الى ٨٨ مليون دينار!

❑ حدد مجلس ادارة «البنك العربي» يوم الثالث والعشرين من شهر اذار/ مارس الحالي، موعداً لعقد اجتماع غير عادي لهيئته العامة لمناقشة توصيته برفع رأس ماله الى ٨٨ مليون دينار (١٢٤,٢ مليون دولار)

وكان مجلس ادارة المصرف، وهو الاكبر في المملكة، اقر هذه التوصية مشيراً الى ان زيادة رأس المال ستتم عن طريق ضم الاحتياطي الاختياري بواقع سهم جديد لكل سهم قديم بحيث يصبح رأس مال المصرف ٨٨ مليون دينار مقسماً الى ٨,٨ مليون سهم، قيمة السهم الاسمية ١٠ دنانير اردنية.

وجاء في الدعوة التي وجهها عبد المجيد شومان، رئيس مجلس الادارة، الى اعضاء الهيئة العامة للمصرف للاجتماع غير العادي المشار اليه، ان الاسهم الجديدة ستشارك في الارباح اعتباراً من الاول من كانون الثاني/ يناير ١٩٩٨.

ومن المعروف ان اقرار الهيئة العامة لزيادة رأس مال المصرف يحتاج الى موافقة كل من وزير الصناعة والتجارة، ومحافظ البنك المركزي، ورئيس هيئة الاوراق المالية حتى يصبح ساري المفعول

وكان رأس مال «البنك العربي» حتى سنة ١٩٩٥ يبلغ ٢٢ مليون دينار وتمت زيادته الى ٤٤ مليون دينار، وهو رأس مال المصرف الآن.

وبزيادة رأس ماله الى الحد الجديد يحتفظ «البنك العربي» بأولويته على المصارف الاردنية بحسب مقياس رأس المال، ويليه «بنك الاسكان الاردني» الذي اقرت هيئته العامة في سنة ١٩٩٧ توصية لمجلس الادارة بزيادة رأس ماله الى ٥٠ مليون دينار. ويلي «بنك الاسكان» «البنك الاهلي الاردني»، الذي اصبح رأس ماله بعد اندماجه مع «بنك الاعمال» في مصرف واحد في السنة الماضية ٤٢ مليون دينار. واخيراً «البنك العربي الاسلامي الدولي»، الذي يملك النصيب الاكبر فيه «البنك العربي»، ويبلغ رأس ماله ٤٠ مليون دينار. من جهة ثانية، اعلن «البنك الاردني للاستثمار والتمويل» انتهاء فترة الاكتتاب الخاص في اسهم المصرف، امتدت حتى اواسط شهر شباط/ فبراير الماضي

وكان «البنك الاردني للاستثمار والتمويل» طرح خمسة ملايين سهم قيمتها الاسمية خمسة ملايين دينار للاكتتاب الخاص، في اطار سعيه لزيادة رأس ماله الى ٢٠ مليون دينار، وذلك تماشياً مع دعوة «البنك المركزي الاردني» المصارف الاردنية لزيادة رؤوس اموالها الى ما لا يقل عن الرقم المشار اليه

وحصر مجلس ادارة المصرف حق الاكتتاب الخاص بالمساهمين المسجلين في سجلات المصرف كما وردت في الثالث عشر من شهر كانون الاول/ ديسمبر ١٩٩٧، وحددته بما لا يزيد على نصف الاسهم التي يملكها المساهم قبل عملية زيادة رأس المال

وكان «البنك المركزي الاردني» منح المصارف مهلة لتصويب اوضاعها في ما يتعلق برأس المال انتهت مع نهاية سنة ١٩٩٧، واستجابت المصارف الاردنية جميعاً لهذا الطلب ولم يبق سوى «بنك الشرق الاوسط» الذي يجري مفاوضات مع مصرف «سوسيتيه جنرال» الفرنسي لابرام اتفاق يؤدي الى زيادة رأس مال المصرف الى الحد الادنى المطلوب، غير ان المفاوضات مازالت جارية في هذا السبيل

دور «أوبيك» اصبح هامشياً وظرفياً

# لأول مرة في التاريخ النفطي: نفط وفير بأسعار متزايدة الانخفاض

☐ مازال قرار منظمة «اوبيك» في نهاية السنة الماضية بتبني الخطة السعودية لرفع سقف الانتاج المقرر بمقدار ٢,٥ مليون برميل في اليوم مثار جدل وتحليل واستغراب في دوائر الطاقة العالمية، ليس فقط لأن ذلك قد أثر على اسعار النفط بخفضها بنسبة ملحوظة مما حمل الدول المنتجة على خفض تقديراتها لعائداتها المالية، بل لأنه ألقى ظلالاً من الشك على قدرة تلك المنظمة ودورها من حيث التحكم بالاسعار.

والواقع أن هناك نظرة مستمرة الى «اوبيك» مازالت تعتقد بامكانية عودتها في ظروف معينة الى التحكم بالاسعار. غير أن مراكز الدراسات والبحوث النفطية في الغرب باتت مقتنعة بأن «اوبيك» لم تعد ذات قيمة او أهمية تذكر. وفي حين اعتقد البعض ان مؤتمر «اوبيك» الاخير في «جاكارتا» حيث تقرر رفع مستوى الانتاج والحصص هو بمثابة عودة «أوبيك» الى دورها العالمي السابق، اتخذ البعض الآخر من نتائج ذلك المؤتمر دليلاً على ان تلك المنظمة التي تهيمن عليها دول الخليج بقيادة المملكة العربية السعودية، لم تعد لها على مسرح الطاقة العالمي سوى اهمية هامشية وربما ظرفية محدودة.

لكن القول بذلك لا يتجاهل الحقيقة الاساسية من حيث ان دول الخليج، بالاضافة الى العراق وايران، تملك فيما بينها ٥٠٪ من احتياطيات النفط الخام في العالم وحوالي ٢٠٪ من الغاز الطبيعي.

وبالتالي فان هذه الدول سوف يبقى لها دور مركزي في مسائل الطاقة مع فارق اساسي هو ان تلك الدول النفطية لم تعد قادرة على ممارسة دورها من خلال «اوبيك» بقدر ممارسته من خلال سياساتها الخاصة ومصالحها الوطنية.

## النفط الرخيص

تقول شركة البترول البريطانية «بريتش بتروليوم» ان اسعار النفط الحالية معدلة على اساس التضخم هي الآن في المستوى الذي كانت عليه قبل ١٠٠ سنة. وعلى الرغم من ان النفط يبدو الآن رخيصاً الى هذه الدرجة، فان شركات النفط العالمية تسعى الآن اكثر من أي وقت مضى الى البحث عن مكامن نفطية جديدة في البر والبحر حول العالم، بحيث لم تعد لدى صناعة النفط ابراج كافية في البحر، مما رفع قيمة استئجار تلك المعدات في السنة الماضية بنسبة ٤٢٪.

ويتساءل المتسائلون، كيف ان شركات النفط تدفع مالاً اكثر للعثور على مادة تبيعها بسعر اقل. والجواب عن ذلك، ان كلفة انتاج النفط في جميع انحاء العالم اخذت مع التقدم التكنولوجي في مجالات العمليات النفطية شتى، تتناقص تناقصاً كبيراً، خصوصاً في المناطق البحرية، حتى ان احد الخبراء النفطيين قال في خطاب له امام مؤتمر الطاقة عقد اخيراً في مدينة اشبيليا الاسبانية، بأن ثلاثة ارباع النفط الجديد من خارج «اوبيك» في السنوات القليلة المقبلة سوف يأتي من البحر.

ففي حين كانت الشركات قبل خمسين سنة لا تستطيع الحفر في قعر البحر سوى الى عمق ٢٠ قدماً، بدأت الآن تحفر الى عمق يتراوح بين ٦ الاف و١٠ الاف قدم.

## الكلفة المتناقصة

في مرحلة من المراحل، كان انتاج نفط بحر الشمال يعتبر غير اقتصادي في حال هبوط اسعار النفط الى اقل من ١٢ الى ١٥ دولاراً للبرميل الواحد، لأن كلفة انتاجه في الثمانينات كانت تصل الى اكثر من ١١ دولاراً للبرميل. اما الآن فقد انخفضت هذه الكلفة الى ما بين ٣ و٤ دولارات للبرميل، مما يعني ان انتاج بحر الشمال يمكن ان يبقى مربحاً اقتصادياً حتى لو هبطت الاسعار الى ٥ دولارات للبرميل الواحد. اما في الشرق الاوسط فان كلفة التطوير والانتاج للحقول النفطية فهي ارخص بكثير لأنها لا تزيد عن دولارين في البرميل الواحد. وهذا يفسر الى حد بعيد حماس شركات النفط للعثور على حقول جديدة في البر والبحر على الرغم من هبوط الاسعار.

ومن ذلك مثلاً، ان التقديرات التي وضعت في مطلع السبعينات كانت تشير الى ان الاحتياطي الثابت من النفط في العالم لا يتجاوز ٦٧٠ مليار برميل، وان هذا الاحتياطي سوف ينفد، بمعدلات الاستهلاك الجارية في ذلك الوقت، سنة ١٩٩٠. اما الآن وبعدما استهلك العالم من ذلك الاحتياطي ٥٥٠ مليار برميل منذ صدور تلك التقديرات في «نادي روما»، تصل التقديرات الحالية الى ١٠٠٠ مليار برميل، اي بزيادة ٥٠٪ عما كانت عليه سنة ١٩٧٢.

إن هذا الهبوط المستمر في تكاليف الانتاج والتزايد المتواصل في الإمدادات يشير الى اتجاه اكبر للأسعار نحو الهبوط المستمر.

## التوقعات الآسيوية

قبل ٢٥ سنة كانت الدول الآسيوية تستهلك ١٠٪ من مجمل الامدادات النفطية العالمية. لكنها في السنة الماضية، قبل الانهيارات الاقتصادية التي حصلت اخيراً، ارتفع الاستهلاك الآسيوي الى ٢٥٪ من الامدادات العالمية، بحيث زاد استخدام المنطقة الآسيوية للنفط من ٣ ملايين برميل في اليوم الى ١٨ مليون برميل في اليوم. وهكذا بلغت الزيادة في الطلب الآسيوي على النفط ٧٠٪ من الزيادة في الطلب العالمي.

هذا النمط سوف يتغير عكسياً بعد انخفاض قيمة العملات الآسيوية بنسب تصل الى ٥٠٪ من قيمتها السابقة، الامر الذي يعني ان قدرة تلك الدول على الشراء بالدولار باتت محدودة جداً، مما سينعكس سلباً على الطلب النفطي. وهو ما حمل «وكالة الطاقة العالمية» في باريس على التأكيد بأن الطلب الآسيوي على النفط سوف يبدأ بالهبوط في غضون هذه السنة ليستمر في السنة المقبلة.

والاستنتاج النهائي من ذلك هو بشرى لم تكن متوقعة بهذه الحدة للدول الصناعية وشركات النفط العالمية، حيث لأول مرة في التاريخ النفطي باتت تنعم بامدادات وفيرة من النفط بأسعار متزايدة الانخفاض حيث التقدم التكنولوجي يعمل على تخفيض كلفة الانتاج مما يكفل ازدهار شركات النفط في الوقت الذي تقدم فيه للمستهلكين نفطاً رخيصاً.

شركة الأمير تركي الفيصل في افغانستان قد تدخل طرفاً فيه

# الصراع على نفط وغاز تركمانستان يصل الى محكمة في ولاية تكساس؟

☐ يبدو أن التنافس بين شركات النفط العالمية حول مشاريع الغاز والنفط في تركمانستان وصلت الى قاعة محكمة ريتشموند في ولاية تكساس التي تنظر في دعوى رفعتها «شركة بريداس» النفطية الارجنتينية ضد شركة «يونيكال» الاميركية، تطالب فيها بدفع ١٥ مليار دولار.

وتتنازع الشركتان على مد خط انابيب نفط عبر افغانستان، حيث حاولت كل منهما الفوز بتأييد زعماء القبائل. وقد اطلق رجال النفط الغربيون في افغانستان لخاهم في محاولة كسب ثقة حكومة «طالبان»، فيما تقوم شركة «يونيكال» بالإنفاق على مدرسة تقنية في مدينة «قندهار» شمال شرق افغانستان لتدريب عشرين الفاً من العمال الذين سيعملون في مد خط الانابيب.

وكانت شركة بريداس الارجنتينية دخلت تركمانستان في سنة ١٩٩١ في اعقاب إنهيار الاتحاد السوفياتي. وكانت الشركة الوحيدة التي لبت دعوة الحكومة للعمل في حقل «غاز ياشلار» الذي تقول انه يحتوي على ٢٦ تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي، كما كانت الشركة الوحيدة التي تقدمت بعطاء لإستخراج النفط من حقل «كايمير».

وفي حزيران/ يونيو سنة ١٩٩٤ اوفد الرئيس التركماني مراد نيازوف رئيس شركة بريداس، كارلوس بولغيروني، الى باكستان كمبعوث خاص مانحا اياه صلاحية التفاوض نيابة عن تركمانستان مع الحكومة الباكستانية.

وقد نجح كارلوس بولغيروني في مهمته واتفقت باكستان وتركمانستان على اعداد دراسة حول جدوى المشروع.

غير ان «يونيكال» وصلت الى «عشق اباد» (عاصمة تركمانستان)، بعد شهرين من ذلك، وتبعتها شركة «دلتا» المملوكة لمستثمرين سعوديين، حيث اعتبرتها «يونيكال» مناسبة للتعامل مع الافغان المتدينين واعتبرت ان ذلك يقع ضمن اهتمام السعودية بتنمية الدول الاسلامية.

وابرمت «شركة بريداس» عقداً مع شركة النفط «نينغارو» المملوكة للأمير تركي الفيصل، رئيس الاستخبارات السعودية الذي يعتبر من مؤيدي «طالبان».

وعرضت «شركة بريداس» على «يونيكال» جزءاً من المشروع، ودخلتا في مفاوضات. وفي ايلول/ سبتمبر سنة ١٩٩٥ علمت «بريداس» من مسؤولين تركمان ان «يونيكال» تريد الانفراد بالعمل وحدها وتهدد بالخروج الا إذا منحتها حكومة تركمانستان امتيازاً خاصاً بها لمد خط انابيب الغاز.

ومنذ ذلك الحين تعثرت اعمال «شركة بريداس».

وفي تشرين الاول/ اكتوبر سنة ١٩٩٥ وقع الرئيس نيازوف مع «يونيكال» و«دلتا» اتفاقا لمد خط الانابيب والغت تركمانستان الترخيص الممنوح لـ«بريداس» بتصدير النفط. وفي تشرين الثاني/ نوفمبر سنة ١٩٩٥ ذاته قال نائب رئيس الوزراء تركمانستان حكيم إحسانوف ان الاتفاق مع «بريداس» غير مقبول وان امتيازها في حقل نفط كايمير سينتهي في سنة ٢٠٠٠ بدلاً من سنة ٢٠١٨، مما يحول بين «بريداس» واستعادة ما انفقته في ذلك. وبدأت حكومة تركمانستان في مطلع سنة ١٩٩٦ بالاستيلاء على ممتلكات «بريداس» مما دفع الشركة الى رفع القضية على «يونيكال» و«دلتا» بدعوى انهما تدخلتا في محادثاتها مع تركمانستان، الامر الذي تنفيه الشركتان حسب ما جاء في جريدة «وول ستريت جورنال».

وستنظر محكمة ريتشموند في تكساس في القضية خلال هذا الشهر.

ويحتفظ كارلوس بولغيروني بصور تظهره مع زعماء مختلف الفصائل الافغانية. ويقول ان شركته وقعت في اوائل سنة ١٩٩٦ اتفاقاً مع حكومة الرئيس الافغاني برهان الدين رباني، وهي الحكومة المعترف بها دولياً لمد خط انابيب غاز تركمانستان.

وتقوم «يونيكال» بتقديم مساعدات الى حكومة «طالبان» تتراوح ما بين المعدات الطبية واجهزة الفاكس.

غير ان اوضاع افغانستان الداخلية قد تحول من دون تحقيق احلام «يونيكال». ويقول مصدر مطلع «ان الامر لا يعدو ما كان عليه في الماضي، فالافغان لا يريدون ان يتدخل الاجانب فيما يقوم طرف افغاني اخر بقتلهم».

على صعيد اخر اعلنت شركة «يونيكال» تعديلات في توزيع حصص المساهمين. فامتلكت الشركة حصة ٥٤,١١٪ من كونسورتيوم خط انابيب غاز اسيا الوسطى الذي اقيم في تشرين الاول/ اكتوبر الماضي مقارنة مع حصة سابقة بلغت ٤٦,٥٪.

في حين ان حصتي حكومة تركمانستان وشركة دلتا للنفط السعودية بقيتا من دون تغير عند ٧ و١٥٪ على التوالي.

وسوف يصبح لشركتي «ايتوشو وإينبكس» اليابانيتين حصة ٧,٢٢٪ لكل منهما ولشركة «هيونداي» الكورية الجنوبية للاعمال الهندسية والبناء ٥,٥٤٪ ومجموعة الهلال الباكستانية، ٢,٨٩٪.

### سنة ٢٠٠١ غلة السياحة في تونس مليارا دولار

# سعي لتجاوز الطابع الموسمي للسياحة وزيادة نسبة الأشغال في الواحات

□ توقعت وزارة السياحة التونسية ان يرتفع حجم ايرادات القطاع الى ملياري دولار سنة ٢٠٠١ مقابل ١,٢ مليار دولار سنة ١٩٩٧.

واشارت تقديرات الوزارة التي لحظتها خطة التنمية التاسعة (١٩٩٧ ـ ٢٠٠١) الى ان عدد الليالي التي يمضيها السياح في فنادق تونس سيرتفع من ٢٦ مليون ليلة سجلت السنة الماضية الى ٣٤ مليون ليلة فيما توقعت ان ترتفع نسبة الاشغال في الفنادق من ٤٨٪ حالياً الى ٥١,٥٪ في غضون سنوات اربع.

وسعياً الى مواكبة توسع المنتجعات والمجمعات الفندقية، تخطط الحكومة لتعزيز البنية الاساسية في المدن السياحية ورفع حجم الاستثمارات من ٣٤ مليون دينار (٣٠ مليون دولار) حالياً الى ٤٣,٥ مليون دينار (٤٠ مليون دولار) خلال الفترة ذاتها.

ويتوقع ان يزيد عدد الاسرة في السنوات المقبلة ٣٢ الف سرير جديد لا سيما في المناطق الصحراوية.

وبعدما ركز التونسيون طوال العقود الماضية على المدن الساحلية لاجتذاب فئات السياح الاوروبيين الباحثين عن دفء الشمس وسحر البحر وصفاء الرمال الذهبية، باتوا الآن يمنحون الأولوية لتطوير السياحة في الواحات والمدن الجنوبية المتاخمة للصحراء.

وسيؤمن تطوير السياحة الصحراوية استمرار تدفق الوفود السياحية في فصلي الخريف والشتاء، اللذين كانا يشهدان في السنوات الماضية تراجعاً شاملاً في معدل الاقبال السياحي في شكل اضفى طابعاً موسمياً على قطاع السياحة.

كذلك تسعى الحكومة الى استقطاب فئات جديدة من السياح المولعين بالمغامرات في الصحراء، والاستمتاع بالشمس ممن يرغبون في الفرار من موسم الثلوج الذي يجتاح المدن الاوروبية في فصل الشتاء.

وتقدر طاقة الاستيعاب في «الواحات» الرئيسية بعشرة الاف سرير بينها نحو خمسة الاف سرير في «واحة توزر» و٣٢٠٠ سرير في «واحة قبلي». ومنحت السلطات حوافز لانشاء مشاريع سياحية جديدة في المناطق الصحراوية بينها بيع الاراضي للمستثمرين بأسعار مخفضة ومشاركة المصارف في رأس مال المشاريع السياحية بنسبة لا تقل عن ٢٥٪ والاعفاء من دفع الرسوم على المنشآت السياحية لمدة عشر سنوات.

ويجري حالياً درس تسعة مشاريع جديدة ستقام في كل من «نفصة» و«توزر» و«قبلي» تضم مراكز تنشيط سياحي وفنادق مما سيزيد طاقة الاستيعاب في الواحات الثلاث بـ ٣٠٠٠ سرير جديد.

وساعد مطار «توزر» على تنشيط حركة السياحة اذ سهل وصول الوفود السياحية مباشرة من المدن الاوروبية الرئيسية بعد تسيير رحلات دائمة اليها بالاضافة الى الرحلات القائمة الى العاصمة تونس.

واسهمت المهرجانات الثقافية والفولكلورية، والرحلات الى داخل الصحراء بالسيارات او على ظهور الجمال، في اعطاء مذاق خاص للإجازات التي يمضيها السياح في الواحات.

وفي مقدم المهرجانات الجنوبية «مهرجان الصحراء» في «واحة دوز» و«مهرجان التمور» في «توزر» اللذان يقامان في الخريف ويقدمان لوحات من التقاليد العريقة والعادات القبلية المنتشرة في المنطقة مثل سباق الفرسان، وجني التمور وحفلات الزفاف والرقصات الرجالية بالبنادق والمشغولات التقليدية.

كذلك اسهمت حفلات صيد الطيور والحيوانات الصحراوية في استقطاب سياح عرب باتوا يألفون المنطقة ويترددون عليها في كل خريف.

وأتاح تنوع اصناف الفنادق اجتذاب فئات مختلفة من السياح فهناك الرحلات الجماعية التي تنظم لوفود تزور واحات مختلفة وتقطع مسافات في الصحراء في اطار قوافل سيارات تستطلع القرى الجبلية، التي كانت معاقل للبربر مثل «الشبيكة» و«الدويرات» و«شنني». واجمل ما في البرنامج زيارات القصور القديمة واشهرها «قصر حدادة» و«قصر غيلان»، التي تعكس نمط الحياة القبلية الماضية على الرغم من ان اهلها هجروها الى المدن الحديثة.

وكذلك هناك فنادق ومطاعم فاخرة في المنطقة يقبل عليها كبار نجوم السينما والفن والسياسة بينهم رؤساء دول وحكومات اوروبيون اتوا ويأتون الى واحتي «توزر» و«نفطة» لتمضية اجازاتهم الشتوية لا سيما اجازة اعياد الميلاد، ومن هؤلاء جاك شيراك، وساندرو برتيني، واحمد سوهارتو، وكلوديا كاردينالي...

واضاف التونسيون بعداً جديداً الى السياحة الصحراوية هو البعد الثقافي وزيارة الآثار اذ انشأوا في فندق «دار شريط» في مدينة «توزر» متحفاً تاريخياً كبيراً يلخص الفنون العربية، التي عرفتها المنطقة من الالبسة والأواني الى المدارس والعمارة الاصلية المتأثرة بالبيئة الصحراوية. وتعتبر «دار شريط» وهي بيت قديم اعيد بناؤه حديثاً متحفاً يختزل اجمل فنون العمارة المحلية بساحاته الفسيحة ومسابحه وغرفه التقليدية واوانيه الفضية وسجاده التقليدي مما جعله عنصر استقطاب اساسياً للسياح الاوروبيين والعرب

### خفض رسوم السفر ساعد وحملات الحكومة أتت بالجنى

# «الأقصر» التقطت أنفاسها... والفرنسيون أول العائدين إليها!

□ بدأ السياح بالعودة تدريجاً الى «الاقصر» بعد غياب دام اسابيع عقب حادث «الدير البحري» المدبر.

وسجل المراقبون، ان عدداً مرموقاً من السياح الاجانب استغلوا عطل عيدي الميلاد ورأس السنة لزيارة الأقصر والتجول في «منطقة البر الغربي» التي كانت موضع الحادث الاخير. وبدأ السياح واثقين من سيادة الامن في المدينة وقدرتهم على التجول بحرية في ارجائها.

السياح الفرنسيون كانوا اول العائدين الى المدينة الاثرية العريقة في جماعات بعد الحادث وحطت طائرة «الشارتر» الاولى التي اقلت مجموعة سياحية اوروبية في «مطار الاقصر الدولي» آتية من فرنسا وعلى متنها ركاب فرنسيون. وتوافدت بعدها الطائرات الانكليزية والهولندية والالمانية والاميركية. إلا ان صاحب شركتي «الغردقة» و«ميتراتيان» للسياحة احمد البارون، قال ان نسبة السياح في المدينة لا تتجاوز حتى الآن ١٥٪ من الاعداد المأمول وصولها الى «الاقصر». لكنه اكد ايضاً ان السياح عادوا بسرعة الى المدينة اكثر من المتوقع، بفضل الجهود التي بذلت على المستوى الحكومي.

السياح العرب ايضاً ظهروا على غير العادة في «الأقصر». وحظيت المدينة بأعداد كبيرة من السياح اللبنانيين والاردنيين، واولئك الآتين من فلسطين وقطر ايضاً. لكن السياح اللبنانيين كانوا على رأسهم. وأسهمت المؤتمرات العربية والمحلية المتوالية التي استضافتها المدينة، وبينها الاجتماع السنوي لمجموعة «دلة البركة» و«راديو وتلفزيون العرب» (أ. ر. تي) والمؤتمر السنوي العام للهلال الاحمر الفلسطيني، والمؤتمر العام للنقابات المهنية في مصر، ومؤتمر نقابة المعلمين المصرية، ومؤتمر «إتحاد البرلمانيين العرب»، في تحقيق بعض الرواج السياحي للأقصر.

ويرى المراقبون ان «الاقصر» تجاوزت فترة الركود السياحي الوجيزة، وبدأت تلتقط انفاسها من جديد، وقد اسهم في رد الاعتبار للمدينة الاثرية تطبيق شركة «مصر للطيران» قرار خفض رسوم السفر بنسبة ٥٠٪.

فبعدما كان سعر الرحلة من القاهرة الى الاقصر ٢٥٩ جنيهاً مصرياً انخفض الى ١٣٩ جنيهاً فقط ذهاباً وعودة.

إلا ان هؤلاء المراقبين لاحظوا ان رجال الاعمال كانوا الاكثر استفادة من قرار خفض «مصر للطيران»، في وقت كان الهدف منه المجموعات السياحية فقط.

وخفض عدد رحلات الطيران اليومية من والى «الاقصر»، في نظر هؤلاء، لا يؤثر على الحركة السياحية، لأن الشركة اعلنت عن استعدادها لتلبية اي طلبات بتسيير رحلات جديدة او مفاجئة في اي لحظة.

وكان السيد جميل، الخبير السياحي ووكيل «جمعية رجال الاعمال في مدينة الاقصر» اشار الى سعي جمعيته، بالتعاون مع سلطات المدينة، الى تنويع المنتوج السياحي في المدينة، وعدم قصره على السياحة الثقافية عبر إقامة مشاريع ترفيهية ورياضية، واقامة سوق حرة دولية للتسوق على مساحة ٢٠٠ فدان قرب «مطار الاقصر الدولي»، لجذب وتشجيع سياحة التسوق. كذلك وضعت خطة تسويق لتلك المشاريع فوراً. وافاد جميل ان «جمعية رجال الاعمال في الاقصر» بدأت تطرق ابواباً جديدة في العالم لجذب السياحة الى السوق المحلية بينها دول الكومنولث والدول الاسكندنافية، التي بدت اكثر قرباً وحباً ووداً لمصر وتقديراً لأمنها في اعقاب الحادث المدبر في اواخر السنة الماضية، بعدما رحبت شركات عدة في تلك الدول بتنظيم رحلات منتظمة قريباً الى مصر.

وفي لغة الارقام، ارتفعت نسبة الاشغال في فنادق «الاقصر» في الاسابيع الاربعة الماضية، فبلغت في فندق «سونستا» ٦٣٪ و«الجولي فيل» ٦٥٪ و«ايزيس» ٣١٪ و«ايتاب» ٢٨٪ و«شيراتون» ٢٪ و«ونتر بالاس» ٢٤٪. كما بلغ متوسط اعداد زوار آثار منطقة البر الغربي ٣١٠٠ زائر يومياً.

### في جردة حساب لـ «منظمة السياحة العالمية» لسنة ١٩٩٧

# الإقبال الأكبر على باريس والأزمة الآسيوية اصابت السياحة الدولية!

□ في تقرير لها مسهب اعلنت «المنظمة العالمية للسياحة» ان نمو السياحة العالمية سجل تباطؤاً واضحاً في سنة ١٩٩٧ بسبب الازمة المالية التي ضربت آسيا، وان كانت المناطق الاخرى استمرت في تسجيل ارقام جيدة.

وفي الشرق الاوسط تميزت مصر بقفزة كبيرة في عدد السياح الذين ارتفع عددهم بنسبة ١٢٪ على الرغم من الغاء الحجوزات في نهاية السنة بسبب حادث «الاقصر» المدبر، وأودى بحياة عدد من السياح الاجانب.

ووصفت المنظمة الآفاق الكامنة امام القطاع بانها «قاتمة» نظراً الى ما يشبه الصدمة النفسانية التي تعرض لها مواطنو آسيا، بحيث باتوا اكثر انشغالاً بملاحقة تطورات الازمة الاقتصادية وانعكاساتها على مستقبل بلادهم.

واضطرت «منظمة السياحة العالمية»، استناداً الى التقديرات الجديدة الى خفض توقعاتها للنمو في معدلات السياحة العالمية. ذلك ان آثار الازمة يمكن ان تمتد لفترات اطول مما هو متوقع.

وارتفع عدد السياح الذين سافروا خارج بلادهم بنسبة ٣,٨٪ في سنة ١٩٩٧ بالمقارنة مع سنة ١٩٩٦ ليبلغ ٦١٦,٦ مليون شخص. وكانت هذه الزيادة ٥,٥٪ في سنة ١٩٩٦ بالمقارنة مع سنة ١٩٩٥ وشهدت عائدات السياحة العالمية التطور ذاته اذ ارتفعت بنسبة ٣٪ في سنة ١٩٩٧ بعد ارتفاع بلغت نسبته ٧,٨٪ في سنة ١٩٩٦.

وقرأنا في تقرير المنظمة، (التي تتخذ من مدريد مقراً لها)، ان هذه العائدات بلغت ٤٤٨,٣ مليار دولار في سنة ١٩٩٧. ويفسر فرانشيسكو فرانجيالي، امين المنظمة العام، بطء النمو في السياحة العالمية في سنة ١٩٩٧ بركود السياحة في شرق اسيا والمحيط الهادي»، وبسبب الازمة المالية التي يواجهها عدد من البلدان الآسيوية. وقال فرانجيالي: «لو سجل شرق آسيا والمحيط الهادي، نسبة النمو ذاتها التي تحققت في سنة ١٩٩٦ لاقترب المعدل العالمي من النسبة التي سجلت في تلك السنة، وارتفع عدد السياح والعائدات بنسبة ١٪ في سنة ١٩٩٧ في شرق آسيا والمحيط الهادي».

واضاف فرانجيالي ان «المقيمين في الدول الآسيوية التي تأثرت بالازمة المالية تعرضوا لصدمة نفسانية ورحلاتهم الى الخارج خضعت لاقتطاعات كبيرة في النفقات».

واوضحت المنظمة انه الى جانب الازمة المالية، تأثرت السياحة في شرق آسيا والمحيط الهادي، التي سجلت نمواً نسبته ١٠٪ سنوياً خلال العقد الاخير، بالآثار السلبية «لسحابة الدخان الهائلة التي نجمت عن حرائق الغابات والكوارث الجوية و«زكام الدجاج» في هونغ كونغ».

وكانت النتائج افضل بكثير خارج آسيا اذ ان كل المناطق الاخرى في العالم سجلت نسبة نمو اكبر من ٣٪ في عدد السياح واكثر من ٢٪ في العائدات.

وارتفع عدد السياح بنسبة ٣,٦٪ في اوروبا بفضل التحسن الكبير الذي سجل في دول المتوسط مثل اسبانيا واليونان. وارتفع عدد السياح بنسبة ٤,٥٪ في القارة الاميركية (+٥,٨٪ من العائدات) بفضل الاداء الممتاز لمنطقة الكاريبي واميركا الجنوبية. وكانت افريقيا المنطقة الاكثر تحسناً بزيادة السياح فيها بنسبة ٧,٤٪ وحوالي ٤,٥٪ في العائدات تليها منطقة الشرق الاوسط التي ارتفع عدد السياح فيها ٦,١٪ ونمت العائدات المتحققة فيها بنحو ١٠,٥٪.

وفي ترتيب الدول، بقيت فرنسا في سنة ١٩٩٧ الدولة الاولى في العالم في استقبال السياح حيث زارها ٦٦,٨ مليون سائح يشكلون حوالي ١١٪ من مجموع السياح في العالم، تليها بفارق كبير الولايات المتحدة التي استقبلت ٤٩ مليون سائح واسبانيا ٤٣,٣ مليون سائح. اما في العائدات فتشغل فرنسا المرتبة الرابعة (٢٧,٩ مليار دولار) وراء اسبانيا (٢٨,١ مليار دولار) وايطاليا ٣٠ ملياراً والولايات المتحدة ٧٥ ملياراً

## بروفيل

# «الملك» و... «المملكة»!



☐ لكي تكون ملكاً، لا بد من أن تكون هناك مملكة. وعلى هذه القاعدة، كما يبدو، أسس الوليد بن طلال، سليل الجدين التاريخيين عبدالعزيز آل سعود ورياض الصلح، شركته القابضة، التي يدير من خلالها استثماراته العالمية الكبيرة، باسم «المملكة». فقد أقام الوليد مملكته لكي يصبح فيها ملكاً، إذا عزّ الملك الحقيقي.

والواقع أن وسائل الإعلام العالمية الكبرى، التي بقدرة قادر قامت في أواخر السنة الفائتة قبل ثلاثة أشهر، بحملة منسقة تنسيقاً جيداً وبصورة متوالية، لاستعراض نشاط الأمير السعودي الشاب في مجالات الاستثمار، واستشفاف طموحاته المستقبلية، أضفت عليه لقب «ملك الاستثمارات». وقد يبدو لقب «الملك» في هذا المجال طبيعياً، عندما يلامس الأسماع في بعض البلدان العربية لأنه يطلق عادة على المجلين في مجالاتهم. فهذا، مثلاً، «ملك البطيخ»... وذاك «ملك الفلافل»... وآخر «ملك البطاطا»... أو حتى «ملك الحشيش»!

وكان بين وسائل الإعلام تلك، جريدة «فاينانشال تايمز» البريطانية، وكبريات الصحف الأميركية مثل «وول ستريت جورنال»، و«هيرالد تريبيون»، ومجلة «تايم»، ومجلة «بيزنس ويك»، وكلها صحف محترمة واسعة النفوذ والانتشار.

لكن وسائل الإعلام العالمية الكبرى، في حملتها المنسقة المشار إليها، ربطت بالتلميح الموجه بين «مملكة» الوليد بن طلال حيث أضفت عليه مجلة «تايم» الأميركية لقب «ملك الاستثمارات العالمية»، وبين المملكة العربية السعودية التي ينتمي الوليد الى عائلتها المالكة. فقد قالت في تقريرها عنه: «إن المجال الجديد المهم الذي تجدر مراقبته، هو الطموح السياسي للوليد. فالمملكة السعودية ليست مكاناً سعيداً، وهي تشهد ضغوطاً اقتصادية وسياسية متزايدة بسبب الركود الناجم في جانب منه من قيادة هرمة وأوتوقراطية. وعلى الرغم من أن الوليد يعلن الولاء لعمّه فهد وبقية أعمامه، إلا أن ثروته الهائلة قد بدأت تضفي عليه نفوذاً متزايداً وتأثيراً ملحوظاً على التطورات المتعلقة بالمملكة»... أي مملكة عبد العزيز لا «المملكة» القابضة.

وتنتقل مجلة «تايم» من التلميح الى التصريح بقولها: «إن أعمام الأمير الأغنياء جداً، قد جمعوا ثرواتهم بشكل رئيسي من تحويل مبالغ طائلة، بصورة مباشرة وغير مباشرة، من عائدات النفط الهائلة لحكومتهم. لكن فرع الوليد بن طلال في شجرة العائلة السعودية، يُعتبر أسلس وأكثر استقامة من البقية»! وهذا يعني، بتعبير آخر، أن الفرع «الأسلس والأكثر استقامة» هو الأجدر بالملك! وهذا يعيد الى الذاكرة الدور السابق لوالد الأمير طلال بن عبد العزيز «ملك الأمراء الأحرار» الذي غرّد خارج سرب العائلة بانضمامه الى خصومها في الحركة الناصرية الوحدوية الإشتراكية في الستينات. وربما كان انشقاق الأمير طلال في تلك الوقت نابعاً من شعوره بأنه أجدر بالملك، إذا أخذت قاعدة مجلة «تايم» المذكورة كمقياس. وبالقياس ذاته، يمكن اعتبار انضمام الأمير الإبن الى «حركة العولمة» التي تجتاح العالم الآن نوعاً من التوجه على خطى والده في مرحلة سابقة.

وليست استثمارات الوليد العالمية وحدها الدليل الدامغ على ذلك. بل إن الوليد نفسه، وهو يتلقى من يد العاهل الأردني الملك حسين في عمّان «وسام الكوكب من الدرجة الأولى»، أطلق على نفسه صفة «ممثل العالم»!

فقد قال في تلك المقابلة، كما أوردت وكالات الأنباء: «باعتباري ممثلاً للقطاع الخاص، وربما للعالم، أشجع القطاع الخاص المحلي والإقليمي والعالمي على الاستثمار في الأردن».

وبهذه الصفة على الأرجح، انفتحت له الأبواب لمقابلة الملوك والرؤساء والوزراء، وتطليلهم بالاستثمارات والعقالم، خصوصاً في بعض الدول العربية مثل الأردن ومصر ولبنان والسلطة الفلسطينية. وبين رجال الأعمال العرب من يقول إنه ما كانت هوية بن طلال العالمية لتبرز على هذا النحو، لولا أن جهات ذات امتدادات عالمية تحيطه برعاية خاصة، للخلوص الى استنتاج، قد يكون فيه شيء من المبالغة وربما الغيرة، مفاده أن غاية تلك الجهات انتدابه «لدور ما» في المستقبل!

فما كان ليقول، في رأي هؤلاء، إنه «ممثل العالم» لو لم يكن منتدباً من جهات عالمية لهذا التمثيل. أليس لكل ممثل دور؟

بل إنه خلال الأزمة الدولية الأخيرة بشأن العراق، فيما كانت قيادة المملكة العربية السعودية تبدو حائرة ومترددة ومرتبكة، كان الوليد بن طلال «ملك» «المملكة»، الى جانب الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات في غزة «واثق الخطوة يمشي ملكاً» على قول الشاعر المصري ابراهيم ناجي في قصيدة «الأطلال» التي غنتها أم كلثوم. فلا تبدو عليه أي حيرة أو تردد أو ارتباك. فكأن تلك القصيدة المشهورة نظمت بعنوان «بن طلال»... قبل الأوان!

ومع ذلك تبقى ثروة الوليد بن طلال واستثماراته العالمية محيرة للمراقبين والمحللين. ففي دراسة تحليلية أعدتها «الميزان» لتلك الاستثمارات ومردوداتها المالية، يتبين أن تلك المردودات، بالقيمة الفعلية، لا تتناسب مع حجم تلك الاستثمارات المعلنة، حسب التقديرات الأميركية لها. لكن لهذا قصة أخرى ومجالاً آخر.

## الضيف

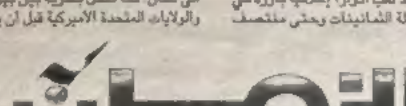
### فن جمع الأضداد في مرحلة التنافر

# «زمان» سعد البزاز صدرت... قبل زمانه!

☐ لم يبرع في مهنة الصحافة والإعلام في العراق سوى قلة قليلة، خلافاً لما هو الحال في الشعر والأدب والثقافة والفنون والعلوم. ومن هذه القلة، أو على رأسها في الوقت الحاضر سعد البزاز الذي أصدر في لندن في الشهر الماضي جريدة «الزمان» اليومية، بعدما أصدر في السنوات الأخيرة مجموعة من الكتب حول الأوضاع في العراق، امتزج فيها الخيال بالواقع.

وهكذا انضمت «الزمان» الى قيض الصحف الصادرة في لندن عاصمة الإعلام العربي في هذه الأيام. وكان هناك حاجة الى صحيفة جديدة تملأ الفراغ. وكان الأمير علي ناصر الدين في لبنان، يوم كانت كل قرية آنذاك تصدر صحيفة أو أكثر، يقول كلما ذكر أمامه أن صحيفة جديدة قد صدرت، إن البلاد ما زالت بحاجة الى صحيفة! وفيما يظن بعض عارفي البزاز أنه رتيبقي التركيب، فإن مهارته الإعلامية هي التي تجعله يبدو كذلك لأنه يعرف محركات السياسة الواقعية، ويتعامل معها على أساس إمكانية جمع الأضداد في زمن التنافر. وأهمية هذا المنحى أنه من السهل إلباسه لبوس الإستقلالية والديموقراطية، حتى في ظروف السياسة الواقعية التي لا تسوغ ذلك في كثير من الأحيان.

ومع أن سعد البزاز قد لعب أدواراً إعلامية بارزة في العراق وفي لندن في مرحلة الثمانينات وحتى منتصف التسعينات، وكان مقرباً من السلطة الحاكمة، فقد كان هناك شعور في الأوساط الإعلامية العربية بأن زمانه لم يأت بعد، بحيث يمكن القول إن «زمان» سعد البزاز قد صدرت قبل زمانه. فهو مؤهل لكل الفصول.



وعندما قيل إن البزاز طلب اللجوء السياسي في بريطانيا في السنة الماضية، كان ذلك مستغرباً لأنه لم تكن تواجهه مشكلة الإقامة خارج العراق. فقد عاش فترة طويلة في الأردن، وظل اسمه رئيساً لتحرير جريدة «الجمهورية» العراقية الرسمية مدة من الزمن بعد نزوحه الى عمان. كما تنقل بحرية بين بيروت وصنعاء وروما والولايات المتحدة الأميركية قبل أن يستقر في لندن حيث أصدر جريدته أخيراً. ودعي أيضاً الى مهرجان «الجنادرية» في السعودية الذي يرعاه الأمير عبدالله ولي العهد ويقوم على إعداده نائبه في الحرس الوطني الشيخ عبد العزيز التويجري صاحب المتنبي. ويقال إن التويجري استهوى البزاز لأنه يكنى بلقب «أبو الطيب»!

أما اللجوء السياسي فله ضوابط معينة لا تنطبق على وضعه المذكور.

والواقع أن مقالات سعد البزاز في جريدة «الشرق الأوسط» السعودية في لندن خلال الأشهر الأخيرة، قد أعطى تلك الجريدة دفعاً ملفتاً، بحيث أن تحسين الجريدة السعودية المذكورة لتغطياتها العراقية واللبنانية، جعلها تتفوق على شقيقتها «الحياة» التي انتعشت سابقاً على مثل تلك التغطيات، قبل أن تداهمها الألوان المزركشة.

لكن الملفت أن كتابات البزاز في الأعداد الأولى من جريدته ليست في مستوى كتاباته السابقة في «الشرق الأوسط». ويقضي الإنصاف بالقول إن الأعداد الأولى من أي جريدة لا تشكل مقياساً دقيقاً للحكم عليها، إلا إذا كان البزاز قد أفرغ كل جعبته قبل الأوان، وهو أمر مستبعد وإن كان ممكناً.

لقد أضافت «الزمان» لوناً جديداً الى لوحة الألوان الإعلامية العربية في لندن، وهي لوحة يبدو أنها غير قابلة للإكتمال، على قول علي ناصر الدين. ونحن في «الميزان» نرحب بـ «زمان» سعد البزاز... وبزمانه عندما يأتي!

الميزان AL-MIZAN — ARABIC INDEPENDENT ECONOMIC JOURNAL
مدير التحرير: انطوان شكرالله حيدر — مدير الانتاج: عماد القرزلي — العلاقات العامة: كمال فرج الله
التصميم والاخراج: PROXIMA ATELIER
المكاتب: Congress House, 14 Lyon Road, Harrow On The Hill, Middlesex HA1 2EN. TEL: (0181) 863 9558 FAX: (0181) 863 2873 E.Mail: proxima.ltd@easynet.co.uk
بناية عيتاني - الطابق التاسع، شارع التنوخيين، راس بيروت - لبنان، هاتف: ٨٦٣٢٩٠، ص.ب ٥٤٦٥/١٣ شوران
التوزيع في أنحاء العالم: Johnsons International, Millington Road, Hayes, Middlesex UB3 4AZ. TEL: (0181) 561 7705 FAX: (0181) 561 7454
الاعلانات: PROXIMA, Congress House, 14 Lyon Road, Harrow On The Hill, Middlesex HA1 2EN. TEL: (0181) 863 9558 FAX: (0181) 863 2873
REGISTERED AS A NEWSPAPER WITH THE POST OFFICE IN THE UNITED KINGDOM — PRINTED IN LONDON BY EAST END OFFSET — ISSN: 1352-7738